
٦٠٤٧


١٥١

الفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا، أحمد بن
سليمان-٩٤٠هـ. كتب سنة ١٠٨١هـ.
١٠٩ق مسطرتها مختلفة ٢٠×١٥سم

نسخة حسنة، خطها تعليق حسن.
الاعلام ١: ١٣٠ دار الكتب المصرية ٢: ٦٥
١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ ج- شرح مراح الأرواح لابن مسعود.

بلبل

هذا شرح يسمى بالفلاح
الواقع شرحاً على المراح
١٠٨١ هـ

من متملكات الفقير الحقير
أحمد زاده عبد
الحميد أفندي
عفي عنه

استخرج اليد [illegible]
فقل تقسيم اليد بلا [illegible]
عن ثلاثة عن رباعي جماد سالم الأول
جماد في غيرها غير سالم ثانيا

هذا شرح المراح سمي بالفلاح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين بحمده

يا من بيده الخير والجود وبقدرته ظهر كل موجود وخص
الانسان منه بخاصة امر السجود فمن اطاعه فصحيح سالم سعود
ومن عصاه فمعتل ناقص مردود فحمدا وطاعة لا اله الا الله
المعبود ونصلي على رسولك محمد خاتم الانبياء ومبلغ انباء الانبياء وعلى آله
واصحابه الاتقياء الكرام البررة الاصفياء ما سحت الشمس ... جرت
الظلماء وتفجر عيون الارض الماء وبعد فلما رايت المختصر الذي
صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى شمس الملة والدين
احمد بن علي بن مسعود جعلهم الله قرين النبيين في مقام محمود مع صغر حجمه ووجازة
نظمه مشتملا على غرر الفوائد ودرر الفوائد محتويا على دقائق الاسرار
العربية ونكت العلوم الادبية ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته
وبذل الاشارة رعى شمسا له فلم يبرز من شارح الى هذا الآن الى ...
اقتبس قبلها والاحاجي بل هم حرمون حول مطالبه لم يبينوا شيئا منها لما
لبه فلم يهتدوا الى العوارد سبيلا والى شارع مآربه دليلا فاروث الى شرحه
همة جابذة لاصحابه ويخرج من قشره لبابه فابتدأت بعد من فكر فيها
للمختار رجال الافاضل ومخطار رجال الفضائل حوث مولانا الهمام
ملجأ كافة الانام ممهد قواعد المنقول والمعقول مشيد اركان
الفروع والاصول مبين الاحكام الدينية مميز بين الشرائع النبوية اكمل
العلماء

العلماء النحريرين قدوة الفضلاء المتاخرين برهان الحق والدين ينبوع
الفضل واليقين استاذ المحقق والحبر المدقق لا زالت رياض العلوم بعطايف
شانه زاهرة وحياض الحكم بعواطف تبيانه باهرة فلحظ اليها بعين
القبول مشيرا الي باتمام هذا المسؤول فرفوق جناح الاقبال بارشاد
الحق عند السؤال عن غوامض لا يظفر بها الجهل فجد جدي في فتق رتق مبانيه
وجهد جهدي في حل طلسم معانيه حتى ظفرت الى محض اللباب من مستودعات
الفصول والابواب ولم اقتصر على تحقيق ما في الكتاب بل اضفت اليه فوايد لطيفة
من هذا الباب وقواعد شريفة لا يستغنى عنها شيخ ولا شاب مما فدته من نكته
مؤلفات المتقدمين وتخيب مصنفات المتاخرين فافتلذت الالى التي
من عيونها واختلت النقاب من كنغد موتونها ومما استخرجته بفكري الغائر
ونظري الغاير بعون الله القادر واقتصرت بين طرفي الاطناب والاقتصار
ولا يبان المحلى والاكثر زالان عدايق الزمان ودوائب الحدثان عاقتني عن
تنقيحه وثبطتني عن تصحيحه لكنه بعون وطوينه عاثرة مع اني بالنقصان
لمعترف والخطاب المغترف فلعل ما وقع فيه لسهو من اخواني واذا اتفق من شيء
فهي لميت مما عثر راسم على ان من شان نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا
قال ابن عباس اول الناس اول الناس فالمرجو من اكابر الفضلاء واماثل العلماء
ان يعلموا انهم واعلمه منه زلتي ولم يقتبسوا على خطط خطئي ومنزلتي وسميته بالفلاح

في شرح المراح واسأل الله تعالى ان يهديني الى سبيل الرشاد ويوفقني لما ير
ضيه من سلك السداد انه ولي الاجابة والتوفيق وبتحقيق الامنية حقيق وحسبي
ونعم المعين قال المفتقر ترك المص داب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم
بالحمد لله اقتداء لسيد المرسلين عليه السلام فاظهارا لعجزه عن مقام الحمد حيث قال
عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واتبع على ترك الحمد ترك
الصلوة على النبي عم وعلى آله واصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ويمكن ان يقال
ان ترك مثل الحمد لله لاظهار عجزه مقام الحمد بناء على ان عظمته تعالى ليست في حد يمكن
ان يعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة فحمد بناء على ان معنى الحمد فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وان هذا الترك فعل كذلك بل هو ابلغ واقوى من
مثل الحمد لله لان دلالة الالفاظ وضعية قد يختلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة
الافعال فانها عقلية وبهذا المعنى قيل اول الحمد ترك الحمد ويمكن ان يقال ايضا ان
قول المفتقر الى الله الودود حمد بناء على ان هذا القول يشعر بالتعظيم وكلما يشعر بالتعظيم
التعظيم حمد تبر وانما ابتداء بالماضي لدلالته على التحقق والوقوع والقصد الموافقة
بين قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء وبين كلامه اختار المفتقر على المحتاج والمسكين
ونحوه فان قلت لم لم يقل قال الفقير مع انه اصل قلت لان في المفتقر زيادة حرف تدل
على زيادة المعنى واما لفظ الله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات فلان ذكره بجميع
صفاته قال الى الله الودود دون الغني وغيره من الصفات مع ان في الاول رعاية
التضاد

التضاد مع المفتقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى وذكر الغني ايضا و
لما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام الاول فيهما
في السجع لم يقل الى الله الغني الودود وهو فعول من ود يود اي حب يحب وهو
..... حلوب
قد يجيء بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقد يجيء بمعنى المفعول كالركوب بمعنى المركوب
فعلى الاول يكون المعنى الى الله المحب انبياءه واولياءه وعلى الثاني الى الله المحبوب
في قلوب انبيائه واوليائه فههنا يسوغ كلا معنييه لكن الثاني انسب لان اطلاق
المحب على الله تعالى بتأويل وان كان شايعا كالرحيم بخلاف المحبوب احمد
مرفوع على انه عطف بيان للمفتقر بن علي اصله عليو من العلو قلبت الواو ياء
لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون ثم ادغم بن مسعود غفر الله له اي
لاحمد دعاء في صورة اخبار بمعنى ليغفر الله والسر في التعبير بالماضي في موضع
الدعاء التفاؤل في القبول فكان المدعو قد وقع والداعي اخبر عنه بالمضي
او اظهارا للحرص في وقوعه ولوالديه اي ابوي احمد قدم نفسه في الغفران على
ابويه ليكون مستجاب الدعوة في حقهما وقيل لمتابعة ابراهيم عم حيث
قال رب اغفر لي ولوالدي وقدم ابويه في قوله واحسن الله تعالى اليهما
اي الى والدي احمد واليه اي الى احمد حفظا للادب او قدم نفسه في الغفران واخرها
في الاحسان لرعاية السجع اعلم ايها الطالب لتحصيل العلوم
وقوله اعلم الى قوله اورح بل الى آخر الكتاب مقول القول اي المص

في الاصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم
بالدنانير وبين الدرهمين صرف اي فضل لجودة فضة احدهما ومنه الصيرفي
والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين
لهذا العلم المعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم ليست باعراب
فان قلت لما كانا علمين وكان في التصريف مبالغة وكثرة فكان الاولى ان يقول
المص ان التصريف لكثرة هذا العلم قلنا لما كان الصرف اخف من التصريف واصلا
له واوفق لما بعده في الوزن وعدد الحروف اختاره ام العلوم اي اصلها و
مبدؤها لانها يبتدأ منها العلوم كما يقال للفاتحة ام القرآن وام الكتاب
لانها اصل القرآن منها يبتدأ القرآن وانما شبه الصرف بالام في التولد يعني
كما ان الام تلد الولد كذلك الصرف تلد الكلمة اشعارا بشدة احتياج
العلوم اليه لان الام لا يكاد يستغني عنها الولد فان قلت فعلى هذا
يكون علم الصرف ام الكلمة لا ام العلوم والمقصود هو الثاني قلت
لما كان يستفاد العلوم من الكلمات والالفاظ صارت اما لها ايضا فان
قيل يلزم ان يكون الصرف اما لنفسه لانه علم مستفاد من الكلمات
والالفاظ ايضا قلت بان المراد من العلوم غير الصرف كما ان المنطق آلة
لما عداه والنحو وهو علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب
والبناء ابوها اي ابو العلوم شبه النحو بالاب في الاصلاح يعني كما ان الاب
يصلح

يصلح اولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والالفاظ وفيه ما فيه
يصلح اولاده التشبيه الاول وجوابه جوابه ويقوى من القوة
وهي ضد الضعف واصله يقوو من باب يعلم فابدلت من الواو
الاخيرة ياء لوقوعها رابعة او حملا على ماضيه وهو قوي اصله قوو
قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار قوي
ثم قلبت ياء يقوي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويكتب على صورة
الياء لانقلابها فيها وان كانت في الاصل واوا في الدرايات
وهي جمع دراية مصدر درى يدري من باب رمى يرمي معناه علم
يعلم فمعنى الدرايات انواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة
الروايات خصت بانواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها داروها
اي عالموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل من يدري والضمير للصرف
باعتبار الام ولهذا انث واصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة
عليها فاسكنت الياء فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء
لان الواو علامة ثم ضم الراء لاجل الواو فصار دارون ثم اضيف الى
الضمير فحذف النون لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان النون قائم
مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة
تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها لغيرها فصار مدلولاهما متنافيين

والمنافيان لا يجتمعان فكذا ما يدل عليهما ويطفئ اي يخمد ولا يهتدي

الى الصواب في الروايات جمع رواية وهي مصدر روى من باب ضرب

معناه نقل الحديث وههنا بمعنى المرويات اي المنقولات ولهذا

جاز جمعها عاروها اي جاهلوها وهو فاعل يطفئ والكلام في اصله

واعلاله واضافته وضميره كالكلام في داروها اعلم ان المقصود من

هذا الكلام مدح القرف المسمى بترغيب القرف وبيان لسبب تاليف هذا

الكتاب في تشبيه النحو بالاب بالتبع لا بالاصالة فلا يتوجه ان يقال لم افرد

الضمير في قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع الى القرف والنحو كليهما

مع ان العلم بالنحو يقوى والجاهل به يطفئ ايضا والفاء في قوله فجمعت

جواب للشرط المحذوف وتقديره اذا كان القرف على هذا الصفة فجمعت

فيه اي في القرف كتابا موسوما مسمى بمراح الارواح المراح بضم

الميم مكان من الروح بفتح الراء من الاستراحة والارواح جمع روح وهي النفس

الناطقة فمعناه في الاصل موضع راحة النفوس الناطقة وانما سمي

به لان النفوس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لا تحصل

الا بالالات تاهت واضطربت الى ان تجد تلك الالة كالمرضى تاهت

الى ان تجد دواء ترتفع به ولما صار هذا الكتاب مشتملا على ما هي الة لتلك

العلوم تتلذذ به النفوس وتستريح وهو اي كتاب مراح الارواح

هذا الشروع

هذا شروع في ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته للصبي اي الغير

البالغ وانما خص به بناء على الغالب ان قارئ القرف الصبيان

او لكل من يميل اليه لان الصبي فعيل من الصباوة بمعنى الميل اصله

صبيو كعبيو فاعل اعلال جناح النجاح الطائر بها والجمع اجنحة

والنجاح الظفر والحاصل شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب

بالجناح في السببية يعني كما ان الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح

كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل ويظفر المقاصد العلمية بسبب هذا

الكتاب فهو مبتدأ وجناح النجاح خبره وللصبي يتعلق

بالمحذوف اذ هو حال من الخبر لانه مفعول في المعنى اذ تقدير الكلام

يشبه هذا الكتاب بجناح ولم يلزم ذكر اداة التشبيه في كونه مفعول

معنى فيكون من قبيل زيد عمرو وركب فصار راح اي طريق عطف

على جناح رحراح اي واسع يعني كما ان الطريق الواسع يوصل سالكه

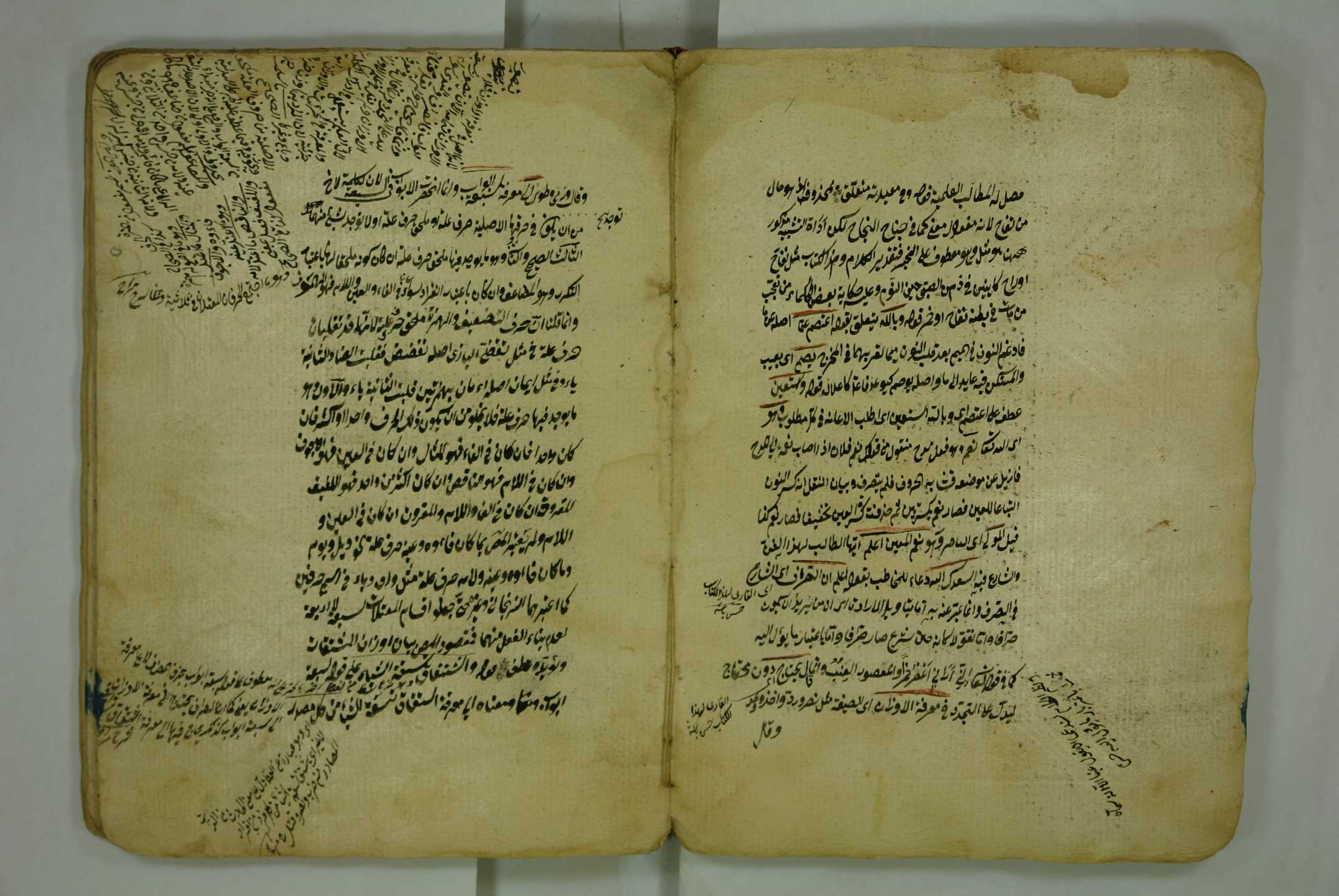
الى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي الى مطالبه العلمية

وفي معيدته اي في ذهن الصبي صاح راح اي باشر ذلك الصبي

مثل تفاح او راح اي خبر شبه هذا الكتاب بهما في النفع والقوة

يعني كما ان التفاح والراح اذا استعملا ينفعان البدن ويقويانه

كذلك هذا الكتاب اذا تقرر مسائله في ذهن الصبي ينفعه فكانه



حصل له المطالب العلمية فقط وهو معيدته متعلق بالمحذوف الذي هو حال
من نفاح لانه مفعول معنى كما في جناح النجاح لكن اداة التشبيه مذكور
ههنا وهو مثل وهو معطوف على المنجح فتقدير الكلام ومن الكتاب مثل نفاح
ارواح كما ينبث في دهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجب
من مات في بطنه تفاح او خر فقط وبالله يتعلق بقوله اعتصم على اصله عمما
فادغم النون في الميم بعد قلب النون ميما لقربهما في المخرج يعصم اي يعيب
والمستكن فيه عايد الى ما واصله يوصم كيوعد فاعتل كاعلاله فقط ونستعين
عطف على اعتصم اي وبالله نستعين اي طلب الاعانة في كل مطلوب وهو
اي الله تعالى نعم وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان اذا اصاب نعمة ثم الجرح
فازيل عن موضعه فتغير به الحروف فلم يتصرف وبيان النقل انه كسر النون
اتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا
قيل المولى اي الناصر وهو نعم المعين اعلم ايها الطالب لهذا الفن
والشارع فيه اسعدك الله دعاء للمنى طلب بفعل اعلم ان الصراف اي الشارع
في الصرف وانما عبر عنه به اماثا وبلا الارادة اي انه ما بر بذا لا يكون
صرافا واما نقول لانه حين شرع صار صرفا واما باعتبار ما يؤل اليه
كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا والمقصود العنب واما قال يحتاج دون محتاج
ليدل على التجدد في معرفة الاوزان اي الصيغة مثل نصر ورد واخذ وكيد
وقال

اي القاري لهذا الكتاب حسن بكة

القاري لهذا الكتاب حسن بكة

وقال ورئ وطوى الى معرفة تلك الابواب وانما انحصرت الابواب في السبعة لان الكلمة لا تخ
من ان يكون في حرفها الاصلية حرف علة او ملحق حرف علة او لا توجد شيء منها فهو
الثالث الصحيح والثاني وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علة ان كان كونه ملحقا لها باعتبار
التكرر وهو المضاعف وان كان باعتبار انفراد سواء في الفاء والعين واللام فهو المهموز
وانما قلنا ان حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لان امثله قد تقلبان
حرف علة ثم مثل تقضي البازي اصله تقضض فقلبت الضاد الثالثة
ياء وثم مثل ايمان اصله اءمان بهمزتين فقلبت الثانية ياء والاول وهو
ما يوجد فيها حرف علة فلا يخلو من ان يكون ذلك الحرف واحدا او اكثر فان
كان واحدا فان كان في الفاء فهو المثال وان كان في العين فهو الاجوف
وان كان في اللام فهو الناقص وان كان اكثر من واحد فهو اللفيف
المفروق ان كان في الفاء واللام والمقرون ان كان في العين و
اللام ولم يعتبر المصنف ما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم
وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة مثل واو وياء في اسم حرفين
كما اعتبرهما الزنجاني رحمه الله حتى جعلوا اقسام المعتلات السبعة لا الاربعة
لعدم بناء الفعل منهما فمقصود المصنف بيان اوزان المشتقات
ويؤيده عطف ... والاشتقاق بصيغة التثنية على قوله السبعة
ابواب ومعناه اي معرفة الاشتقاق اشتقاق الشيء اي من كل مصدر

فان قلت يرد على المصادر التي لا يشتق منها شيء كويل وويح قلت المراد
من الاشتقاق في سبعة هيئة الشيء المشتق فيها منه ان وجدت ويحتمل ان يكون
بناء على الغالب وانحصر الاشتقاق في السبعة لان ما يشتق من المصدر
اما ان يكون فعلا او اسما فان كان فعلا فلا يخلو من ان يكون اخبارا او
انشاء فان كان اخبارا فان لم يعاقب في اوله الزوائد الاربع وهي حروف
اتين فهو الماضي وان تعاقب فهو المستقبل وان كان انشاء فان دل
على طلب الفعل فهو الامر وان دل على ترك طلب الفعل فهو النهي وان كان
اسما فان دل على ذات من قام به الفعل فهو اسم الفاعل وان دل على ذات
من وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول وان دل على ما وقع فيه الفعل فان كان
مكانا فهو اسم المكان وان كان زمانا فهو اسم الزمان وان دل على ما وقع الفعل به
فهو اسم الآلة ولم يذكر النفي والجحد لمشابهة النفي صورة والجحد معنى
للنهي فان قلت الصفة المشبهة وافعل التفضيل من المشتقات ولم يذكر
بالمصدر [illegible] داخلان في اسم الفاعل فان قلت التصغير مشتق من المصدر
[illegible] قلت لا نسلم انه مشتق منه [illegible]
[illegible] الاشتقاق [illegible]
بالمشتقات بل يجري ايضا في الجوامد مثل رجل رجيل فان قلت
هذا الكلام يدل على ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان
والمكان

والمكان والآلة وكذا الامر والنهي وصرح فيما سيأتي انهما مشتقات
من المضارع اجيب بانها مشتقات من المصدر بالتوسط لانها مشتقات
من الفعل وهو من المصدر فيلزم ان يكون من المصدر كما هو مذهب البصريين و
الفاء في فعلم [illegible] للشرط المحذوف تقديره اذا احتاج القارئ في معرفة
الموزون الى [illegible] ابواب [illegible] على سبعة ابواب مذكورة اجمالا
اي مطويه [illegible] الطالب [illegible] حاجته اذا [illegible] الموضوع والنقض

الباب الاول من تلك الابواب السبعة في بيان الصحيح قدمه على سائر
الابواب لسهولة حفظه عند المبتدي وتعليمهم من الاسهل الى الاصعب
ولكونه مقيسا عليه للمعتل واما كون مفهومه عدميا ومفهوم ما
سواه وجوديا فكون العدمي مقدما على الوجودي لاصالته وبعضهم قدم
المعتل على الصحيح نظرا الى ان مفهومه عدمي ومفهوم ما سواه وجودي والوجودي
[illegible] على العدمي [illegible] والعدم [illegible] الفرق بين الصحيح والسالم
عند [illegible] عرف الصحيح بقوله الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام
[illegible] ولا تضعيف ولا همزة وانما اعتبر ان لا يكون فيه تضعيف وهمزة
لترتب بعض احكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب [illegible]
بعضهم جعل [illegible] التعريف للام وعرف الصحيح بما ليس [illegible] في مقابلة الفاء
والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكل سالم صحيح

من غير عكس والتعريف المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه حرف علة اصلا نحو ضرب
وعلى ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين واللام نحو جوقل وعثير فان
الواو والياء فيهما ليستا في مقابلة شيء منها وانما قال يوجد تاما لانه فرع من
المستدل بادر الى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر مشتقات الكوفيين
ليتضح المقصود لكنه قدم تعريف مطلق الاشتقاق على تعريف الاشتقاق
المتنازع فيه لما يأتي تذكره ان شاء الله فقال الاشتقاق ان تجد بين اللفظين
اي المتغايرين وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الالف
في مثل الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة
فتحة الراء في ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص
الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل تناسبا في اللفظ وهو يتناول
التناسب بحسب حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب في مخرج حروف
اللفظ نحو نعق ونهق والمعنى فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لان
الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف المخاطب فلا يكون احدهما
هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين في اللفظ
والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليها تنبيها على ان ذلك التناسب من
الموجودات في نفس الامر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل في تعريف الوحدة
انما تعقل عدم الانقسام تنبيها على انها من المعاني التعقلية لا من الامور العينية

فالتناسب

واختص الفاء والعين واللام للوزن ولم يقل واختص فعل ليتمكن جعله
وزنا للمنزلات المختلفة حتى يكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة
وهو الفاء والوسط وهو اللام والحلق وهو العين شيء اي حرف فان
قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة
فيه مع ان الوزن مختص بفعل قلت نعم لكن لما كان اكثر من مثل الحروف فعل شاملا
بجميع الافراد الفعل من القولية والفعلية مع الفائدة المذكورة خصصت
للوزن وانما اختار الثلاثية للوزن دون الرباعية والخماسية لانه لو كان
رباعيا وخماسيا لما يكون وزن الثلاثي الا بحذف حرف او حرفين ولو كان ثلاثيا
يكون وزن الرباعي والخماسي بزيادة حرف او حرفين والزيادة اسهل من الحذف
عندهم قوله فقولنا مبتدأ وقوله الضرب مفعول القول باعتبار لفظه لا باعتبار
معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله مصدر خبره وقوله يتولد منه اي من ذلك
المصدر بطريق الاشتقاق الاشياء السبعة المذكورة صفة المصدر وهو
اي المصدر معلوما كان او مجهولا المجهول في الاشتقاق لان في الفعل اصل بنا
البصريين لا عند الكوفيين لان مفهومه اي مفهوم المصدر واحد وهو الحدث
فقط ومفهوم الفعل متعدد ولان الواحد لدلالته على الحدث وعلى الزمان ماضيا
كان او مضارعا او لان نسبة الواحد قبل المتعدد واصل له فكذا ما يدل
على الواحد قبل ما يدل على المتعدد واصل له ونا فوجه ان يقول ان الدليل المذكور

لا يدل على كون المصدر اصلا بغير الافعال من الاشياء المشتقة بعدم دلالته
على الزمان اجاب عنه بقوله ولو كان اصلا للافعال لكان اصلا بمتعلقاتها
اى بغيرها نظرا الى جريان الدليل المذكور فيها بل يجب ان يكون متعلقات الافعال
في اصل معنى كلامه انه لو كانت الافعال اصلا بمتعلقاتها عندهم ودل
الدليل على ان المصدر اصل للافعال ثبت ان المصدر اصل بمتعلقاتها
بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بانه لا يلزم من كون
المصدر اصلا لمتعلقاتها لان التعدد المذكور ليس بموجود في بعضها
كاسم الفاعل فانه لا يدل على الزمان واجيب عنه ببعض آخر اى بقوله نعم
ان التعدد المذكور ليس بثابت الآن التعدد وثابت حين الوضع باعتبار آخر لانه
يدل على الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض او لانه
ان المصدر اسم والاسم مستغن عن الفعل اى في الافادة ثبت ان المصدر
مستغن من الفعل ثم نجعلها صغرى لقولنا وكل مستغن من الفعل فهو اصل له
فنقول المصدر مستغن من الفعل وكل مستغن من الفعل اصل له ينتج
ان المصدر اصل له وهو المطلوب فان قلت مجرد اثبات الشيء المصدر
من الفعل لا يكفي في اصالة المصدر لجواز الاستغناء من الطرفين بل لا بد
من اثبات احتياج الفعل الى المصدر ليتم المطلوب قلت احتياج الفعل
الى الاسم في الافادة معلوم معهود ولهذا لم يذكره وتأمل ان الفعل ان

الاصالة

الاصالة المصدر في الافادة لا يقتضي اصالته في الاشتقاق لان
المشتق قد يكون مستغنيا في الافادة من المشتق منه فتأمل اعلم ان الدليل لو تم لدل
على اصالة المصدر بطريق الاولى الدليل الثاني وان الدليل
الثالث مبني على التحقيق ولهذا فصله عما قبله فقال وايضا ولم يقل
او لانه انما سمي له مصدر اى انما سمي المصدر مصدرا لان صدور الاشياء
المشتقة المذكورة تصدر عنه لان معنى المصدر لغة موضع يصدر عنه الابل
فان قلت هذا القول بيان التسمية المصدر مصدرا بصدور الاشياء المشتقة
عنه ولا يكفي الا بعد ثبوت كون المصدر اصلا فيلزم المصادرة قلت
منع الاستدلال به انهم جعلوا السبب تسمية المصدر مصدرا صدور الاشياء المشتقة
عنه فلو لم يكن المصدر اصلا عندهم لما جعلوا السبب التسمية ذلك هذا ولكن ما ذكره
المصنف من الاستدلال كلام ظاهري والتحقيق ما ذكره الرضي حيث قال
البصريون يقولون فرع لصاحبه اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة
هي الغرض من الفروع كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل
فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل من قولك زيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان
زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
وبوزنه على زمان وما ذكر ان المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين او

عليه ان بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على اصالة المصدر فحقه
والاصل ان يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا
يقع الفصل بين دعوى ودليلها ثم ان نوع الاشتقاق معلوم
فان التناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب في اللفظ والمعنى معا
والتناسب في اللفظ فقط والتناسب في المعنى فقط وقوله في اللفظ والمعنى
فصل يخرج التناسب في اللفظ فقط كما في ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى
الذهاب فان فعل احدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب في المعنى فقط
كما في القعود والجلوس فان فعل احدهما لا يكون مشتقا من الآخر وهو
اي الاشتقاق المطلق المعرف على ثلثة انواع عند اصحاب هذا الفن
اما بالتعليم او بالحصر العقلي لانه اما بالتقديم او التأخير او اما بالتبديل
واما بعدمها الثالث الاشتقاق صغير وهو ان يكون بينهما اي بين
اللفظين تناسب في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف
فان قيل المطلق انما يتحصل نوعا بانضمام قيد زايد وههنا ليس كذلك
لانا معنى مطلق الاشتقاق في حقيقة تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى
جميعا ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين في اللفظ فقط لان
تناسبهما في الحروف والترتيب تناسب لفظي فلا يكون تحصيل النوع بانضمام
قيد بل بانتقاص قيد وهو في المعنى وهو غير جائز الاتفاق قلت قيد المعنى مقدر
في هذا

في هذا التعريف وفي تعريف النوعين الاخرين ايضا بناء على فهم المبتدي مع انه لا يتعلق
به غرض تحصيل نوع ثم ان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين نوعه منه فرق وهو
غير جائز ايضا قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلق اعم من ان يكون التناسب
في الحروف والترتيب جميعا وان يكون في الحروف فقط وان يكون في مخرج الحروف وكل
من هذه التناسب الثلثة تناسب خاص فافترقا ثم ان تحقق ذلك المطلق في ضمن
الخاص الاول صار نوعا من المطلق يسمى صغيرا لكونه معلوما بادنى تامل بسبب تناسبهما
في الحروف وترتيبها نحو الاشتقاق ضرب من الضرب وان تحقق في ضمن الخاص الثاني صار نوعا
آخر يسمى كبيرا لكونه معلوما بتامل قوي لعدم اشتراكهما في الترتيب وان تحقق
في الثالث صار نوعا ثالثا منه يسمى اكبر لكونه معلوما بتامل قوي لعدم اشتراكهما
في نفس الحروف اعلم انهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانتزاع فرع من اصل يدور في
تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى في الاشتقاق والاول وهو ما يكون
بالتقديم والتأخير الاشتقاق كبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ حق العبارة
ان يقول في الحروف دون الترتيب كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام
لكنه تسامح بناء على ظهور المراد نحو الاشتقاق جبذ بتقديم الباء من الجذب
بتأخيره وفي تعريف هذا النوع وفي النوع الاخير ابهام ما في تعريف النوع المتقدم
من السؤال والجواب تدبر فيه الاكبر ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى
فهو اعم من ان يكون اسمين او فعلين او احدهما اسما والآخر فعلا او مجردين

او مزيدين او احدهما مجردا والآخر مزيدا وان يزيد من المشتق او لا وان يترتب
الحروف اولا والثاني وهو ما يكون بالتبديل الاشتقاق الاكبر وهو ان يكون بينهما
تناسب في المخرج دون نوع حروف اللفظ نحو الاشتقاق نعق من النهق بابدال العين
من الهاء والمراد من الاشتقاق المتنازع فيه بين القوم بقرينة المذكور في قوله
وهو اصل في المشتق في الاشتقاق صغير قيل واما غيره فيجوز ان يجعل كل منهما
اصلا بالاشتقاق فان قلت ما الفائدة في تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه الى الثلثة
انواع قلت الفائدة زيادة الفتاح المراد عند الجندي وغيره فضل تمييز
اذ معرفة حقيقة النوع انما هي بمعرفة جنسه وفصله ويمكن ان يقال المراد من الاشتقاق
المطلق المذكور المعرف الاشتقاق صغير على ان الغرض من تعريف الاشتقاق
المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف في الموضعين لكن الاول
اوفق ولما فرغ من الدلائل البصريين على اصالة المصدر وبيان ماهية
الاشتقاق شرع في الدلائل الكوفيين على اصالة الفعل فيه بطريق المعارضة
لكن لما كان في ادلتهم ضعف لم ينقل الدلائل بل قال قال الكوفيون
ينبغي اي يجب ان يكون الفعل اصلا للمصدر في الاشتقاق لان اعلاله وهو
تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف
كما في قلت وقد يكون بالاسكان كما في يقول مدار اي سبب ثبت الاثر بثبوته
وينتفي بانتفائه وهو مصدر ميمي من دار يدور اصله مدور نقلت الواو فاعل

بالنقل

بالنقل ثم قلبت لاعلال المصدر وجودا وعدما وما كان اعلاله مدارا للاعلال شيء
كذلك يكون اصلا له ينتج ان الفعل اصل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فقد اثبتها المصنف بتمثيل مثالين مثال ومثال اجوف بقوله اما وجودا ففي
مثل يعد اصله يوعد بوزن يضرب فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة اصلية
عدة مصدر بوزن هبة اصله وعدة فاعل بشرطين احدهما ان يعل فعله
والثاني ان يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين واذا كان اعلال الفعل شرطا
لاعلاله كان مدارا له وكيفية اعلاله انه نقلت حركة الواو الى ما بعدها ثم حذفت
ساكنة اتباعا للفعل في المشتق لا للكسرة على الواو اذ حذفت متحركة قبله ثم حرك
ما بعده بجنس حركتها ولزم تاء التانيث كالعوض منها فلو انتفى احد الشرطين
لا يجوز حذفها فلا تحذف من نحو ولدة لانه اسم فانتفى الشرط الثاني ومن نحو
الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما لانتفاء الشرط الثاني وفي مثل قام اصله قوم
فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قام فيعل مصدره قياما اصله قواما
فقصد تعليل الواو اتباعا لفعله لوجود موجب الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورا
قلبت الواو ياء لا الفا فيكون المصدر تابعا لفعله في مطلق الاعلال واما عدما
ففي مثل يوجل معناه ويابه يخاف حيث لم يعل الواو فيه لعدم موجب الاعلال اما بالحذف
فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة واما بالقلب الفا فلعدم نقل الحركة لكونها ساكنة واما بالقلب
ياء فلعدم الكسرة ما قبلها وجلا مصدر بوزن وعد لم يعل اتباعا لفعله كما لم يعل

عدة فانه كذلك و في مثل قاوم حيث لم يعل قاوم الا لوجود مانع الاعلال لانه لو حذفت
الواو اما ابتداء او بعد قلبها الفا التبس بقام واما لعدم موجبه لانها لا يكون
حركتها بانه لعدم الكسر ما قبلها فهو اما مصدر لم يعل اتباعا لفعله وهو
قاوم مع ان هذا اللفظ يعل اذا وقع مصدرا لقام اتباعا له فيقال
قياما له كما هو سد برتبته اى بدا برتبة الاعلال الفعل وجودا وعد
ما للاعلال المصدر تدل على اصالته اى الفعل لكون الدائر متبوعا وانت
تعلم ان الاصالة في الاعلال لا تدل على الاصالة في الاشتقاق وايضا ان قوله
فتح يعد عدة ويوجل وجلا يدل على ان المضارع اصل والمصدر مشتق منه بالذات
وقوله ونحو قام قياما وقاوم قواما يدل على ان الماضي اصل والمصدر مشتق منه
بالذات فحقق فاضطرب كلامهم وايضا ان هذا الاستدلال من قبيل اثبات
القاعدة بالامثلة وهو غير جائز نعم يثبت القاعدة بها اذا كان بالاستقراء
التام وهو هنا ممنوع وايضا ان مثل عدة لا يكون اعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بتغيير
طين حتى لا يعل الوعد بفتح الواو فيهما مع ان فعلهما واحد وهو يعد يعل
كما حقق وايضا ان رب فعل يعل بقلب الياء الفا ورب مصدر لا يعل
وان اعتبر ثبت فعل يعل واعتبر مصدرا يعل بقلب الواو ياء فانتفت
دلالة مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا وعدما وايضا ينبغي
ان الفعل اصلا لانه يؤكد الفعل به اى بالمصدر نحو ضربت ضربا فقد يؤكد
ضرب

ضربت تاكيدا لفظيا لا صناعيا لانه لم يعهد في العربية ان المصدر تاكيد لفظي
او معنوي وايضا التاكيد الصناعي من التوابع وهي معربة باعراب الكلمات
التي لا يجب اعرابها الا على سبيل التبع بغيرها واعراب المصدر ليس على
التبع لغيره لانه من المفاعيل واعرابه اصلي لا تبعي وايضا الواقع في محل
المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما
لم يكن ظاهرا ان ضربت ضربا من التاكيد الصناعية كان له الى تاكيد الفعل نوع
خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان فتنبهوا بان تاكيد اللفظي الصناعي ربما خفيا
فقالوا وهو بمنزلة ضربت ضربت اى في مجرد كون الثاني تاكيد الاول والمؤكد
بفتح الكاف اصل لكون معناه مقصودا بالذات في الكلام دون المؤكد بكسر الكاف
لكون معناه مقصودا لاجل المؤكد فيكون الفعل اصلا هذا الذي قررناه مرادهم فهو
لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال في الجواب بل في الاعراب وتبعه الشارح
فحول التاكيد على اللفظي فلم يفد بعضهم بعضا الا غرورا وايضا يقال
مصدر لكونه مصدرا عن الفعل فيكون المصدر او المصدر مشتقا فيكون الفعل
اصلا كما قالوا مشرب عذب اى ماء طيب لذيذ ومركب فاره اى جيد السير
لا يتعب راكبه اى مشروب عذب ومركوب فاره وايضا قالوا المصدر مشتق بمعنى
المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وايضا استدلوا عليها بعمل الفعل في المصدر

نحو قعدت فهو وافقطالان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لان العامل
قبل المعمول بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول المعمول
والمتصل فى انه وضعه بغير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر واذ قد
علمت مذهبى الفريقين فى الاصالة فى الاشتقاق فاعلم ان المراد التام للمصدر
عند البصريين هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث
الذى يشتق من الفعل فلنا فى جوابهم عما ادعتهم بالبصريين اماعن الاول فهو
ان اعلال المصدر اى عند اعلال الفعل هذا القول الحق فيه وسال المضارب
تبعا فلنا فيتساءل المحاسن للمث كله وهى الموافقة اى ليكون المصدر
موافقا ومطردا الفعله فى الحذف والاعلال لا للمدارية حتى يدل على الا
صالة كحذف الواو فى تعد بتعطلين من فوق وياء فى صيغ المضارع التى لا يقع
الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة لبعدها لئلا يختلف بناء المضارع بل يجرى
على نسبة واحدة وان لم يوجد موجب الحذف وكحذف الهمزة فى نكرم بتعطيه
من تحت وباقى صيغ المضارع سوى اكرم نم وسابر متصرفاتها من الفاعل والمفعول
وغيرهما وان لم يوجد فيها علة الحذف وهى اجتماع الهمزتين موافقة لاكرم اى من بلزم الاكرم مساهم
بسطه فى الباب اعلم ان حاصل هذا الجواب منع مدارية اعلال الفعل لاعلال
المصدر وجودا فكانه قال الانم ان اعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز ان يكون
ان كله حذف الواو فى تعد فلا يتوجه ان يقال ان فى اعلال المصدر كله
لا للمدارية

لا للمدارية دعوى بلا دليل لما كان مدار الاستدلال على مدارية وجودا وعدما
مع الكتع بمنع الشق الاول ولم يتعرض بمنع الشق الثانى وقد منعناه ايضا فتذكر
واما عن الثانى فهو الموكدية بفتح الكاف لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق
والكلام حاله فيه بل يدل على الاصالة فى الاعراب كما فى جاءنى زيد زيد بمعنى
كما ان زيد الاول موكد واصل فى الاعراب بالنسبة الى زيد الثانى لا فى الاشتقاق
لانه من الجوامد كذلك الفعل فى مثل ضربت ضربا اصل بالنسبة الى المصدر فى الاعراب
لا فى الاشتقاق وانت تعلم ان هذا الجواب انما يصح ان لو حمل التاكيد على اللفظى
الصناعى وقد عرفت فيه مما قررناه سابقا من الادلة الدالة على ان مراد
الكوفيين من التاكيد هو الاسمى لا الصناعى فلا يلزم من كون اللفظ الاول اصلا
بالنسبة الى الثانى فى التاكيد الصناعى فى الاعراب كونه كذلك فى الاول اى فى الاسمى وايضا انا
لا نجد فى ضربت اعنى ضربا اصليا يتبعه اعراب ضربا هنا وكم نستعين بالله ونقول الجواب
الصحيح ان يقال الموكدية بالمعنى الذى اراده لا تدل على الاصالة فى الاشتقاق بل فى غرض
المتكلم فى نظم الكلام فهو قد يتبدل عند تبدل الاعراض كما اذا قلت زيد قائم لان قائما
كان قائم موكدا واصلا وان قاعد موكدا وفرعا واذا عكست وقلت زيد قاعد
بل قائم صار الاصل فرعا والفرع اصلا وامثال ذلك كثيرة والاصالة فى الاشتقاق امر
لا يتبدل ومحل ذلك ظاهر بصواب لذلك قيل وايضا نقول ضربا فى ضربت ضربا لا يؤكد الفعل
بل المصدر الذى فى ضمن الفعل قال الفاضل الرضى وهو يعنى ضربا فى ضربت ضربا
فى الحقيقة تاكيد للمصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فهو تاكيد ضربت بمعنى

ثم اى التاكيد الاسمى منه

احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل انتهى واذا لم
يكن الفعل موكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له اصالة بالنسبة الى المصدر اصلا فضلا
عن الاصالة في الاشتقاق واما عن الثالث فهو ان قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى
النهر وسال الميزاب اي من باب المجاز الذي هو ذكر المحل وارادة الحال لا من قبيل
ذكر المصدر وارادة المفعول كما ذكرتم يعني ان مشربا ومركبا اسمي مكان ويراد بهما ما حل
في ذلك المكان فيراد من مشرب ماء حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب
ومركب فاره فرس فاره كما ان النهر موضع يراد به ما حل فيه فهو الماء فيكون المعنى جرى النهر
جرى الماء فيه فحاصل الجواب انا لا نسلم ان مشربا ومركبا مصدران بمعنى مشروب ومركوب
حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدور ايضا لم لا يجوز ان يكونا من قبيل ذكر المحل
وارادة الحال كما في جرى النهر وسال الميزاب باعتبار كونهما اسمي مكان واقول المشرب
يجيء مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ لكن ما قاله الكوفيون [illegible]
ان المصدر بمعنى المفعول [illegible] كما انه لم يرتكب فلا يكون من باب جرى النهر والاولى في الجواب
ان يقال لا نسلم مجيء المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب ليكون لفظ المصدر بمعنى المصدور بمجرد كونه
موازنا لهما [illegible] هو الظاهر بل لا نسلم كونهما بمعنى المفعول في غير هذين [illegible] الا [illegible]
هو ماء يسهل الشرب بمعنى الشرب مع انا لا نسلم ذلك في هذين [illegible] ان يكونا
من باب جرى النهر ولما ذكر المص ان الصرفي يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة الاشتقاق
شرع في [illegible] كل مصدر وجب عليه [illegible] ببيان الاصالة المصدر في الاشتقاق وبيان صيغ المصادر

عذب

شائع

يقال

[illegible]

واوزانها

١٢

ضبط له

واوزانها فلما فرغ منها الاول شرع في الثاني فقال ومصدر الثلاثي اي المجرد كثير اي سماعي لا
واما مصدر غير الثلاثي المجرد فله ضبط وقياس كما سيأتي ان شاء الله تعالى وقوله عند سيبويه
يبلغ ذلك الى اثنين وثلاثين بابا اي وزنا مستثنى في المعنى من قوله كثير فكأنه قال و
مصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له ولا يبلغ وزنه الى عدد معين عند جميع الصرفيين
الا عند سيبويه فان ما ذكره نوع من الضبط فيبلغ المصدر الثلاثي عند سيبويه اربعة وثلاثين
بابا المذكورة [illegible] وكراهية [illegible] ووجه الضبط ان المصدر بعينه اما
ساكن او متحرك وان كان [illegible] لا يزاد فيه شيء او يزاد تاء التانيث او الف التانيث
او الالف والنون [illegible] على التقادير الاربعة اما مفتوح الفاء او مضموم او مكسور
فما حصل من ضرب الاربعة في الثلاثة هو اثنا عشر مذكور على الترتيب المذكور نحو قتل من الاول
وفسق من الاول وشغل من الثالث ورحمة من الرابع ونشدة من [illegible]
اي طلبا وكدرة من الرابع [illegible] الضعف والدعوى من الاول وذكرى من [illegible]
هو [illegible] وبشرى [illegible] الاول وهي البشارة ولبان من [illegible] مصدر لوى
بلوى اصله لويان قلبت الواو ياء [illegible] لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون
يقال لوى الحبل اي فتله وحرمان مصدر بمعنى منع وغفران [illegible]
وذكر [illegible] من الاول [illegible] مصدر [illegible] لان المصدر المتحرك
العين [illegible]
[illegible] اذا كان العين ساكنا واما اذا كان متحركا فهو اما مفتوح ولا يزاد فيه شيء فهو اما مفتوح
الفاء نحو طلب [illegible] الاول واما مكسور [illegible] صغر [illegible] واما مضموم نحو هدى [illegible]

الكراهة من

واما مكسور ولا يزاد فيه شيء فلم يجئ فيه غير مفتوح الفاء نحو خنق من الاول والمصغر
نحو تبع صغر وهدى نعاه وقوعا واما مضموم ولا يزاد فيه شيء ولم يجئ فيه شيء
هذا اذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء واما اذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالعين فيه اما
مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو غلبة من الثاني واما مكسور ويزاد فيه
التاء ولم يجئ ايضا منه غير مفتوح الفاء نحو سرقة من الثاني واما مفتوح ويزاد فيه الالف
فهو اما مفتوح الفاء نحو ذهاب من الثالث واما مكسور نحو صراف من الثاني واما مضموم
نحو سوال من الثالث واما مفتوح ويزاد فيه الالف والتاء وهو ايضا اما مفتوح الفاء
نحو زهادة من الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة واما مكسور نحو دراية من الثاني ولم يجئ
مضموم واما مضموم ويزاد فيه الواو وهو ايضا اما مضموم الفاء نحو دخول من الاول واما
نحو قبول من الرابع ... ولم يجئ منه مكسورة واما مكسور ويزاد فيه الياء ولم يجئ منه
غير مفتوح الفاء نحو وجيف من الثاني مصدر وجف بمعنى اضطرب واما مضموم ويزاد فيه الواو
والتاء ولم يجئ منه غير مضموم الفاء نحو صهوبة من الخامس وهي الشقرة من شعر الرأس واما مفتوح
ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه ايضا غير مفتوح الميم نحو مدخل من الاول واما مكسور ويزاد فيه الميم ولم
يجئ منه ايضا غير مفتوح الميم نحو مرجع من الثاني واما مفتوح ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه
غير مفتوح الميم نحو مسعاة من الثالث في التسهيل اصله مسعية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها قال في مختار الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود واما مكسور ويزاد فيه
الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو محمدة من الرابع ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد على وزن
اسم الفاعل وعلى وزن اسم المفعول اي يتخذ ونتحها وان كان مصدرا حقيقة نحو قمت قائما

فقائما مصدر

فقائما مصدر بمعنى قياما وان كان على وزن اسم الفاعل لانه فاعل حقيقة ويراد به معنى
المصدر كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل نحو رجل عدل اي عادل ونحو قوله تعالى بايكم المفتون فالمفتون
مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة الباء وان كان على وزن اسم المفعول لانه مفعول
حقيقة ويراد به معنى المصدر كما يذكر ويراد به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوق الله
هذا عند غير سيبويه واما هو فلم يجوز مجيء المصدر بوزن المفعول قال في مختار الصحاح
المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمحلوف وقال الميسور مصدر على وزن كالمعسور
صفة وقال ان المصدر لا يأتي على وزن مفعول البتة انتهى ومنهم من ... وبعض ...
اتم ان معنى قولهم ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ان الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما
المصدر كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل والمفعول كما في رجل عدل اي عادل وهذا خلق الله اي
مخلوق الله وانت خبير بان هذا المعنى مما لا يفهم من عبارة المصنف وانه لا يناسب المقام
مع ان المثال المذكور خلاف ما ثبت في اللغة على ظاهرهم ويثبت الله الذين امنوا بالقول
الثابت ويجيء المصدر للمبالغة في المصدر والكثرة على وزن التفعال بفتح الاول وسكون الثاني
نحو التهدار مبالغة الهدر وهو الهذيان والتلعاب اي اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى
الرد والجولان وكذا التعداد والتذكار والتكرار واما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذ
عن هذا الوزن كما صرح به وعلى وزن فعيلى بكسرتين وتشديد العين نحو الحثيثى اي الحث
الكثير من الجانبين والدليلى مبالغة الدليل وكذا ... تقول كان بينهم رميا اي الترامي الكثير من
الجانبين والخليفى قال عمر رضي الله عنه من خلافته لولا الخليفى لاذنت اي لولا كثرة الاشتغال

بابه الثلاثة والنحويون سيبويه تفكر او فات الاذان لا اذنت قيل سئل الزمخشري اهو قياسي

ام سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يجوز قياسا قال سيبويه وان

المبالغة لا يجيء الا من الثلاثي واما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل ان ذكر المصدر

للمبالغة استطراد او لان المراد بيان مصدر يشتق منه فعل يشتمل على معنى وزيادة كما يدل عليه

السباق والسياق وهو ليس كذلك لانه ليس في فعل دلالة على هذا التكثير والمبالغة فلا فهم

ومصادر غير الثلاثي المجرد يجيء على سنن اي طريق واحد يعني يجيء قياسا

فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا لكل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة وكل ما كان

ماضيه على افعل فمصدره على الافعال وكل ما ماضيه على فعّل فتفعيل وكل ما ماضيه على فاعل فمفاعلة

وفعال وكل ما ماضيه على انفعل فانفعال وكل ما ماضيه على افتعل فافتعال وكل ما ماضيه افعلّ

فافعلال وكل ما ماضيه على تفعّل فتفعّل وكل ما ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما ماضيه استفعل فاستفعال

وكل ما ماضيه افعوعل فافعيعال وكل ما ماضيه افعوّل فافعوّال وكل ما ماضيه افعنلل فافعنلال

وكل ما ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما ماضيه افعللّ فافعلّال وفعلال في فعلل واحد بجميع الرباعي والمزيد

لكن لا يليق بيانه هذا المختصر الا في كلّم فانه لا يجيء مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيء كِلّاما

بكسر الكاف وتشديد اللام وكذا في قاتل قتالا وقيتالا والقياس المشهور مقاتلة وتفعال

من عبارة الرضي انهما قياس في اية جنس قال واما فعال في مصدر فاعل فهو مخفف الفيعال

اذ اصله قيتال وكذا في تحمّل تحمّالا بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحمّلا وكذا في زلزل الزلزال الا

بفتح الاول والقياس بكسره الا انهم جوزوا الفتح فيه لثقل المضاعف لما بين ان المصدر اصل

في الاشتقاق وانه قسمين سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود

فقال

فقال الافعال التي تشتق من المصدر كما هو المذهب فيه خمسة وثلاثون بابا باتفاق منهم بالاستقراء

ستة منها للثلاثي المجرد والمراد من الثلاثي المجرد ما كان ماضيه على ثلاثة احرف اصول ووجه

تقديمه على ما عداه ظاهر ووجه الضبط فيها انهم فتحوا اول الماضي للخفة والامتناع

الابتداء بالساكن ولا يشكل بالمجهول ولا يفصل بكسر الاول كشهد لغة في شهد والضم

والكسر فيه لان الضم في المجهول للفرق واعتبروا في العين تلك الحركات اذ لو كان

ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت ولم يعتبروا

حركة اللام لكونها محل التغيير فكانت للماضي ثلثة ابنية والتزموا السكون الفاء في

المضارع فرارا عن توالي الحركات الاربع كما سيأتي في فصله واعتبروا في عينه ايضا ثلث حركات

لانه لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند دخول الجوازم عليه مثل لم يضرب فضربوا

الثلثة في الثلثة فيحصل تسعة ثلثة منها بفتح الاول مع الحركات الثلثة في الثاني وثلثة بكسر الاول مع

الحركات الثلث في الثاني لكن لم يعتبر الكسر مع الضم لان الكسر مع الضم ثقيل فبقي اثنان

وثلثة بضم الاول مع الحركات الثلث في الثاني لكن لم يعتبر الضم مع الكسر وكذا مع الفتح

لان الضم معها ثقيل فبقي واحد هو الضم مع الضم فبقي من التسعة ستة فان قلت

الكسر مع الكسر وكذا الضم مع الضم ثقيل ايضا فلم لم يخلص كما كان الضم مع الكسر قلت

الضم مع الضم لم يكن ثقيلا اذ الثقيل في اختلافهما فقد بدأ بنحو ضرب يضرب على وزن

فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وهو باب الثاني لكن قدمه في الذكر لزيادة

الاختلاف بين الفتح والكسر لان الاول علوي والثاني سفلي والضم متوسط وان استحق

اصله شهد بفتح الشين وكسر الهاء

ولان المخالفة بين الفتح والكسرة اتم من المخالفة بين الفتحة والضمة لان الفتح علوية والكسرة سفلية

التقديم لمزية المادة الاختلاف ولانه تدل على زيادة اختلاف معناهما فيصير عريقا في كونه من الدعائم
وفَتَل يَفْتُل على وزن فَعَل يَفْعُل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وهو الباب الاول وعَلِم يَعْلَم
على وزن فَعِل يَفْعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهو الباب الرابع لكن قدمه على فَتَح
يَفْتَح على وزن فَعَل يَفْعَل بفتح العين في الماضي والغابر وهو الباب الثالث لدخوله في الدعائم
وفَتَح يَفْتَح وكَرُم يَكْرُم على وزن فَعُل يَفْعُل بضم العين في الماضي والغابر وهو الباب الخامس وحَسِب
يَحْسِب على وزن فَعِل يَفْعِل بكسر العين في الماضي والغابر وهو الباب السادس وتسمى الثلاثة الاول وهو الباب
الثاني والاول والرابع دعائم الابواب اي اصولها وهي جمع دعامة بالكسر وهي عمود
البيت لاختلاف حركاتهن في الماضي والمضارع فان قلت لم اشترط اختلاف حركة المضارع
في دعائم الابواب قلت لان معنى الماضي لما كان مخالفا لمعنى المضارع اقتضى ذلك ان يكون لفظ الماضي
مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو الاصل وكلامهم في كثير تنبيه اي المصنف
فيصدق الشرطين معا يدخل الباب في الدعائم لا بواحد منهما وفيه نفي فتح لا يدخل في الدعائم
وكذا اسم ما يجي من الباب الثالث لانعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل والانعدام
كثرته الاستعمال لانعدام مجيئه بغير حرف الحلق اسما عينه او لامه فيصير مقيدا والمقيد افتقر وجود
من المطلق فانتفى الشرطان معا وعلم من قوله في الدعائم وان كان معلوما بالالتزام عما قبلها
من الشرطين لكن صرح به تقريرا وتوضيحا وبيته عليه قوله واما ركن يركن اي حرف الحلق الهمزة
والهاء والعين والحاء والغين والخاء وانما فتح عين المضارع اذا كان عينه او لامه حرفا من هذه
الحروف لانها ثقيلة فاعطيت ما قبلها الفتحة الخفيفة والامتناع السكون في عين المضارع كما مر وانما قلنا
اذا كان عينه او لامه لانه اذا وقع حرف منها فاء وفاء كامر ويأمر لم يلزم الفتح من مضارعه لسكون

من المطلق [illegible]

حرف

حرف الحلق فيه والساكن لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون والاشكال عليه بدخل لانه لم يوجد شرط
الفتح من ان يوجد في العين او اللام وفي منها لان كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا فان قلت
ان الالف من حروف الحلق ايضا بالاتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا قلت الالف لا يخلو اما ان يقع
عينا او لاما وايا ما كان لا يمكن فتح العين لاجله اما ان وقع عينا فلما يلزم سكونه من قبل الالف لانه
اما واو او ياء في الاصل اذ الالف الاصلي لا يقع في لام الفعل كما تقرر واذا كان واوا او ياء فقلبها
الفا بنوع على فتح ما قبلها وهو العين فيثبت ان فتح العين موجود قبل وجود الالف فلم يمكن الفتح
لاجل الالف والا يلزم الدور وهو باطل ثم ان هذا التقسيم في العين لا وجد من غير شرط وهو وجود
حرف الحلق كان شاذا ولهذا احكموا بان ابى يأبى شاذ وكذا فعقوه وما توجه ان يقال ان
عدم مجي الباب الثالث بغير حرف الحلق مشكل بركن يركن وابى يأبى لانهما من هذا الباب
وليس فيهما حرف الحلق اجاب عنهما بقوله واما ركن يركن وابى يأبى فمن اللغات المتداخلة والشواذ
يعني ان الاول من التداخل والثاني من الشواذ وفي الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت انها مع كونها شاذا
او من تداخل اللغتين نحو ان ركن يركن اي مال يميل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم لغة وفيه
البة فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني واللاول بان في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير
نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود وان ندر ما قد وجوده وان لم يكن بخلاف القياس وما قيل من ان ابى
يأبى اشبع وهو مع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق في لفظ مع الكلمة لا يوجب
بالامثلة التي ذكرها اجاب بقوله واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى فلغة طي يعني ان بقي يبقى وفني
يفنى من باب علم يعلم فقلبوا ماضيهما مكسورا وقلى يقلي من باب ضرب يضرب فجعلوا مضارعه مكسورا كر قبيلة
طي فدفعوا الكسرة اي من كسر عين الماضي في الاول والثاني ومن كسر عين المضارع في الثالث الى الفتح

لغة يمكن الحاكمة على الشاذ [illegible] بالنظر الى ان يحمل على فرع [illegible] لا [illegible] مع بعده [illegible] الالتقال المذكور [illegible]

طلب التحفة وكذا قرأ من كثر كرة قبل ياء مكسورة مفتوحة بناء الى الفتح ثم قلبوا الياء الفا فقالوا في بني

يبنى على صيغة المجهول بينى قال في مختار الصحاح بقى الشيء بالكسر بقاء وكذا بقى الرجل زمانا طويلا

اى عاش وطى تقول بقا وبقت مكان بقى وبقيت وكذا اخواتها من المعتل وفنى فنى بالكسر فناء وقال التقلي البغض تقول فلان قلى يقلى قلا بالفتح والمد وبغلا لغة طى انتهى

كلامه اذ عرفت ما تكونا عليه فاعلم ان بعض الشيخ قالوا ان يقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع في الطلا ما طى فروا الى الاخره وبعضهم قالوا بكسر العين في الماضي في المعتل اما طى فروا الى وكل ذلك غلطات من علام الاعتراء في علم اللغة الحمد لله الذي هدانا لهذا اعلم انه انشعب على بعض ان رحين ارشاد فعلا قد فروا الا اخره ما قبلها من جنس الحيني والامر بيانه لانه المصنف لبيان

لغة طى فيقع جوابا لسؤال مقدر فكان قائلا يقول ما فعلوا فيها فقال فروا الى وكونه كريم لا

يدخل في الدعائم لانه لا يجي الا من الطبائع جمع طبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا تشعر لا بما يصدر

عنها وهو الصادر منها اثر واحد اواقعا على نهج واحد والنعت وهي الصفة اى لا يجي فعل بضم العين

فيهما الا من الافعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور وافعال الدالة على صفات اللازمة كالحسن فان المراد

بالحسن الطبيعي وهو كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون

ولين الملمس فلا يمكن التسليم ها لكونها متغيرة وتخلفهم كانها في الماضي والمضارع ايضا لانه هذا البناء لما خلف

بعينه الابنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار يخولف في الحركة ايضا بان يكونا مضموم مبنيا

بعدم اختلاف معناه في نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول وتاكيد هذا البناء للشيء من الافعال لا ينقض

متعلق

متعلقا حصول الفعل لازما ابدا فحول الى الحي الاتي لطبائع دليل على انتفا كثرة الاستعمال اصالة وبنا عدم اختلاف حركة

ان زيد فافهم وحسب لا يدخل في الدعائم لقلته في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتها وقد جاء فعل الفعل

بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر يعني اذا كان العين مضموما في الماضي يجب ان يكون مضموما في المضارع ايضا

قياسا لكن قد جاء على لغة من قال كدت تكاد وخلافا لذلك وهو ضم العين في الماضي وفتحها في الغابر لان اصل كدت

كودت بضم الواو فنقلت ضمتها الى ما قبلها بعد سلب حركته لتدل على البناء مضموم العين واصل تكاد تكود

بفتح الواو فاعل بالنقل والقلب فجاء عنه بقوله وهما اى هذه اللغة شاذة اى خارجة عن القياس

كفضل بالكسر يفضل بضم العين اي كما يكون هذا شاذا يعني اذا كان العين مكسورا في الماضي وجب ان يكون

اما مفتوحا او مكسورا في المضارع قياسا لكن جاء هذا خلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا ان

فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لان العرب يقولون فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر

بالفتح فاذا التبس بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وبعض ان جني حكى انه لغة المتولي لا قول

لان لغة بينهما لان من تداخل اللغتين التباس اذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا في الاستعمال قال في

مختار الصحاح الفضل والفضالة ما فضل من شيء وفضل منه شيء من باب نصر ينصر وفيه لغة ثانية من باب

علم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له انتهى فعلى هذا لا يتوجه

ان يتوهم ان الفضل من افعال الطبيعة كالكرم فلم جاز فيه غير الضم في الماضي و المضارع لانه من الفضلة

لا من الفضل ودمت تدوم اي وكما يكون هذا ان في الالان اصلهما دوم بكسر الواو في الاول وضمها في الثاني

فاعل الاول بنقل حركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذف لالتقاء الساكنين والثاني بنقل حركة الواو الى ما قبلها

والثاني عشر منها المنشعبة الثلاثي اي المزيد الثلاثي المجرد والمنشعبة الابنية المتفرعة من اصل بزيادة حرف او اكثر على الحروف الاصلية او تكرير حرف منها وهي بحسب الغالب لزيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما نحو افرح وفرح

بالعلاج والتأثير يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب واكثر فلا يقال علمته فانعلم وجاء فى قول
المفصل عدمته فانعدم لتشبيه فوتك الشيء بما يخص بالمطاوعة فخصوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة جليا
واضحا والرابع باب الافتعال نحو احتقر احتقارا اصله حقر فزيدت فى اوله همزة بين الفاء والعين تاء وبناؤه
للمطاوعة وقد عرفت معناها وقد يجيء للاتخاذ نحو التبوب اى اخذ الشواء لنفسه وقد يجيء بمعنى تفاعل نحو اجتوروا
واختصموا بمعنى تجاوزوا وتخاصموا او الى سبب الافعلال لكن افرد مثالا بعين الافعلال لسهولة في انه يناسب
فى التكرار فسيأتيه والثالث ما زيد فيه ثلاثة احرف وهو اربعة ابواب الباب الاول الاستفعال نحو استخرج
استخراجا اصله خرج فزيدت فى اوله همزة وسين وتاء وبناؤه للطلب ومعناه طلب مصدر فعل الثلاثي الذي يشتق
هو منه وذلك قد يكون تحقيقا نحو استكتبته اى طلبت الكتابة منه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فانه ليس
طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج وقد يجيء للتحول نحو استحجر الطين اى تحول وقد يجيء
بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر اى قر به قال ابو سعيد ومثل هذا الحفظ والابقاء عليه
والثانى باب الافعيعال نحو اخشوشن اخشيشانا اصله خشن من الخشونة
وهى ضد اللين فزيدت فى اوله الف وبين العين واللام واو وشين وبناؤه للمبالغة
يقال اخشوشن الشيء اى اشتدت خشونته واخشوشن الرطب بقى دليس الخشن وهو لازم
ابدا والثالث باب الافعوال نحو اجلوذ اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا اى دام
مع السرعة وهو السير الدائم اصله فزيدت فى اوله همزة وبين العين واللام واوان وبناؤه
للمبالغة قال فى شرح الهادى ان افعوال لازم كافعوعل نحو اجلوذ اخروط بهم السير اى دام
مع سرعة واعلوط اى لزم قال الجوهرى وانما لم تقلب الواو ياء فى مصدر هذا الباب كما انقلبت فى اعشوشب اعشيشابا لانها
مشددة

مشددة والرابع باب الافعيلال نحو احمار احميرارا او الموعود بالبيان اصله حمر زيدت فى اوله همزة
وكررت اللام والزائد هو الف وهما مختصان بالالوان والعيوب وبناؤه للمبالغة لكن الاول ابلغ
من الثانى فانه فى مختار الصحاح تقول اشهب الشيء بالكسر شهبا اى صار ذا بياض غالب على السواد
وان قصدت المبالغة قلت اشهاب اشهيبابا واذا قصدت زيادتها قلت اشهاب اشهيبابا اصلهما
احمارر واحمرر بفك الادغام فيهما فادغمتا للجنسية لان الجنسية تقتضى الادغام والتقاء الساكنين
فى الاول على حده وهو جائز ويدل عليه اى على كون الادغام للجنسية عدم ادغام ارعوى يقال ارعوى عن
القبيح اى كف وهو ناقص من باب افعل كاحمر ولا يدغم لان عدم الجنسية لكون حرف فيه ناقص وقيل من باب
افعال لكونه فى المنصوب فاجتمع وتحقيق المقام ان اصله ارعوو بواوين فاجتمع سبب الادغام
كما فى احمرر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقوعها خامسة فى الطرف وبعد اعلال الثانى لم يجز
اعلال الاول لئلا يلزم الاعلالان والاعلال حاصل بموجب الاعلال لان الاعلال مقدم على الادغام فلما
انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم وانما قلنا الاعلال
مقدم على الادغام لان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح فى باب حيى
وجواز الفك فى حيى كما سيجيء كذا صنعه الجاربردى وما قيل من ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال
يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب ما لم ينظر اليهما معا فخطاء
لان الاعلال ايضا لم يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة والا لوجب اعلال وعد بل يجب بالنظر الى
ما قبلها فلهذا اختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع فى بعض النسخ بدل ههنا
وهو ناقص من اللفيف وهو جائز ايضا اذ معناه لفيف بالمعنى اللغوى لا بالمعنى المصطلح وهذا اولى من نسبته
الى السهو لما فرغ من بيان المشعبة للثلاثى المجرد شرع فى الرباعى فقال واما اى باب واحد

منها الرباعي المجرد اعلم انهم جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا اصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم
انه كلمتان اذ الاصل ان يكون على ثلثة احرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع
المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله مثل دحرجت فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض
ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه فتحات لخفتها ولثقل الرباعي
ولكونه لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات في كلمة واحدة واسكنوا الثاني لان اسكانه اولى من اسكان الاول
والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الاخر اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث ايضا
لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين نحو دحرج يدحرج دحرجة بمعنى دورت والمدحرج
المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم وثلثة ابواب المنشعبة الرباعي المجرد وهو ضربان القسم الاول ما زيد فيه حرف واحد
وهو باب واحد وهو باب التفعلل نحو تدحرج تدحرجا اصله دحرج فزيدت في اوله التاء والقسم الثاني ما زيد فيه حرفان
وهو بابان احدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما اي اجتمع اصله حرجم فزيدت في اوله همزة وبين العين
واللام الاولى نون وثانيهما باب الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا اصله قشعر فزيدت في اوله همزة وكررت اللام
الاخيرة والثاني وهذه الابواب الثلثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعي ومنشعبه شرع في الملحق
بالرباعي المجرد فقال وستة ابواب منها الملحق بدحرج اعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال مساويا
لمثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر ليعامل معاملته في جميع تصرفاته وذلك قد يكون في الفعل
كما هو المراد ههنا مثلا يجعل شمل مساويا لدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل فيعامل
معاملة دحرج في جميع تصرفاته من الماضي والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة وشملالا
كما يقال دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا فالمثال الاول الملحق والثاني الملحق به وقد يكون في الاسم مثلا

يجعل قر

يجعل قردد مساويا بجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قردد وهو مكان الغليظ فيعامل معاملة
جعفر في التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قريدد وقرادد كما يقال جعيفر وجعافر وهذا
هو حقيقة الالحاق فان قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثي وبين الملحق بالرباعي مع
ان اصلهما ثلاثي زيد فيه حرف او اكثر فان فاعل مثلا ثلاثي زيد فيه الالف وشملل ثلاثي
زيد فيه اللام قلت الفرق ان زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفي الملحق
لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه الستة
التي هي ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد نحو شملل شمللة اي اسرع اللام الثانية
زائدة وحوقل حوقلة اي ضعف وصرم الواو زائدة وبيطر بيطرة اي عمل البيطرة من البطر وهو
الشق الياء زائدة وجهور جهورة اي جهر الواو زائدة وقلنس قلنسة اي لبس القلنسوة النون
زائدة وقلسى قلساة اي لبس القلنسوة ايضا زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت الفا ولم يبطل الالحاق
به لانه في محل التغير واصل قلساة قلسية قلبت الياء الفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع في ملحق تدحرج
فقال وخمسة ابواب منها الملحق بتدحرج وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان نحو تجلبب تجلببا اي لبس
الجلباب اي الملحفة التاء والباء الاخيرة زائدتان وتجورب تجوربا اي لبس الجورب
التاء والواو زائدتان وتشيطن تشيطنا اي فعل فعلا منكرا التاء والياء زائدتان
وترهوك ترهوكا اي تبختر التاء والواو زائدتان وتمسكن تمسكنا اي اظهر الذل
والحاجة التاء والميم زائدتان وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرار الباء وانما التاء
لافادة بعض المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يلغى في اوائل الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك



بالواو والياء للابالة لصحة ما ذكرناه واما تحقق الالحاق في تمسكن فبوجه الشمال وكذلك قال في
شرح الهادي انه شاذ وما فرع من ملحق بدحرج الرابع في ملحق احرنجم فعال وافتان منها الملحق احرنجم وهو
نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلثة احرف نحو افعنسس اقعنسس اي تاخر ورجع الى الخلف من القعس وهو خروج
الصدر ودخول الظهر ضد الحدب زيدت في اوله همزة وبين العين واللام نون وكررت اللام والزايد
هو الثاني والسلنقى اسلنقى اي وقع على القفا زيدت في اوله همزة وبين العين واللام نون وبعد اللام ياء
قلبت الفا ولم يبطل الالحاق به لما مر وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد الالف زائدة
وانما حكمنا على افعنسس بانه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بانه غير ملحق به مع انه يوافقه في جميع التصرفات
لانا لم نعني بالالحاق مجرد صورة حركات وسكنات بل نعني به وقوع الفاء والعين واللام في الزائد
موقعها في الاصل الملحق به واذا كان ثمة زيادة فلا بد من مماثلة في الملحق والمستخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ما ذكرناه من الاصلية والزيادة في جميعها اما في الاصلية فلان الحاء هو فاء وقعت موقع الزائد
في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وهي في المخرج نون في موضعها
نوبه ومصداق الالحاق في الفعل اي ما يصدقه ويدل عليه اتحاد المصدرين اي اتحاد مصدر الملحق بمصدر
الملحق به وزنا مثل دحرجة وشملله ووجه دلالته عليه ان اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات
والمطرد من الالحاق الاتي هذا كما ترى فان قلت ان افرح قد يتحد مصدره بالمصدر دحرج فيقال افرح افراجا كما
يقال دحرج دحراجا فلم لم يقل بالحاقه قلت ان الاعتبار انما هو بالفعلة لاطرادها وعمومها في جميع صور
فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وايضا ان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا للمساواة فهو نظيره
اللفظية والجامع في الالحاق للابد والاول كما ترى وقيل ان شرط اتحاد المصدرين جميع وما فرع من نعلد

الابواب بانواعها في تصاريفها قال فصل في بيان الفعل صدر فصل بمعنى القطع ههنا بمعنى الفاصل
وهو خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا فصل اي فاصل وعرفوا الماضي بانه ما دل على زمان قبل زمان
اخبارك فقولنا دل على زمان اي بجوهر صيغته يتناول الماضي والمضارع وقولنا قبل زمانك اي
قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع وانما قلنا بجوهر صيغته ليخرج منه مثل امس فانه دل
على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر [illegible] وانما قدم الفعل على الاسم لكثرة التصرفات
الفعل بالنسبة الى الاسم وقدم الماضي منه لانه مجرد عن الزوايد ولانه يدل على الزمان الماضي ولهذا
سمي بالماضي وهو يجيء على اربعة عشر وجها نحو ضرب الى ضربنا اي ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا والعباس ثمانية عشر وجها بالتثنية كما يجي
وانما بني الماضي لفوات موجب الاعراب وهو توارد المعاني المختلفة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة
فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه كما يبين في النحو بهذا الدليل حكموا بالاصل
في الافعال كلها البناء واصل البناء السكون وانما اعرب ما اعرب منه كالمضارع لعارض وهو المشابهة
التامة للمعرب وبني على الحركة لمشابهته كالماضي لعوض نوع من بعض المعرب كما يبينه المص بعد هذا وهو مراده بهذا
المقام بعض الشارحين قالوا المراد بموجب الاعراب المشابهة التامة لا الفاعلية والمفعولية والاضافة
والا يلزم ان يكون المضارع مبنيا ايضا لفقده نظرا لهم عن احاطة المراد فتدبر وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء
السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة وضد الحركة السكون لمشابهته بالاسم اي بالاسم الذي على فرعه موقوفا في كونه
صفة للنكرة يعني كما كان الاسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضي ايضا صفة لها نحو مررت برجل ضرب وضارب وقيل
وبني الماضي على الحركة لوقوعه موقع المضارع نحو مررت برجل ضرب بضرب على الغير اذا كان بمعنى الغير المتكلم وغيره
لانه مع الاول ساكن ومع الثاني مضموم كما يجي لانه اي الفتح اخف السكون كما ينبغي رقة بل يقارنه وبلازمه

ويحرك لان الفتح جزء الالف وهو ساكن ابدا وجزء الساكن ساكن وقيل انما خص بفتح لثقل الفعل لفظا
اذ لا يخلو فعل ثلاثي من سكون الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما
والمنصوب كثيرا ولقائل ان يقال ان الفعل اذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما في المضارع والاسم
فلنسلم ان الماضي يشبه الاسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب اجاب عنه بقوله ولم يعرب الماضي لان الاسم انما اعرب باخذ
منه الفعل يعني ان مجرد ذلك يشبهه لا يكفي في كون الفعل معربا بل لابد فيه من شرط وذلك الشرط اما ان يأخذ الاسم المعرب
الذي يشابه الفعل الفعل منه وقد كان يحصل تلك المشابهة تامة فاما كان الشرط الاول لم يعرب الماضي لانتفائه
فيه بخلاف المستقبل لان الاسم الفاعل اخذ منه الفعل فوجد هذا الشرط فيه فاعطى الاعراب له عوضا عن الحال الذي
اخذ منه وان كان الشرط الثاني لم يعرب الماضي ايضا لانتفائه بخلاف المستقبل والى الثاني اشار بقوله او لكثرة وجوه مشابهة له
اي الاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجيء في بابه ولما كان هذا الكلام محتاجا الى فصله وفرع بقوله يعني يعرب المضارع
لكثرة مشابهته له اي للاسم مع قطع النظر عن اخذ الفعل منه وبني الماضي على الحركة لمشابهته للاسم في وقوعه
صفة للنكرة فقط فينتفي الشرط فلم يعرب بل بني على الحركة قال الفاضل الرضي المضارع لما شابه الاسم مشابهة
التامة استحق الاعراب والماضي لمشابهته الناقصة استحق البناء على الحركة وبني الامر بغير اللام على السكون لانه
هو الاصل في البناء لعدم مشابهته له اي للاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يبنى على اصل البناء هذا هو الحق
فلا يلتفت الى ما قيل ان قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فافهم واعلم ان اعراب المضارع
لمشابهته اي هو عند البصريين واما عند الكوفيين فبالاصالة لا لمشابهته فاختار المص مذهب البصريين
كما اختاره ابن الشقاق قال الفاضل الرضي المضارع معرب لمشابهته عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة
عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا لشبهه وذلك قد يتوارد المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك
الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتبين ذلك الحروف المشتركة فتعين المضارع بعامل يعينه وذلك
كقولك

كقولك لا تضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفي وجزمه دليل على كونها للنهي فيزاد بعد الالف والواو والنون في اخره
لتثنية وكيفيته الماضي يعني يزيد الالف في اخر ضرب مثلا اذا قصد التثنية مذكرا كان او مؤنثا فصار ضربا
وضربتا والواو اذا قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون اذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن كما يدل على ما
وهو حتى يعني حتى يدل الالف على اثنين والواو على جمع والنون على جمع ففي الكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت
ان كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجيء فاذا كان كذلك يلزم تثنية الفعل وجمعه كما يدل
عليه ظاهر العبارة يلزم ان يكون للفعل الواحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدل الالف على ما يدل عليه
انها هو وهي من التثنية والجمع فلا محذور ولكنه تسامح بناء على ظهور المراد كما في صاحب النجاح وانما اختص
هذه الحروف بالزيادة لان الاصل ان يزاد في الفعل حروف اللين لانها في الزيادة ثقلا وهي اخف الحروف لاعتيادهم لسنة
زيادة التنوين كيس السمع بها لكثرة دورانها في الكلام فخصت الالف للتثنية والواو للجمع لان الالف من اول المخرج والواو
من اخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء في جمع المؤنث
لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي اخت الجر على الفعل لان الياء الساكنة تستدعي كسر ما قبلها فزاد وفيه [illegible] فانها
بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهما النون وحركوا ما فيها من قوة الصحيحة وضم الباء في ضربوا اي ضم ما قبل
الواو في مثل ضربوا مع ان الاصل في الماضي البناء على الفتح لاجل الواو اي لسكون الواو التي هي مدة محفوظة عن تحرك
بسبب مجانسة حركة ما قبلها لها بخلاف مثل الحال بخلاف [illegible] فان ما قبل الواو فيه مفتوح لان الضمير
لان المبهم فيه وان كانت ما قبلها صورة لكن ما قبلها حقيقة لان اصله رميوا بضم الياء فقلبت الياء الفا لتحرك
الى الساكنين فحذفت الالف لان الواو علامة الفاعل فبقي رموا ولذا [illegible] فخص عين ما ضمه مفتوح فافهم
وما نوجه ان يقال ان الضاد في ضربوا ليست بما قبل الواو حقيقة فان اضمت اجاب عنه بقوله وضم ما قبلها

الذي هو في اضربوا وان لم يكن ع تلك الضمة ما قبلها خفيفة لان اصله اضربوا بكسر الضاد وضم البا المستثقلة الضمة

عليه فالسكنت ثم حذفت لالتقا الساكنين فبقي اضربوا بكسر الضاد ثم ضمت للايلزم الخروج من الكسرة

للمتبوع الي الضمة التقديرية ولم يفتح لئلا يلتبس بالواو ولتدل على الضمة المحذوفة للبا كتب الالف بعد واو

في مثل ضربوا ولم يكتب الا في مثل ضربوه لعدم الالتباس اذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم انها

واو الجمع للفرق بين واو الجمع والعطف في مثل حضر وتكلم زيد و في مثل لم يحضروا وتكلم زيد ويقتضي ان لم يكتب

الالف بعد الواو لم يعلم ان تكلم ولم يحضر مفرد وعطف عليه تكلم او جمع لم يعطف عليه هو وا اذا كتبت زال هذا

اللبس لان الالف لا تكتب بعد واو العطف وهذا الالتباس واقع بلا ريب في مثل ضربوه تكلم زيد ولم يضربوه تكلم بد

لان واو العطف لا تتصل بما قبلها الا انهم حملوهما عليهما طردا للباب مع انهما من هذا الباب فان قلت

لم لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما ايضا طردا للباب مع ان هما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل

بين ضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن في عبارته قصور لعدم تناوله

للمضارع وقيل كتبت الالف بعد واو الجمع للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا اذا كان جمعا ولم يدعو

اذا كان واحدا على لغة من قال ان الجازم لا يسقط الحرف في الناقص بل يسقط الحركة فقط لكن في الصحيح وعليه

قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع بانثبات الواو في تهجو مع انه واحد

يعني اذا قيل لم تدعو بغير الالف لم يعلم انه جمع فلان ثونه بالجزم او مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة بل اسقطت

حركته فاذا كتبت الالف زال الالتباس فان قلت ان الواو في تدعو ساكن قبل دخول الجوازم عليه فكيف يمكن اسقاط

الحركة منه على هذه اللغة قلت قال ابن جني انه قدر ان يكون في الرفع هو يدعو وتهجو باثبات الضمة على الواو

كما تقول هو يغزوك في الجازم والغط الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب واما قوله فيه الف من هم الم يأتيك

والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد باثبات اليا مع الجازم فيه وجهان احدهما ان الياء حرف

الاشباع

الاشباع كان الكسر الاشباع فنشأت عنها اليا في الرفع فالكلمة في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وانت تعلم

ان هذا الدليل لا يدل على اثبات الالف بعد الواو في مثل ضربوا اي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا

اي في مضارع الصحيح ولا مثل لم يرموا اي في الناقص اليائي لعدم جريانه فيها اللهم الا ان

يحمل على الاطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا اختار المص هذا الدليل بقوله قيل جعلت التا علامة للمؤنث

في مثل ضربت دون سائر الحروف لان التا من مخرج الثاني وهو الوسط والمؤنث ايضا كالثاني في

التخليق لما روي ان الله خلق آدم عم اولا من طين ثم خلق الله تعالى حواء رضي الله عنها من ضلعه

الايسر فلهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت جعلت

علامة له في الاسم نحو قايم وقايمة ولم يعكس الامر كما لا يعكس في الاسم لان المجرد اصل وذو الزيادة

فرع كما وكذا المذكر اصل والمؤنث فرع فينبغي الاصل للاصل والفرع للفرع والسكنت في الفعل

فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم ومثل التا التي جعلت علامة المؤنث

في مثل ضربت ليست بضمير كما ان الالف والواو والنون ضماير بل هي حرف جي به للفرق بين المذكر والمؤنث

قبل ولهذا سكنت لان الاصل في الحروف البنا والاصل في البناء السكون كما يجي عدم كونه ضميرا

مع دليل في اخرجت الضماير والسكنت اليا مع ان الاصل البنا على الفتح في مثل ضربن وضربت اي عند لحاق

الضماير المتحركة للماضي وهي تسعة اوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا حتى لا يجتمع

اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة يعني كما لا يجوز ان يجتمع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فعلا لتكن اوهي

لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتكلل العلة ايضا والفعل مع ضمير الفاعل كذلك لانه

متصل بالفعل لفظا ومعنى كما فيهم جاز اما لفظا فظاهر واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل

لئلا يلزم اجتماع الفعل الكلمة واما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الاعرابية من

الحروف وهو النون في يفعلان وتفعلان وتفعلين ومن نحو بالفتح والكسر وقد كتبت بالتاء فرقا بينه وبين تاء العاطفة

ولم يعكس لان العاطفة مفتوحة والكسرة اثقل من الفتحة فجعلها بذلك التاء اولى اي ومن اجل ان الفاعل كذلك الضمائر

كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على الضمير اي ضمير مثل ضربتُ وضربتَ بغير التاكيد بمنفصل وفي ما اقرب اليه اي ضربت

وزيد بطريق الخفة وزيد ولا يقال ضربت وزيد يعني لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها

من غير تاكيده بمنفصل لانه لو اكد يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل

به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يلزم ان يكون هذا العطف على جزء الكلمة لان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضي فظهر بطلان ما ذهب اليه البعض

ومن ما انه لو عطف عليه بلا تاكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز بخلاف ضربتا اي الالف في ضربتا

بخلاف ما ذكرنا في ضربن في اسكان الياء فرارا عن اجتماع اربع حركات متواليات وان وجد فيه ذلك

لا الاجتماع صوتي لان التاء فيه في حكم السكون اي كمع فلا يلزم اجتماع الحركات حكما ومن ثم اي ومن اجل

ان التاء في حكم الكسر سقط الالف المنقلبة من الياء في رمتا اصله رميتا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها فصار رماتا لكون الحركة اي حركة التاء عارضة والعارض كالمعدوم لان هذه التاء هي تاء التانيث

وقد عرفت انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهو الف ساكنة حركت تلك التاء لاجل ذلك الالف لان

الحاق الالف بالساكن محال فيكون حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء

الساكنين لفظا وهما التاء والالف الضمير فلم حركة التاء اعتبارا قلت انه اعتبر عدمها حكما واعتبر وجودها

لفظا فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم احتياجها اليها اذ يجوز حذف ما قبلها واعتبر وجودها

مع ما

مع ما بعدها لاحتياجها اليها للاشباع حذف احديهما اذ التاء علامة والالف فاعل الا في لغة رديئة اي غير

فصيحة فيم رتبة من رد بمعنى في غلبت بضم همزة ياء فادغمت كما في خطيئة يقول اصلها رعتانا باثبات الالف

اعتبارا بوجود الحركة في التاء لفظا مثل ضربكم لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء والتاء

على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اي مثل ضربكم ليس كالكلمة الواحدة والتهجين ذلك الاجتماع

انما هو فيما هو كلمة واحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان الضمير اي كاف الخطاب في ضربكم ليس بضمير فاعل

بل هو ضمير مفعول والضمير المفعول ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف

حيدبو فهو الكلمة الغلط لان اصله حيدابو بالالف فقصر بخلاف الالف تخفيفا وتوالي في الكلام كما قصر

في مخيط اصله مخياط المخيط بالقصر الابرة الصغيرة بالمد الكبيرة وحذفت التاء في ضربن حتى لا يجتمع اذا اجتمع

علامتا التانيث في كلمة وان كانتا من جنسين واحد حذف احديهما سواء كانتا في فعل او في اسم ان كانتا من جنس يحذف

احديهما ايضا اذا كانتا في فعل او يحذف الثانية والتاء في الفعل وفي الاسم قوله وحذفت التاء في ضربن جواب

سؤال مقدر وهو ان يقال اذا جعلت التاء علامة للمؤنث فلم حذفت في ضربن فاجاب بقوله بنحو حذفت التاء في ضربن

حتى لا يجتمع علامتا التانيث من جنس في الفعل فان الاصل ضربن ضربتن بسكون التاء فاجتمع علامتا التانيث احديهما

التاء والاخرى النون فهي وان كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التانيث ايضا فحذفت التاء لانها للتانيث فقط كي فحذفت

احدى العلامتين من الاسم وسكنت اصله مسلمتات لان مؤنثه مسلمة الجمع بالالف والتاء فاجتمع علامتان مما تحمي

واحدهما التاء فحذفت الاول لان الثانية علامة الجمع ايضا وان لم يكونا اي وان لم تحذف التاء في مثل ضربن وان آتي

العلامتان من جنس واحد كانتا من جنس واحد ومثلا لان احديهما التاء والثانية النون فتقل الفعل بخلاف ما جعلناهما

فان احدى العلامتين لم تحذف فيهما لخفة الاسم لعدم المنتسبة فان احدى العلامتين فيها الالف المنقلبة

وانما انقلبت لانه لو لم ينقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واو التثنية والتانيث وسوى

ای لم یفرق العقلا بین تثنیتی المخاطب والمخاطبة حیث یقال فیهما ضربتما وسوی ایضا بین الاخبار ای نفس المتکلم
صیغ الاخبار مشتملة علی مقتضی القیاس ستة ثلاثة للمذکر مفردا ومثنی ومجموعا وثلاثة للمؤنث کذلک لکن لسوی المفرد المذکر
والمؤنث فیقال فیهما ضربت وسوی بین الاربعة الباقیة فیقال فیها ضربنا لقلة الاستعمال فی التثنیة ای تثنیة
المخاطب والمخاطبة بالنسبة الی المفرد فان قلت لما لم یسو بینهما فی التثنیة وجاز ان یسوی بینهما فی الجمع بعین ما ذکرت
قلت انما لم یسو بینهما فی الجمع لیکون اختلاف الصیغة دلیلا علی تفاوت معنی الجمع باعتبار قلة الافراد وکثرتها
بخلاف التثنیة فان مفهومها لا یتفاوت بالقلة والکثرة بل هو نص فی فردین کذا قیل ووضع الضمائر للایجاز
یعنی انهم وضعوا لتثنیة المذکر وتثنیة المؤنث ضمیرا واحدا وهو انتما للایجاز ولانها ای ضمیر التثنیة واحد وجمع
ان یجوز لفظها الظاهر واحدا وهو ضربنا لان المضمر قائم مقام الظاهر ولو انهم وضعوا للمفرد المذکر والمؤنث
فی الاخبار ضمیرا واحدا وهو انا وتثنیتهما وجمعهما ضمیرا واحدا آخر وهو نحن والاختصار فلما کان ضمیر الاخبار
منحصرا فی الجمع یلزم ان ینحصر لفظ الظاهر فی لفظین وهما ضربت وضربنا لان المضمر قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع
الضمائر للایجاز دلیل تسویة التثنیة وتسویة الاخبار ایضا وان کان المتبادر من ظاهره سوق العبارة
کونه دلیلا للاخبار فقط وعدم الالتباس عطف علی قوله ح فی الاغلب فی الاخبار لان المتکلم فی اکثر الاحوال
فیعلم انه مذکر او مؤنث او مثنی او مجموعا ویعلم بصوته لذلک او بغیره من القراین وان وقع الالتباس
فی بعض المواضع فقلیلا وزیدت المیم فی ضربتما قبل الف التثنیة حتی لا یلتبس ای المثنی بالمفرد بالف الاطلاق ای بسبب الف
یعنی اذا قیل ضربتا بسکون الباء لم یعلم انه مثنی الفه لاجل التثنیة او مفرد اشبع فتحته للاطلاق کما اشبع فی مثل
قول الشاعر اخوک اخو مکاشرة ای تبسم او الوفاء او الملاطفة صاحب الغرور والضحک وحیاک الاله دعاء
للمخاطب بالحیوة الابدی فکیف انت تعظیم للدعاء بجمیع احوال المخاطب اصلا انت فاشبع الفتحة وتولد الالف
فیحتمل الحال ان یعود ضمیر یلتبس الی الالف لانه مذکور حکما فیکون المعنی حتی لا یلتبس الف التثنیة بالف الاشباع والاطلاق

الاختصار وهو تقلیل اللفظ مع تمام المعنی وان لم یکن کذا وهو الایجاز

واحد وخصت المیم بالزیادة لدفع الالتباس فی ضربتما مع ان الاصل فی الزیادة حروف العلة لان تحته
انتما مضمر فزیدت المیم للمناسبة ای لمناسبة تحته معنی کونه تحته انه یدل علی ما یدل علیه ضمیر ضربتما من معنی التثنیة فکانه
تحته وانما قلنا کذلک لان التاء فی ضربتما ضمیر بارز فلو استتر تحته انتما یلزم اجتماع الفاعلین وهو غیر جائز وقد
مثله هذا او فیه تلطف لا یخفی مع انه مخالف لما فی شرح الرضی من انه خصت المیم بالزیادة فی ضربتما لان حروف
العلة مستثقلة قبل الالف والمیم اقرب الحروف الصحیحة الی حروف العلة لغنتها ولکونها من مخرج الواو ای
شفویة وادخلت المیم فی انتما لقرب المیم الی التاء فی المخرج لان المیم شفویة والتاء من مخرج الثنایا ای من مخرج
طرف اللسان واصول الثنایا وقیل ادخلت المیم فی انتما تبعا لها بکسر اللام ای ضمیر التثنیة
الغائب لما یجئ فی المضمرات وما ذکرهم المناعلة التعیین المیم بالزیادة وما یجئ فی بحث المضمرات علة زیادة
المیم فافهم وضمت التاء فی ضربتما مع ان الضمیر المتصل لانها ضمیر الفاعل وضمت لتناسب حرکة الفاعل فعلی هذا
الالف للفرق بینه وبین المتکلم الواحد والمیم زیدت بعد الالف وقیل التاء مع الالف ضمیر جزؤه الاول متحرک
بالضم وقیل الالف ضمیر والتاء للفرق بینه وبین تثنیة المذکر الغائب والمیم زیدت بعد التاء وضم التاء ح لانه فارق
للفاعل وفتحت تلک التاء فی الواحد المخاطب نحو ضربت خوفا من الالتباس بنفس المتکلم الواحد وکسرت فی الواحدة
المخاطبة وتفصیله ان ما یبداء بوضعه من انواع الضمائر الضمیر المرفوع المتصل واول ما یبداء بوضعه من المرفوع
المتصل المتکلم ثم المخاطب ثم الغائب فتقول انما ضمت التاء فی المتکلم لمناسبة الضمة بحرکة الفاعل وفتحت
للمخاطب فرقا بینه وبین المتکلم باخف الحرکات وکسرت للمخاطبة فرقا ولم یعکس الامر بکسرها للمخاطب
وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذکر اکثر فالتخفیف به اولی وایضا هو مقدم علی المؤنث فخص بالفرق
بالتخفیف فلم یبق للمؤنث الا الکسر ولا التباس فی التثنیة فبقی مضموما علی الاصل وقیل ضمت التاء فی

اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها اى من جنس الميم الشفوية وهى الحركة التى من جنس
الميم الشفوية الضم الشفوى لانه جزء الواو وهى شفوية وجزء الشفوى شفوى وكذا ضم التاء فى ضربتما اتباعا
للميم ايضا بل فى ضربتن بناء على ان اصله ضربتمن زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنية فى زيادة الميم لا لوجود
علة الزيادة وهى الالتباس بعد او قال الفاضل الرضى زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم اذا
اشبعت ضمته فانك اذا قلت ضربتو لم يعلم انه متكلم اشبعت ضمته للاطلاق او جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة
لان حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو
اى شفوية وكذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو انتهى وضمير الجمع فيه اى فى الجمع المخاطب وهو ضربتم
محذوف وهو اى ضمير الجمع الواو لان اصله ضربتمو فان قلت فما فائدة التاء اذا قلت فيها فيها وكان قال بعضهم
انها الفرق بينه وبين الجمع الغائب لان الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضربوا
فلو لا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد بتثنية فصار
ضربتموا هذا ما اختاره المص ولئلا يلتبس بالمتكلم اذا اشبعت ضمته وهذا ما اختاره الرضى وقال
بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الاول متحرك بالضم لانه ضمير الفاعل كما فى التثنية وضعفه ظاهر
فحذفت الواو واسكنت الميم تخفيفا لان ضمها لاجل الواو كما كان فتحها فى التثنية لاجل الف هذا اذا لم يلاق
الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها واما اذا لقى فيضم ايضا ترد الى الاصل نحو ضربتم القوم وقيل فى بكسر الميم
واجروها بمنزلة الاسم لانها مستقلة اى ليست بجزء من الفعل ولا من الفاعل وكانت كلمة برأسها وتوين فى ذلك
قوله بخلاف ضربوا لان ياء وه ليست بمنزلة الاسم وما قيل ان الميم يجعل المضارع اسما اذ دخل فى قوله كما
يقال فى يخرج مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف اذ مقصود ببيان ان الميم فى ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق
الميم مع ان الميم الذى يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتامل ولا يوجد فى اخر الاسم واو ما قبله مضموم الا هو
وذلك

وذلك لثقل الضمة قبل الواو المتطرفة وان كان ثقيلا فى الاسم كان ثقيلا ايضا فيما هو بمنزلته
وفى هذا الكلام نوع ضرابة والاولى ما ذكره صاحب النجاح ثم ان الميم مع الواو هنا كالاسم
لا يوجد فى اخر الاسم واو قبلها ضمة لا كلمة هو ومن ثمة اى ومن اجل انه لا يوجد فى اخر الاسم واو قبلها
مضموم قالوا فى جمع دلو ادل بفتح الهمزة وسكون الدال اصلها ادلو بضم اللام فاعلت الواو المتطرفة
بقلبها ياء ثم ابدلت ضمة اللام كسرة لاجل الياء ثم اعلت اعلال قاض ففى الاول يكون قلب الواو
سببا لتبديل الضمة بكسرة وفى الثانى يكون تبديل الضمة كسرة سببا لقلب الواو المتطرفة ياء فكلاهما
ما نحن فيه ولا يجوز الاعلال بحذف الواو ابتداء لانه لم يوجد ما يوجب بسبب تبديل الضمة المنقلبة
كسرة مع انه مقصود ايضا بخلاف ضربوا اى الحال فى ضربوا بخلاف ما ذكر فى ضربتمو فانه لم يحذف
واو منه لان واوه ليست بمنزلة الاسم لانها جزء من الفعل فلا يكون له استقلال ما حتى يكون بمنزلة
الاسم بخلاف ضربتموه فان الواو لم يحذف منه ايضا مع ان الميم بمنزلة الاسم لان الواو خرج من الطرف
بسبب اتصال الضمير وقد عرفت ان الحذف هو ما يوقع فى الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف
ولم يبق الميم مضموما لاجلها كما لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد الالف الزائدة فى العظاية
لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه فى الطرف بعد الف زائدة بسبب اتصال التاء بها والعظاية دويبة
اكبر من الوزغة وشدد النون فى ضربتن دون ضربن لان اصله اى اصل ضربتن ضربتمن بالميم بدليل
ثبوتها فى التثنية نحو ضربتما فادغم الميم فى النون لقرب الميم من النون لان الميم شفوية والنون من المخرج
السابع من مخرج الفم وهو طرف اللسان وما فوقه من الحنك ولا وجه ان يقال زيدت النون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو فى المذكر نحو ضربتموا وانما اختار النون لمشابهته النجاح ومن ثمة اى من اجل

تمام ٢٢

قرب الميم ثم النون تبدل الميم من النون في مثل عمبر بالجمع اصله عنبر بالنون و لا يجوز ها هنا الابدال
على اصله لان الحرف الذي بعدها وهو الباء شفوية فان اظهر استقبح لعدم توافقهما وان اخفي استثقل
وان ادغم النون فيها بعد قلبها باء ذهبت في النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميما لتوافقه
النون في الغنة وهو لا يناقض الباء في المخرج فلا يستقبح وقيل اصله ضربني بتخفيف النون فاريد ان يكون
ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء في اسكان ما قبلها في الماضي واما المضارع نحو يضربن ويضربن
و لا يمكن اسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين لان ما قبل التاء ساكن ايضا ولا يمكن
حذفها اي حذف التاء لانها علامة المخاطب والعلامة لا تحذف ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها
فادخل النون الساكنة قبل النون الضمير ليكون ما قبلها ساكنا ايضا وعينت النون دون غيرها
لقرب النون الداخلة من النون التي هي ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كما في المفرد بل علامة
الخطاب فقط ثم ادغم النون في النون فصار ضربتن زيدت التاء في مثل ضربت اي في نفس المتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا لان نحن انا مضمر يعني بدل ضمة ضربت على ما يدل عليه انا وقد مثله
غير مرة واما نحن انا فناسب ان يزاد فيه من حروفه ولكن لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس
لانه لو زيدت الالف التي للتثنية الغائب نحو ضربا وان زيدت النون التي لجمع الغائبة نحو ضربن فاختير
التاء لوجوده في اخواته المراد باخواته ضربت امثلة الخطاب لان المتكلم يصاحب المخاطب ويكالمه
فلا ينفصل احدهما بدون الآخر فصار بحكم كانهما اخوان وزيدت النون في مثل ضربنا
اي في نفس المتكلم مع غيره مثنى كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لان نحن يحتمل فقد عرفت معنى الاضمار نحن
فزيدت النون التي في نحن اولا ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن فصار ضربنا وقيل نحن انا ثم
فزيدت الالف والنون اللتين في انا معا ولما فرغ من بيان امثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر اراد
ان يبين

ان يبين مطلق الضماير **ونوضح المضمرات في الماضي واخواته** والمراد من اخوات الماضي ههنا
كل ما يمكن ان يستتر فيه الضمير من المستقبل والامر والنهي وساير صفات المشتقة المتكلم المعين وانت
لا يصلح ان الا المعين واحد فقط وهو المخاطب المعين وكذا الضمير الغائب يتفق في ان المراد هو المذكور
بعينه وفي مثل جاءني زيد واياه ضربت ولا تحصل هذه التعيين بالاسماء الظاهرة في قسم من الاقسام الثلاثة
فانه لو سمي المتكلم نفسه تعلمه لا بلفظة وانا وقال مكان انا قايم زيد قايم ربما التبس عند السامع انه
وهو المتكلم نخ
متكلم ام زيد آخر بخلاف انا قايم وهو ظ وكذا لو سمي المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظة انت وقال
مكان انت قايم زيد قايم بما يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءني
زيد واياه ضربت جاءني زيد وزيدا ضربت لم يعلم ان زيد الثاني هو الاول بعينه او زيد آخر غيره وهذه الفائدة
في الضماير المنفصلة واما في الضماير المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ
ايضا كذا حققه الفاضل الرضي وهي اي المضمرات تنتهي الى ستين نوعا اي ستين لفظا لتنوعها
معنى كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة الاول مرفوع والثاني منصوب
والثالث مجرور لان المضمرات كما اشرنا قائمة مقام الظاهر لرفع الالتباس ان كان منفصلا وللاختصار
ان كان متصلا والظاهر اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات ثم يصير
كل واحد من هذه الثلثة اثنين نظرا الى اتصاله وانفصاله يعني ان كل واحد منها اما متصل او منفصل
لانه اما ان يستقل بنفسه او لا يستقل ومعنى الاستقلال انه لا يحتاج في التلفظ الى كلمة اخرى قبله بكون
كالتتمة لها بل هو كالظاهر نحو انت ومعنى عدم الاستقلال انه يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة
لذلك العامل وكبعض حروفه فلا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالاول المنفصل والثاني المتصل كذا
قيل

فاضرب دينك الا ثنين في تلك الثلثة حتى يصير لك الحاصل من الضرب ستة قوله ثم اخرج عطف على اضرب
فيكون امرا ايضا من باب الافعال المجرور المنفصل من الستة حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار هذا هو الدليل
المشهور لكن فيه نظر اذ الانفصال لا يستلزم التقديم والدليل المطابق القياس على المظهر كما اشار
اليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا
ومنصوبا نحو هو فعل واياك اكرمت كما يقع المظهر كذلك ولا يقع مجرورا البتة كما لا يقع المظهر
المنفصل مجرورا اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب واذا اخرجت المجرور
المنفصل فبقي لك من الستة خمسة الاول مرفوع متصل والثاني مرفوع منفصل والثالث
منصوب متصل والرابع منصوب منفصل والخامس مجرور متصل ثم انظر الى الضمير المرفوع المتصل وهو
يحتمل ثمانية عشر نوعا من انواع الفاظ الضماير في العقل لان المعاني التي عبر عنها بالضماير المرفوعة
المتصلة ثمانية عشر فيجوز العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالاصالة ستة منها في الغيبة لان الغائب
اما مذكرا او مونث وعلى تقديرين اما مفرد او مثنى او مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر
عن كل معنى بضمير على حدة يكون الفاظ الضماير ايضا ثمانية عشر ولكن اكتفى في ستة من ثمانية عشر معنى
بخمسة من الالفاظ في الغيبة باشتراك التثنية الاولى ان يقال باشتراك التثنيتين لقلة استعمالهما يعني
يشترك تثنية الغائب والغيبة في ضمير واحد وهو الالف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية
نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التانيث فقط كذا قرره الفاضل الرضي فظهر بطلان
ما قيل من ان المراد من الاشتراك هنا الاشتراك المعنوي لا اللفظي لعدم اشتراك لفظيهما
لان ضمير تثنية المذكر الالف وحدها نحو ضربا وضمير تثنية المونث الالف مع التاء نحو ضربتا فافترق
الحال

الحال في اللفظ الا ان ضمير منفصل بحالهما وكذلك في ستة من المعاني بخمسة من الضماير في الخطاب باشتراك
التثنية لقلة التثنى لها ايضا نحو ضربتما والنوع في الحكاية بلفظين من التخاطب الضماير في التثنية
من المعاني احدهما للمفرد مذكرا كان او مونثا نحو ضربت والآخر للمثنى والمجموع مذكرين كانا او مونثين
نحو ضربنا لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مونث او يعلم بصوته انه مذكر او مونث
وان التثنية في بعض الصور ويعلم ايضا انه مثنى او مجموع في اكثر الاحوال فلا حاجة الى كثرة الامثلة
لقلة الاستعمال والالتباس فبقي لك بعد اسقاط ستة الفاظ من ثمانية عشر اثنى عشر نوعا لثمانية
عشر معنى واذا صار القسم الواحد حاصل من تلك القسمة وهو المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا فيصير كل واحد
حاصل منها اي من تلك القسمة وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل
مثل ذلك النوع الاول وهو المرفوع المتصل اي يصير كل واحد من الانواع الاربعة الباقية الاخرى اثنى عشر
ايضا بعين ما ذكر من قلة استعمال التثنية وعدم الالتباس في الحكاية فيحصل لك بضرب الخمسة وهو المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل في اثنى عشر خمسة في الغيبة وخمسة
في الخطاب واثنين في الحكاية ستون نوعا تسعة منها اثنى عشر من تلك الستين للمرفوع المتصل نحو ضرب
اي ضرب هو ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا
الصيغة المذكورة اثنا عشر لكن الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما عرفت واثنا عشر للمنفصل
المرفوع نحو هو ضرب اي نحن ضربنا اي هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما
ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا اعلم ان انا للمتكلم المفرد مذكرا كان
او مونثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان فتح النون لانه

لولا الالف لسقطت النون للوقف فيلتبس بان الحركة لسكن النون وقال الكوفيون ان الالف بعد النون
من نفس الكلمة فاجاب عنه البصريون بان سقوطها في الاصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه يدل على زيادتها
واما نحن للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين او مؤنثين والدليل
عليه ما مر في المتصل من ان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكر او مؤنث وتحريك النون
لالتقاء الساكنين وضمها لكونه ضمير مرفوعا واحدا للدلالة على المجموع الذي الواو واما انت الى انتن
فالضمير عند البصريين ان واصله انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم وفي تبدوا بالمتكلم
وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة علامة
وبينوا المخاطبين بنا مرفوعة بعد ان وصار مذهب الفراء ان انت بكماله اسم وان التاء فيه من نفس الكلمة وذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان ان الضمير التاء المتصل المتصرفة كما كانت عند الاتصال لكنهم لما
ارادوا الانفصال دعموها بان تستقل لفظا والاصل في هو ان يقال في تثنيته هوا وفي جمعه هووا كما
يقال ضربا وضربوا الا ان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة لا للاشباع عند البصريين لان حرف الاشباع
لا يتحرك والضمة لا تثبت حرف الاشباع الا ضرورة واما عند الكوفيين انها للاشباع والضمير الهاء وحدها
بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وانت تعلم ان ما ذكره البصريون من دليلهم حجة على الكوفيين وحذفهما
في التثنية والجمع لا ينافي كونهما من اصل الكلمة فالقياس عند البصريين ان يقال في المثنى والمجموع هوا وهووا
ولكن جعل الواو ميما في الجمع لاتحاد مخرجهما وهو الشفة ودفع اجتماع الواوين واو الضمير والواو التي هي جزء
واجتماعهما غير جائز لان الواو اثقل حروف العلة مع ان الواو مضموم فاجتماعهما في غاية الثقل فصار هموا ثم حذفت
الواو لما مر اي لعلة مر ذكرها في هم وهو انه لا يوجد اسم في آخره واو ما قبلها مضموم واسكنت الميم لان ضمتها
لاجل

لاجل الواو فصار هم وحملت التثنية عليه وجعل الواو ميما فصارت هما وقيل جعلت الواو في التثنية ميما
في جميع الفتح على الميم القوي لا على الواو الضعيف من ابيات لام الكتاب. وقال الفاضل الرضي وكان قياس
المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوا وهما وهوم وهين فخففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم
وقد حذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل انتهى عبارته يعني زيدت
الميم في التثنية لدفع التباس الف التثنية بالف الاشباع وفي الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وقد حذفت
واو الجمع في هم لانه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم وزيدت في هن نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو
في المذكر فيهن وادخل الميم في انتما كما مر في هما يعني ان القياس انا في تثنية انت وجمعه انتا وانتوا
لكن لما التبس الف التثنية بالف الاشباع في انتا ادخل الميم فيه لدفع الالتباس كما مر في هما فصار انتما وعلة
تعين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت وحمل الجمع عليه وبلوه الميم فصار انتموا فحذفت الواو لما مر
واسكنت الميم فصار انتم ولا يحذف واو هو مع ان القياس الحذف لانه اسم آخره واو ما قبلها مضموم
لقلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الصالح الذي يحتاج اليه في الكلمة وهو ثلثة احرف حرف
يبدا به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ويحذف واو هو اذا اتصلت اي اتصل بشيء آخر سواء كان
فعلا نحو ضربه او اسما نحو غلامه او حرفا نحو به لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف
ويبقى الهاء مضموما على حاله نحو له بالاتفاق اذا لم يكن ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة الا ما حكى ابو علي ان ناسا
من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه منهما منهم منهن اتباعا لحركة الهاء والواو
كما جنر غير حصين لسكونه وكسر الهاء بعد حذف الواو منه اذا كان ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة دفعا لاكراه
الخروج من الكسرة التحقيقية في الاول ومن التقديرية في الثاني الى الضمة التحقيقية نحو غلامه وفيه ومنها عند غير اهل
الحجاز واما هم فيبقون ضمتها على اصلها كما يبقون في غير هذين الصورتين ويقولون بهو ولديهو وعليهو بالاشباع

وبعيد وعليه قراءة من قرأ [...] او نحو بما هدى عليه الله وهو اي حذف النون من هو اذا بقي [...] عند جميع
اللاحق لاخ لام الابتداء والف نحو لهو فهو وتسكين الواو وفيهما للتخفيف جائز كثير كما يجوز بعد الواو
نحو وهو وان جاز ضمها في هذه التخفيف ونقل الضمة في عدم حذف الواو وفيها انها الكلم الواحد
حصل التخفيف في الكلمة فلم يحتج الى حذف الواو وتخفيف ويجعل ياء هي الفا اي عند التميمي والانهام
لانه لو حذف التبس بضمير المذكر وهو ظ ولو بقي على اصله التبس بالمذكر ايضا لان ضمه اذا والى الكسر قلبت
واوه ياء في بعض اللغة نحو [...] فلا جرم يجعل الفا مخففة ويفتح الهاء لاجله نحو هيا كما يجعل الياء في مثل ياغلامي
الفا مخففة فيقال ياغلاما ويجعل في ياء بادية الفا مخففة فيقال يا باداة ويجعل ياء هي ميما في التثنية
يعني القياس ان يقال هيا لكن ابدلت منها الياء ميما حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها
اي مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لاجل الميم فصار هما وشدد النون في هن كما في ضربن فيقال ههنا اصل هن هن
فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون فصار هن [...] ثم فرغ من الضمير المرفوع متصلا ومنفصلا شرع في
المنصوب فبدأ بالمتصلة فقال واثنا عشر للمنصوب المتصل اي اثنا عشر لفظا ثمانية عشر مثل ما في المرفوع
وانما قدم المنصوب على المجرور لان النصب علامة للمفعول بلا واسطة والجر علامته بواسطة نحو ضربه الى ضربنا
اي ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا فالصيغة
المذكورة اربعة عشر والضمير اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيين كما مر في المرفوع وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباها
ضرباهم اه والجمع ضربوه ضربوها ضربوهم اه وقس عليها ما في المضارع نحو يضربه يضربها يضربانه يضربانها ويضربونه ولا يجوز
فيه اي في المنصوب المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد مثل ضربتك بفتح الكاف وكسرها وضربتني بضم التاء
يعني لا يجوز ان يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة
وفي هذا الدليل نظر اذ يجوز ان يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لجواز ان يقال ضربت نفسي وضربت نفسك

الصواب

والصواب ما ذكره الفاضل الرضي وهو انه لا يجوز اجتماع الضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا في المفعول متغايرا له واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فلهذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وان تخالف
لفظا الضميرين لاتحادهما معنى ولاتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسي وضربت نفسك لانه صار النفس
باضافته الى الضمير فيها كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه الا في افعال القلوب وهي سبعة بالاستقراء
نحو علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت انما سميت بها لان الثلاثة الاول لليقين والباقي
للشك وكل منها فعل القلوب نحو علمتك بفتح التاء والكاف فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا فجاز فيها
اجتماع الضميرين الفاعل والمفعول لشخص واحد لان المفعول الاول وحده وكذا الثاني وحده ليس بمفعول
في الحقيقة وان كان مفعولا في الظاهر اذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معنى الفعل به فانك اذا قلت
علمت زيدا فاضلا فمتعلق علمك ليس زيدا وحده ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث انه فاضل
وهذا اي قولهم وضع افعال القلوب لمعرفة الشيء بصفته فلما لم يكن الضمير الاول وحده ولا الثاني وحده
مفعولا حقيقة جاز اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقوله الا في افعال القلوب استثناء
متصل من قوله لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة [...]
من ان المفعول في الحقيقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان تعلق افعال القلوب
في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول [...] ولانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون
هو القيام لا ذات زيد ولهذا اي لاجل ان المفعول الاول [...] كذا الثاني ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره

اي في تعبير كل واحد من المثالين علمت بفتح التاء فضلك اي بجعل المفعولين شغلوا الواو اصلا ما قد جاء
اي الآخر وكذا في علمت وفضلك بضم التاء من المنصوب المتصل بالمنفصل بان وسائر حروف النواصب نحو انه انهما
انهم انها انهما انهن انك انكما انكم انك انكما انكن انني اننا واثنا عشر لفظا اثنا عشر من المنصوب المنفصل
نحو اياه ضرب اي اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضرب
اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكن ضرب اياي ضرب ايانا ضرب واعلم انهم اختلفوا في الضمير
المنصوب المنفصل فقال سيبويه ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف تدل على حسب احوال المرجوع اليه من التكلم
والغيبة والخطاب ليكون ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانتما وانتم
وانتن كما مر وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فان اياك بمعنى نفسك وقال قوم
من الكوفيين اياك واياه واياي بتمامها [illegible] وهو ضعيف اذ ليس في الكلام الظاهر ولا المضمر ما يختلف اخره
كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة من الكاف والهاء والياء
كما كانت عند الاتصال لكن لما ارادوا الانفصال دعموها بايا لتستقل لفظا كما قالوا في انت ان الضمير التاء المعرفة
ولفظ ان دعامة لها قال الفاضل الرضي والذي يقوي هذا القول لعدم من الصنو في الموضعين هذا الكل يكثر بعضهم
ايا وفي يضع وقد يبدل [illegible] مفتوحة ومكسورة نحو هياك وفي الضمير المنصوب المنفصل اقوال اخر غير ما ذكرناه فتركناها
لئلا يطول الكلام ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا شرع في المجرور فقال واثنا عشر لفظا ثمانية عشر منها
المجرور المتصل نحو ضاربه اي ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم
ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا وعليه قس تثنية المضاف نحو ضارباه ضارباهما الى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه
ضاربوهما ضاربوهم الى ضاربونا واعلم ان الضمير المجرور المتصل على قسمين قسم بالاضافة كما ذكر المصنف وقسم ذكره

وضرب بالحرف

وضرب بالحرف الجار نحو به بهما بهم الى بنا وعليه عليهما واليه اليهما ونحو ذلك ضاربي اصله ضاربون فاضيف
الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فقلب الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء لاجل الياء فصار ضاربي بكسر الباء وتشديد الياء كما قلب الواو ياء في مرمي
لتلك العلة اصله مرموي بوزن مضروب لما فرغ من بيان ابنية الضمائر وتعداد امثلتها بانواعها الخمسة التي
تتفرع عليها الى ستين نوعا شرع فيما يستتر منها وذكر مواضع الاستتار فقال المرفوع المتصل يستتر
في خمسة مواضع سيجيء علة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور
واما عدم استتار المرفوع المنفصل فللمنافاة بين الاستتار والانفصال ومما يجب ان يعلم ان الاصل في الضمير
المرفوع المتصل الاستتار لانه اخصر ثم الغائب لانه عند حذف البارز بالاستتار لكونه اخصر من الانفصال وقوله
في الغائب مع ما عطف عليه بدل من قوله في خمسة مواضع اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الغائب المفرد وفي مثناه
وجمعه ماضيا كان او مضارعا مثبتا كان او منفيا نحو زيد ضرب ويضرب وليضرب ولا يضرب وكذا لم يضرب
ولن يضرب وفي الغائبة المفردة ماضيا كان او مضارعا نحو هند ضربت وتضرب ولتضرب وكذا لا تضرب ولم
تضرب ولن تضرب وفي المخاطب المفرد المذكر في غير الماضي مستقبلا كان او امرا او نهيا وانما قال في غير الماضي لان المخاطب
في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا نحو انت تضرب واضرب
ولا تضرب وكذا لم تضرب ولن تضرب وبان تضرب بعلامة المخاطب فقط لانه على [illegible] فاعله مستتر استتارا
لازما عند الاخفش اما الاستتار فلاجراء [illegible] المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها واما فلئلا يلزم ان يكون ضمير المفرد الفاعل
من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف وعند العامة اي جمهور اهل العربية هي اي ياء تضربين ضمير
بارز للفاعل كواو ضربوا ويضربون والتاء علامة للمخاطب عندهم واما عند الاخفش فيجوز ان يكون علامة للتأنيث فقط
لئلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم واعلم ان ما نقله المصنف عن الاخفش غير مطابق لمذهبه اذ الياء في تضربين

عند علامة التأنيث لا علامة المخاطب اذ علامة المخاطب ان وفاق الفاضل الرضي قال الاخفش ان الياء في تضربين
ليس بضمير بل حرف التأنيث كما قيل في هذي وعنده الياء في تضربين علامة للفاعل المجيء وفي هذي
اي المجيء الياء في هذي امة الله للتانيث اي علامة له فقط فلما احتيج الى ابراز ضمير المؤنث ناسب
ابرازه ما كان علامة للتانيث في الاصل واعترض عليه بان الياء يجوز ان يكون بدلا من الهاء في هذه فلا يكون
علامة للتانيث ورد بانه لا يضر كونه للتانيث ان يكون بدلا من الهاء اذ يكفي مجرد علامة التانيث اصلا كان
او مبدلا واقول ثم هذا الجواب نقل [illegible] على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التانيث بل [illegible]
هذي بصيغة كهذه [illegible] ولم تتردد في تضربين من حروف انت بكسر التاء مع ان المناسب ان يؤخذ منه
لدلالته على المخاطب للالتباس في زيادة الالف بالتثنية واجتماع النونين في زيادة النون وتكرار التائين
في زيادة التاء وابرزت الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه وبين جمعه وهو تضربن ولم يفرق بينهما بحركة
ما قبل النون في تضربين على تقدير استتار الياء ولكونه في الجمع حتى لا يلتبس اي تضربين بالنون الثقيلة صح
العبارة ان يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد في الصورة
اي صورة الكتابة لا في اللفظ لان النون الثقيلة التي تدخل المخاطبة مشددة ونون المخاطبة مخففة
قوله ولا يجوز ان يكون عطف على قوله بكسر ما قبل النون والظاهر الاتيان بكلمة النفي اي لم يفرق بينه وبين
جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة بالمذكر المخاطب فانك اذا قلت
تضرب لم يعلم انه مخاطب مفرد او مخاطبة مفردة وابيه يلتبس [illegible] بالمفرد المذكر [illegible] بالمذكر لمناسبة
المخاطبة بينهما لا في ما عداه من المنصوب متصل به وفي المضارع المتكلم سواء وحده او مع غيره نحو انا اضرب
ونحن نضرب وكذا لم اضرب لن اضرب لا اضرب ولم نضرب ولن نضرب ولا نضرب وفي الصفة المراد بالصفة ههنا
ما يكون اسما مشتقا وهو اربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وانما سميت صفة لدلالتها على اتصاف
الذات

الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب بمعنى يستتر الضمير في الصفة مفردا
كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند
ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وانما استتر
في الصفات لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤه بالعرض بمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل
وقال بعضهم انما استتر في الصفات لان الالف والواو في التثنية والجمع ليسا بضميرين كما في فعلوا بل الالف في التثنية
والواو في الجمع يلزم اجتماع الالفين والواوين في التثنية الالف في المثنى والواو في الجمع المذكرين وكذا اشباه النون
في ضاربتين وضاربين تبعا للمذكر اذ هو الاصل فاذا استتر في المثنى والجمع كان الاستتار في المفردات
اجدر واولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضمير بارز في الصفات وهو المطلوب ومما يجب
ان يعلم ان الصفات [illegible] الخالية عن الضمير من حيث انها لا تتغير بتبدل ضمائر غيبة وخطابا
وتكلما فالمستتر فيه جاز ان يكون غائبا او مخاطبا او متكلما فيجوز ان يقال زيد ضارب وانت ضارب وانا ضارب
وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور واسماء الافعال مع ان الضمير
المرفوع المتصل يستتر فيها قلت انما لم يذكرها لان نظره مقصور على المشتقات كما اشار اليه في صدر الكتاب
وهو النكتة في جعل مبناه والستر في المرفوع [illegible] الاستتار في المرفوع دون الضمير المنصوب والمجرور
لانه بمنزلة جزء الفعل [illegible] المضمر المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة في الكلام
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كجزء من الفعل كما مر فيكون اشد اتصالا وامتزاجا
فاستتر هو دون ما عداه فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة الاستتار
في تلك المواضع فقال والستر في الغائب والغائبة اي الستر للمرفوع في الغائب المفرد ماضيا كان او مضارعا

نحو ضرب ويضرب والغايبة المفردة ماضيا كان او مضارعا نحو ضربت وتضرب دون التثنية والجمع
منهما لان الاستتار خفيف لانه تقدير محض من غير تلفظ بشيء وقد عرفت ان المفرد سابق على المثنى
والمجموع واعطاء الخفيف للسابق المراد او من على حدة اجتماع الاسمين منها جمع وان اردت كلاما
مشبعا فاستمع لما نتلو عليك وانما استتر المرفوع في الغايب المفرد والغايبة المفردة في الماضي والمضارع
دون تثنيتهما وجمعهما لان الغايب لما كان مفسرا بغايب مظهر متقدم لم يرد وان يكون ضمير الغايب اخصر فابتدأوا
بالغايب والغايبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير ان يتلفظ بشيء منه ثم جعلوا مثناهما ومجموعهما ضمايرا زايدة
لئلا يلتبس بمفردهما واختصروا التثنية مذكره او مؤنثا على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى والجمع المذكر على الواو
والجمع المؤنث على النون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو هي
تقريب وتفهيم بضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل
لكونه مرفوعا مثله وكذلك المعذر لان المتعدد يجوز ذكر المصرح به دون المتكلم سواء كان وحده او مع غيره نحو ضربت وضربنا
هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق ان يعطف على قوله دون التثنية ويقال وهو دون المتكلم ولا يمكن
الابدال من دون الاول اذ هو مقصود ايضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بان يقال انه على حذف
وتقدير الكلام والمستتر المرفوع في الغايب دون المتكلم لكنه حذف بقرينة سبق الكلام ويقال حرف العطف
مقدر محذوف تخفيفا لدلالة الكلام عليه كما يحذف في نحو قولك اشتريت بابين الموضع الفلاني الى دار زيد
الى دار عمرو والى دار بكر اي الى دار زيد والى دار عمرو ولي طلب المفرد نحو ضربت للمذكر والمؤنث لان الاستتار
قرينة للفاعل ضعيفة اي خفية لانه تقدير من غير ان يتلفظ بشيء والابراز قرينة قوية اي ظاهرة ملفوظة
واعطاء الابراز الموجب للفاعل القوي والمخاطب القوي اولى من اعطاء الاستتار الضعيف لسبقهما وانه لما توجه ان يقال
هذا الدليل

منهما

هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع انه لا يبرز الضمير فيهما اجاب عنه
بقوله واستتر في مخاطب المستقبل نحو تضرب ومتكلمه وحده او مع غيره نحو اضرب ونضرب للفرق بين ما كان في الماضي
وبين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف اذ لا حاجة الى الفرق بينهما
بالاستتار وعدمه اذ حرف المضارعة يدفع اللبس فالظاهر ان الوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال والمستتر
في تفعل مخاطبا اجراء المفردات المضارع مجرى واحدا في عدم البروز ضميرا والمستتر في افعل ونفعل
لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل فافعل مشعر بان فاعله انا بسبب اشعار همزته بهمزة انا ونفعل
مشعر بان فاعله نحن بسبب اشعار نونه بنون نحن وقد اشار المص اليه نقلا بعد هذا بقوله والهمزة في مثل اضرب
والنون في مثل نضرب وحصل الستر في هذه المواضع الخمسة المذكورة دون غيرها من المواضع لوجود الدليل على الاستتار فيها
دون غيرها وهو عدم البروز بعد ان لم يكن مظهرا يعني ان الفعل لا بد له من فاعل اما مظهر او مضمر بارز او مضمر مستتر
فحيث لم يوجد الاول والثاني وجب الحكم بالاستتار وقال في مثل ضرب اي الدليل عدم الابراز في مثل ضرب
والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب وانت تعلم ان التاء في مثل تضرب والياء في مثل
يضرب لا يدلان على الاستتار والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب اي الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر
وهي اي الياء والتاء والهمزة والنون حروف مضارعة ليست باسماء وضماير اذ لو كانت ضماير لكانت فاعلة
فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين ح وقوله والصفة في مثل ضارب ضاربان ضاربون مرفوع عطف
على قوله عدم الابراز اي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وانت تعلم ان هذا الكلام لا معنى له يعتد به وقد
وقع في بعض النسخ في الصفة وهو اشهر ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا كما في ضربت بالحركات الثلاث
اي كما يكون تاء ضربت ضميرا لوجوده عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند بخلاف ما لو كان ضميرا لكان
فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر لزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل

بقوله وهذه الخ ليست بضمير كالسين ولا يجوز ان يكون الف ضاربان ضميرا وكذا الواو في ضاربون وكذا الواو والالف
في اسم المفعول والصفة المشبهة بالفعل نحو مضروبان ومضروبون وحسنان وحسنون وبالجملة لا يجوز ان يكون الالف
والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا لانه يتغير في حال النصب والجر اي تقلبان ياء نحو لقيت ضاربين وضاربين
والضمير الذي هو الفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله كالف يضربان فانه لا يتغير بالحروف الناصبة والجازمة
نحو لن يضربا ولم يضربا وايضا ان الالف والواو في تثنية الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ريب
زيدت للمثنى والجمع فيجعل مثنيات الصفات وجمعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها وجموعها لان الصفات فروع
الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف والواو فيها علامة للمثنى والجمع فقط لا ضميرا
وكلها مستتر واجب اعلم ان الستة الضمير بمعنى عدم ابرازه عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة واما
استتار الفاعل الضمير بمعنى انه لا يجوز اظهار الفاعل والابراز بل يكون مستترا ابدا ففي اربعة افعال في مثل افعل اي في امر المخاطب
وتفعل اي في المخاطب المفرد ولعل النهي يندرج فيه والامر ينحصر وجوب الاستتار في الاربعة المذكورة وافعل ونفعل
اي في المتكلم وحده ومع الغير لدلالة الصيغة في الاربعة كلها على الاستتار وسبب دلالة الحروف الداخلة في الثلثة الاخيرة
كما عرفت واشتقاق الامر الذي طب (؟) فيه بالواو والاول بالالف وينبغي لما كان استتار الضمير واجبا في هذه الاربعة
فصح ان تسند الى الفاعل الظاهر فيقال افعل زيد وتفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون وما عدا هذه الاربعة
فصل
فيجوز ان يسند الى فاعل ظاهر ايضا فلا يصح ان يقال ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه
في المستقبل الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه والمستقبل في اللغة ما يتوجه اليه فالقبلة في قولنا
زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتي لانه يتوجه نحوه اليه ويتوقع مجيئه
وفي الاصطلاح فعل فيتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع والمراد من الزوائد الاربع حروف انيت كالسين
فخرج بقولنا فعل سقط الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع خرج مثل نصر
وترك

فيقول



وترك حيث واعلم انه لا يحصل الشك في ان زيادة هذه الحروف على الماضي في المستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي
وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي او هما معا والا لما احتيج الى تلك الحروف المزيدة فلا ينتقض الحد بمثل اكرم
ودحرج وتفاعل لان زيادة هذه الحروف على الماضي فيها لنقل الفعل من باب الى باب اما بقصد
التعدية او المبالغة او غيرهما لا لقصد معنى المضارعة اي لا لقصد معنى غير معنى الماضي فتدبر وسواء
المستقبل ايضا كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها والقياس ان يجيء على ثمانية عشر وجها ايضا ستة للغيبة
وستة للخطاب وستة للمتكلم اكتفي بلفظين في المتكلم لعدم الالتباس كما في الماضي فبقي اربعة عشر
وجها نحو يضرب الى آخره اي يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان
تضربن اضرب نضرب ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه فان يضرب مثلا يدل على الحدث
وعلى الزمان الآتي ويقال له مضارع لانه مشابه ومعنى المضارعة في المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي
والمعنى الاصطلاحي مرعية يضارب يعني يقال للمستقبل مضارع لانه متشابه لاسم الفاعل لفظا و
معنى اما لفظا فهو في الحركات والسكنات وايضا في عدد الحروف واما جمع السكنات للحركات كلها
المحركات واما الاصطلاح معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما بين في الاصول كما اذا حلف لا اشترى
العبيد يحنث باشتراء عبد واحد والا يلزم اعتبار ذلك في حركات ولو لم يكم لا يظهر المقصود فافهم واما
المعنى فمن وجوه عشر اولها ما بقوله وقوعه موقع كونه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب يضرب
والثاني منها بقوله وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا ليقوم وان زيدا لقائم وايضا شبه اسم الفاعل في
مبادرة الفهم في كل منهما الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصيح وزيد يصيح قوله وبلسم الجنس عطف على بضارب معنى يقال

يقال للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الجنس معنى في العموم والخصوص يعني ان اسم الجنس يختص بلام العهد يعني
ان اسم الجنس مثل رجل شايع في افراده ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد عليه كما يختص يضرب بالزمان
المستقبل بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل بسوف او بالسين اي بسين الاستقبال
نحو سيضرب وسوف يضرب لا بسين الاستفعال وغيره فالالف واللام فيه اما عوض عن المضاف اليه
او للعهد الذهني واعلم ان السين وسوف قد سماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناهما تاخير الفعل
الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص
من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل قوله وباللام عطف على قوله بالضارب وباسم الجنس
على الاختلاف المذهبين في المشترك بين الحال والاستقبال يعني كما ان العين يشترك بين المعاني مثل الذهب
والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك
فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما يفصح عنه عبارته ولانه يكون لها التكرار بما قبله فبطل ما ذهب
اليه بعض الشارحين من ان معناه كما ان العين مشترك بين المعاني ثم يختص باحد المعاني بالقرينة
كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف اعلم ان المستقبل
حقيقة في احد الزمانين مجاز في الآخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا قال
القائل زيد يضرب لم يحمل الا على الحال وهذا شان الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفة الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المضارع يشترك
فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم
من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول بكونه من
المشتركات

المشتركات الى هنا عبارته ومما يجب ان يعلم ان كون الحال زمانا اصطلاحي عرفي لا حقيقي
اذ الماضي ينتهي الى الآن هو مبتدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وايضا لو كان الحال
زمان لكان التصنيف تثليث كذا حققه الحكماء فقولك زيد يصلي فوقتا زيد يصلي
حال مع ان بعض افعاله ماض وبعضها باق مبني على الاصطلاح ولان الحال الحاضر مع جميعه
من الزمان حال في عرفهم ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارعا شرع في كيفية
بنايه للماضي فقال ويبنى على الماضي حرف من حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا يعني لما وجب المخالفة
بين لفظي الماضي والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهي لا يمكن بانتقاص حرف الماضي لان
الثلاثي مع تقدير الانتقاص منها يصير اقل من تقدير الاصلي وقد عرفت ان تقدير الاصلي ثلثة
احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وايضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد
الوجوه الاربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق في كلمة
شيء فتعين ان تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغير الثلاثي
يحمل عليه واما كون حرف الزيادة حروف اتين فلانهم وجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد
واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات ثم قلبوا الواو تاء
لما سنذكره وزادوا النون لما سيأتي ايضا وزيدت هذه الحروف في الاول دون الآخر مع ان محل
التغيير والزيادة الآخر لان الالف ان في الآخر يلتبس بالماضي لانه لو زيدت الالف التبس
بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت
النون التبس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت الياء عليها

وان لم يلتبس بزمانها في الامر ذو اشتق المستقبل بالذات عن الماضي والماضي من المصدر
فيكون هو مشتقا من المصدر بوسطة الماضي على قياس ما عرفت في اسم الفاعل والمفعول
لانه اي الماضي يدل على الثبات اي التحقق في الوقوع بخلاف المستقبل وما يدل
على الثبات فهو جدير بان يكون اصلا في الاشتقاق وزيدت حروف انيت في المضارع
دون الماضي لان اللفظ المزيد عليه بعد اللفظ المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي
فاعطي السابق للسابق واللاحق للاحق وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ
والمعنى وعينت الالف بالزيادة للمتكلم وحده لان الالف من اقصى الحلق وهو اي اقصى
الحلق مبدأ المخارج والمتكلم هو الذي يبتدئ الكلام فيكون بينهما مناسبة في الابتدائية
فعينت له ثم حركوها لتأتي الابتداء بها وقيل عينت الالف للمتكلم للموافقة بينه وبين انا
وقيل عينت له لانها اخف حاشية وشر المتكلم بالاخف وعينت الواو للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا
مفردا او مثنى او مجموعا واليه للغائب المفرد المثنا ولم يذكرها المصنف للاختلاف فيه لاخذ
بعضهم بتاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما في المخاطب بل هي تاء انيت فلما زيدت في الاول
لئلا يلتبس بالماضي حركت لتعذر الابتداء بالساكن بكونه من منتهى المخارج لانه من مخارج الشفة والمخاطب
هو الذي ينتهي اليه الكلام به فيتحقق المناسبة بينهما في الانتهاء فعينت له ثم قلبت الواو تاء حتى
لا يجتمع الواوات في نحو ووجل في عطف يعني ان وجل مثال واوي فلو زيدت واو المخاطب ثم دخل
الواو العاطفة يجتمع واوات فكان يشبه نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا اقرب لدفع الكراهة
فابدلت التاء منها لانها كثيرا ما يبدل منها كتراث وتجاه والاصل وراث ووجاه واعلم ان اجتماع الواو
مستكره

مستكره اذا كانت في كلمة واحدة لا في كلمتين فلا يرد الاشكال بقوله تعالى آووا ونصروا ولهم اي ومن اجل
ان اجتماع الواوات مستكره قيل الاول من كل كلمة لا يحتمل لزيادة الواو اي لا يجوز زيادة الواو في اول كلمة تما
اصلا نحو فاعي اجتماع الواوات اما في المثال الواوي فظاهر واما في غيره فللحمل عليه قوله وحكم ان واو ورنتل
اصل جواب سؤال مقدر هو ان قولكم لا يجوز زيادة الواو في اول كلمة تامنقوض بورنتل لزيادة الواو فيه
ومعنى الجواب ظاهر والورنتل بفتحات وسكون النون اسم بلدة وقيل الشدة وعينت الياء للغائب اي غير
المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة
والمثناة بقرينة التاء فبقي اربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فانهم لان الياء
من وسط الفم والغائب هو الذي يكون هو وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في التوسط
فعينت له وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها لذلك في ضربنا اي لتعين النون للمتكلم اذا كان
معه غيره في الماضي نحو ضربنا وقيل زيدت النون للمتكلم مع الغير لانه لم يبق من حروف العلة شيء اي حرف وهو اي
الياء ان النون قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وهو اي الخيشوم الصوت
الذي يخرج منه ويسمى غنة اليه فمعناه ان النون غنة في الخيشوم كما ان حروف العلة مدة في الحلق
واعلم ان النون انما يكون غنة اذا كانت ساكنة لا مطلقا بل انما يكون النون الساكنة غنة من الخيشوم
مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاء والطاء
والظاء والذال والدال والتاء والثاء والفاء فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف
فلما كانت غنة في الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا لو نطق الناطق عنك
ومنك ولو امسك انفه اختل صوتها وبما نالت ... وفتحت من الحروف اي حروف انيت التي للمستقبل

بعد ليكن ان الالسكن اذا امسك
الف لم يمكن النطق بها فان
فيها غنة يعتو في الخيشوم

او مزيدا فيه للثلاثي وهو اي الرباعي اربعة ابنية
للخفة اي لخفة الفتحة الاخر الرباعي مجردا كان
فعلل وافعل وفاعل وفعّل فان حروف المضارعة مضمومة في هذه الاربعة لان هذه الاربعة رباعية
والرباعي فرع الثلاثي اما الرباعي المجرد الاصيل فلان حروفه اكثر عددا من حروفه والكثير ثقيل
اما الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلاشتراكه بالثلاثي بدون الثلاثة والضم اقوى اي الرباعي فرع الفتح
لان الضم ثقيل للاحتياج الى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه اليه والخفيف اصل والثقيل
فرع له فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وقيل ضمت حروف المضارعة في هذه الاربعة لقلة استعمالهن
اي استعمال الاربعة ويفتح ما وراءهن اي يفتح حروف المضارعة في غير الاربعة المذكورة خماسيا كان او سداسيا
لكثرة ورودهن اي حروف ما وراء الاربعة من الخماسي والسداسي فالاولى ان يقال لكثرة حروفه وتذكير
ضميره وافراده لانه يرجع الى ما لكن قصد الموافقة اللفظية لساير الضماير المذكورة اللاتي قبلها وجعل
لفظ ما عبارة عن الكلمات وتركوا الكسرة في هذه الحروف لان الياء منها والكسرة تثقل عليها قوله واما يهريق
فاصله يريق جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق
لانه غير الرباعي مع ان ياءه غير مفتوحة وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعي لان اصله يريق وهو رباعي الا ان
يهريق من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس وكذلك اسطاع يسطيع اصله اطاع يطيع فزيدت السين على خلاف
القياس وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغة ما خلا الياء اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد
او مكسورة الهمزة كما في الخماسي والسداسي فهذا بدل كسرة حروف المضارعة على كسرة الماضي اي على العين والهمزة في الماضي
لان المضارع فرع الماضي مثال الاول يعلم وتعلم واعلم ونعلم وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب ومثال الثاني
يستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر هذا من السداسي واما الخماسي فنحو تنحمر وتحمر واحمر ونحمر واذا كان كسرة حروف
المضارعة

المضارعة للدلالة على كسرة الماضي لم يجيء الكسر فيما لا يكون ماضيه مكسورا وفي بعض اللغة وهي لغة غير الحجازيين
لا يكسر الياء بل يكسر ما بعد الياء من حروف المضارعة للعلة المذكورة لثقل الكسرة على الياء لا على غيرها
اعلم ان اهل هذه اللغة يكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى كما في ييجل وعينت حروف المضارعة
للدلالة على الكسرة في عين الماضي او همزته دون غيرها من حروف الفعل لانها زائدة والتصرف في الزوائد اولى وجعل
عين حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في كلمة واحدة
وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن اسكانها لا سيما حتى لا يلزم المحذوف ويلزم بكسر العين الالتباس
بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها اذ لم يعلم انه مكسور العين في الاصل او مفتوح العين لكنه كسرت
للدلالة المذكورة وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب في المضارع اذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا
وقد يكون منصوبا فلو تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه والحاصل لم يكسر غير حروف المضارعة للدلالة
المذكورة فتعين كسرها ويحذف التاء الثانية اي يجوز حذفها كما يجوز ابقاؤها على اصلها في مثل
تتعلم وتتباعد وتتكسر وتتبختر اي يجوز حذفها والتبختر في المشي يقال فلان يمشي التبخترية
وبالفارسية خراميدن يعني اذا اجتمع تاءان في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل يحذف التاء الثانية تخفيفا
لاجتماع مثلين وكان مبنيا للفاعل لانه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة استعماله لاجتماع الحرفين من جنس واحد
والتلفظ بهما ثقيل على اللسان وعدم امكان الادغام لان الادغام عبارة عن اسكان الاول وادراجه
في الثاني فيلزم الابتداء بالساكن فلا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع كما لا يجوز في اسم الفاعل الذي بمنزلته
بينهما وعينت الثانية بالحذف لان الاولى علامة اي علامة المضارع والعلامة لا تحذف ولا علامة اخرى
حتى يجوز حذفها ولان الاستثقال انما حصل بالثانية فحذفها اولى هذا مذهب سيبويه ومذهب الكوفيين الاولى المحذوفة

اى الاولى لانها زايدة والثانى اولى بالحذف ولسكنت الضاد فى ضرب اى اسكنت الفاء فى المضارع
نحو اضرب فى يضرب فرارا عن توالى الحركات الاربع فى كلمة واحدة وعينت الضاد للسكون لان توالى
الحركات الاربع لزم من الباء فالاسكان للحرف الذى هو اقرب منه يكون اولى اذ لا يمكن اقرب من الحرف
اسكان الباء لتعذر الابتداء بالساكن ومن ثمه اى من اجل ان اسكان الحرف الذى هو اقرب
من الحرف الذى لزم منه اربع حركات اولى عينت الباء فى ضربن للاسكان لانه قريب من النون التى
لزم منه توالى الحركات الاربع ولا يسكن النون فيه مع انه المتصرف فى الزايد اولى لئلا يخالف ساير الضماير الغائبة للحركات
فى آخر كلها فى ضربت بالحركات الثلث وفتح للخفة وسوى بين المخاطب المفرد وبين الغائبة فى مثل تضرب وتضرب
المفردة وكذا بين تثنيتهما فى المستقبل فى نفس البناء لا فى التاء باعتبار معناه اذ فى الاول للخطاب
وفى الثانى للتانيث لاشتراكهما اى لاستواء المخاطب والغائبة فى نفس التاء فى الماضى نحو ضربت
وضربت نحو تضرب وتضرب فحملهما تثنيتهما نحو تضربان وتضربان ولكن لا تسكن التاء فى غائبة المستقبل
كما تسكن التاء فى غائبة الماضى لضرورة الابتداء بالساكن اى لتعذره بخلاف الماضى لان التاء فيه بالآخر
ولا يضم اى التاء فى غائبة المستقبل فرقا بينها حتى لا يلتبس بالمجهول مثل تخرج يعنى لو ضمت التاء يلتبس المجهول
بالمعلوم فى الافعال التى عينها مفتوح فلو قيل تخرج او تعلم بالضم لم يعلم انه مجهول او معلوم غائبة
ضمت تاءها فرقا بينها وبين المخاطب ولا يكسر ايضا حتى لا يلتبس بلغة تعلم فى الافعال الذى عين ماضيه او
همزته مكسورة واما فى غيره فللحمل عليه فان قيل يلزم الالتباس ايضا بالفتحة فلم اختير قلنا فى الفتحة موافقة
بينها وبين اخواتها يعنى وان لزم الالتباس فى الفتح ايضا لكن فيه فائدة وهى الموافقة بينها وبين
اخواتها فى كون كل واحد منها مفتوحا مع خفة الفتحة وما لم يكن الفرق بينهما لفظا ايضا بين حاليها
واكتفى

وذكر ع

واكتفى بالفرق التقديرى وهو ان التاء فى الاول للخطاب وفى الثانى للغائبة تأنيث التاء فى الماضى لكنها قويت
للالتباس فيعلم لكن مبدله من شىء بخلاف التاء فى المخاطب فانها مبدلة من الواو وكما تر واليه يفرق بينهما
بما تحتهما فان الغائبة يستتر تحتها هى والمخاطب يستتر تحته انت وفى بعض مفردهما وتثنيتهما فى
الوجهين وادخل فى آخره المستقبل اذا كان تثنية او جمعا مطلقا او مخاطبة مفردة نون بعد الضمير
التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وانما قال فى آخر المستقبل لان الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون بالزيادة
مع ان الاصل ان يزاد من حروف المد لعدم امكان زيادتها وهو ظاهر وقرب النون منها فى خروجها
عن هواء الخيشوم كانت علامة الرفع لان آخر الفعل فى الخفيفة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط
الكلمة بناء على ان الضمير كالجزء من الفعل وحاصله انه لما كان المستقبل معربا مرفوعا بعامل معنوى
واصل الاعراب بالحركات ولم يمكن ذلك فى آخر التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة لسبب اتصال
الضماير بها لانه صار بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون محل الاعراب ولان الضماير اوجبت
كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الالف مفتوح ابدا وما قبل الواو مضموم ابدا وما قبل الياء
مكسور ابدا ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولانها
يلزم سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن ايضا الحركة على الضماير نفسها لانها اسماء
فلا تعرب باعراب الفعل اذ لا يجوز جعل كلمة محلا لاعراب اخرى ولانها مبنية فلم تكن محل الاعراب
ولان فيها ما لا تقبل الحركة البتة وهو الالف وفيها ما يستثقل وهو الواو والياء لزم زيادة حرف ينوب
مناب الحركة فى المفرد فاولى الحروف بها النون كما ذكرنا آنفا فهى عوض عن الضمة فحيث ثبتت الضمة ثبت
النون كما فى حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون ايضا كما فى حال الجزم والنصب وانما خص النون بحال

الرفع لانه اول احوال الاعراب ومحل ذلك مبين في النحو قوله الا النون يضربن اي نون جماعة الاناث استثناء
من فعله نون علامة الرفع لانها ليست علامة للرفع لانها لم تسقط حالة الجزم والنصب بل هي علامة للتانيث
والاثبات في ذلك كونه ضمير جماعة الاناث لجواز اغناء علامة التانيث كما في فعلن اي لا تكون النون في فعلن
علامة للرفع بل للتانيث لان الماضي مبني فلم يمكن فيه حرف الاعراب البتة واذا لم يكن نون يضربن علامة
للرفع بني الفعل معها على السكون اما لمشابهته بفعلن من حيث ان كل واحد منهما فعل في اخره ضمير جماعة النساء
وان لم يجتمع ثبت يعرفان كما هو مذهب سيبويه واما لان اعراب المضارع بالمشابهة بالاسم الفاعل وحين دخل
عليه نون جماعة الاناث لم يبق بينهما مشابهة ورد فرجع الى الاصل بنائه الذي هو السكون وهذا ما اختاره
الزمخشري ومن العرب من يقول انه معرب لضعف علة البناء واعرابه تقديري للزوم السكون محل الاعراب ولم يعوض
النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين ومن ثمه اي ومن اجل ان النون في يضربن علامة للتانيث يقال في جمع
المؤنث الغايبة يضربن بالياء بنقطتين من تحت لا بالتاء بنقطتين من فوق حتى لا يجتمع علامتا التانيث
اذ التاء للتانيث ايضا واجتماع علامتي التانيث في الفعل وان كانتا من جنسين غير جايز كما قرروا لا يرد عليه جمع
المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء اذ التاء فيه علامة الخطاب فقط وعلامة التانيث نون جماعة الاناث وحدها
والياء في تضربين اي في مخاطبة المفرد ضمير الفاعل عند العامة ويغني عن التانيث ايضا والتاء علامة للخطاب فقط
كما انه في تضربان واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه فانك اذا قلت لم يضرب زيد فكانك قلت
ما ضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في الاختصاص بالفعل يعني كما ان كلمة الشرط تختص بالفعل
وينقل معناه ان كان ماضيا الى المستقبل وان كان مستقبلا ينقل من احتماله للحال الى محض الاستقبال كذلك كلمة
لم تختص بالفعل وينقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل وينقل معناه الى الماضي المنفي **فصل** في الامر والنهي اخر النهي عن الامر

لانه يعلم

لانه يعلم بالنهي مع بقاء الطلب فيكون الامر صحيحا متعقبا عليه لم يكا ستطع عليه واخر الامر عن المستقبل لكونه
ماخوذا منه بحذف الغايب منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل اخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك
بين الحال والاستقبال والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يامر بما لم يفعل فالترتيب بينهما
بحسب ترتيب الزمان والامر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اي فعله
وحاله ومنه قوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله وهو بهذا المعنى جامع للمصدر وجمعه امور وعلى
مصدر امره بكذا اي قال له افعل كذا وجمعه اوامر وهو على مصدر امرانه يعني كثرته وفي الاصطلاح
ما ذكره المص بقوله الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل قوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الافعال
كلها وباقي قيوده كالفصل لفصل يخرج ما عدا الامر من الماضي وما المضارع لانه لا يطلب به
الفعل من الفاعل وانما قال من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول الامر الغايب واحترز به عن انواع
امثلة الاصطلاحي وهو ما السنة النحاة عليه لانها احد الفعل بدل الاطلاق الامر على الصيغة المادية
نحو قولهم مات زيد فطاب الجرح مات وطاب فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول ايضا
كذا حققه فظهر بطلان ما قيل ان التعريف لا يشمل لان الامر قد يكون بناء المجهول فلا يطلب به الفعل
من الفاعل وبطلان ما اجيب به ايضا بان بناء الامر المجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر فان
قلت ان الحد منقوض بمثل اترك لانه يصدق انه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به
ترك الفعل قلت معنى اترك الضرب مثلا كف النفس من الضرب وكف النفس فعل من افعالها وهو المطلوب بلفظ اترك
قوله نحو اضرب ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا لتضربن وهو مشتق من المضارع لا من المطلق
لمناسبة بينهما في الاستقبال يعني ان كل واحد منهما يدل على الامر في الاستقبال اما المضارع فظ

وتعالى الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله وقيل لا يجوز ان يشتق الامر من الماضي لانه يؤدي الى
تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر زيدت الالف في اول الامر للغايب
لانها من حروف الزوايد وايضا من وسط المخارج هذا شروع في بيان كيفية اخذ امر الغايب
من المضارع يعني اذا اريد اخذ امر الغايب من المضارع زيدت في اوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع
وينجزم بها آخره وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوايد لانها من وسط المخارج والغايب وسط بين
المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في التوسط وزيدت اللام دون غيرها ولما ذكر ان اللام من حروف الزوايد
وجب ان يبينها فقال وحروف الزوايد هي الحروف التي يشتمل عليها قولك هويت السمان فشيبنني
وقد كنت قدما هويت السمان قال ابن جني حكي ان ابا العباس سأل ابا عثمان المازني
عن حروف الزوايد فانشد هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد اجبتك دفعتين
بقوله هويت السمان ويجمعها ايضا قولك يا اوس هل نمت وايضا قولك لم يأتنا سهو وكذا اليوم
تنساه وجمعها بعضهم في بيت وهو يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو ففي اليوم تنساه وانما اختصت
تلك العشرة بالزيادة دون غيرها لان الحروف بالزيادة حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقدرها
كلفة لكثرة دورها في الكلام واعتياد الالسنة لها واما قول النحاة الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة
الى الالف واما السبعة الباقية فمشبهة بها او مشبهة بالمشبهة بها فالهمزة تشبه الالف في المخرج
وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا تشبه الالف في المخرج وابو الحسن يعني ان مخرجهما واحد
والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الالف ايضا لان فيها غنة وتمتد في الخيشوم
امتداد الالف في الحلقوم والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجها والسين تشبه التاء في الهمس وقرب

المخرج

المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثال التفعل فقط واللام وان كان مجهورا لكنه
يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم في النون نحو من لدنه فيشبه الالف بالواسطة ومما يجب ان يعلم انه ليس المراد
من كون تلك العشرة حروف الزيادة انها تكون زايدة ابدا لانها قد تركبت الكلمة منها وكلها اصول
مثل سال ونام بل المراد انه اذا زيدت حروف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها ومعنى البيت
هويت بمعنى احببت والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وموصوفه
محذوف وتقديره احببت النساء السمان فشيبنني والاسناد الى الشيب كناية من كثرة
مصاحبته لهن فكانه قال اي مصاحبتهن من اول شبابي الى زمان شيبي ويحتمل ان يكون
كناية عن عدم حصول مرامه لهن وقدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى قديما بوزن العنب جعل اسما
من اسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا اي زمانا طويلا وقوله اي حروف هويت السمان
تفسير لحروف الزوايد لان البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج الى التفسير المراد ولم يزد في اول امر الغايب
من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما لام الغايب وثانيهما
للمضارعة وكسرت تلك اللام الزايدة مع ان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد الفتح
للخفة لانها مشابهة باللام الجارة بحسب مشابهة عليها وذلك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء واذا كان عامل الجر مكسورا في الاسماء فكذلك عامل الجزم ما هو بمنزلته من الجزم يكون
مكسورا وايضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب والسكن
لام الامر بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب لشدة اتصالها بما بعدها لكونهما على حرف واحد فصار
الواو مع اللام بعدها وحرف المضارعة ككلمة واحدة على وزن عضد فاسكنت اللام تخفيفا كما اسكنت الخاء

في فخذ

[illegible]

تحتيها اصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الاسكان بالياء واما نظيره في الواو فخلفة
وهو سكون الراء اصله وهو بالضم وكذا الكتف بتثليث حوثم ليتحقق حملا عليه ولما فرغ من بيان
كيفية اخذ الامر الغايب من المستقبل شرع في كيفية اخذ الامر الحاضر منه فقال وقد حذف حرف الاستقبال
ليكون امرا في امر المخاطب اي الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول للفرق بينه وبين الامر الغايب وعين
الحذف في المخاطب لكثرته يعني لو لم يحذف حرف الاستقبال في الامر المخاطب كما لا يحذف في الامر الغايب
وجب زيادة اللام فيه فقوله لئلا يلتبس بالمستقبل اذ اذا زيدت اللام التبس احد الامرين بالآخر في بعض الصور
كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المامور مخاطب او غايب فوجب الحذف من احدهما لدفع الالتباس فحذف من المخاطب
او رايا الحذف لكثرة استعماله لان الامر المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغايب فقليل ان يقع له امر فكون الحذف
نوعا من الاختصار والتخفيف ومن ثمه اي من اجل ان حذف المضارعة من امر المخاطب لكثرة استعماله
لا تحذف اللام والياء في مجهوله الظاهر ان يقال لا تحذف اللام والتاء لكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما
لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وانما قلنا كذلك لان اللام انما زيدت على تقدير عدم حذف التاء لدفع التباس
اللام بالمضارع كما مر نحو لتضرب بضم التاء وفتح الراء لقلة استعماله اي استعمال مجهول امر المخاطب واجتلبت
الهمزة في اول امر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا فيه اشارة الى ان ما بعد حرف المضارعة
اذا كان متحركا لا يلزم اجتلاب الهمزة فابتدى به لامكان الابتداء بما بعده نحو عد ودحرج من تعد وتدحرج وتخاف
وتدحرج للافتتاح اي لتمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وانما
تعينت الهمزة لكونها اقوى الحروف في الابتداء والابتداء بالاقوى للحروف اولى كذا قيل وقيل انما تعينت الهمزة للاختصاص بها
بالمبتدء في المخاطب وحركت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في حركات الوصل لان همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت

والاصل

موجود

اي ادخلت

والاصل في تحريك الساكن الكسر كما ذهب اليه الرضي وابن الحاجب نقلا عن ابن جني متمسكا بان واعدتهم
او اذا او ذو فاذا دو ساكنة ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما ذا بدلوها وقد نقل صاحب النجاح عن هذه القاعدة
فاعترض عليه بان ما ذكره ابن جني باطل لانه يلزم العود الى المهروب عنه وهو المهروب عن حرف ساكن الى حرف آخر ساكن
مثل الاول والحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحذور تحقيق الكلام في هذا المقام على ذكره المصنف وان كانت
ساكنة لكنه جيء بها قبل الساكن في الابتداء لانه قد علم انه اذا اجتمعت فلا بد من حذف احدهما او حركة
احدهما ولم يجز حذف الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لانه يفضي الى المهروب عنه وهو الابتداء بالساكن
فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت على ما هو الاصل في التقاء الساكنين وانما ضم ما يضم منه لعارض وانما كان
الكسر اصلا في تحريك الساكن لان الجزم الذي هو السكون في الافعال عوض عن الجر في الاسماء لتعذر الجر فيها فلما
ثبت بين السكون الجزمي في الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج الى التعويض عن السكون
جعل الكسر عوضه وانما تعينت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان
اللسان وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ولما توجه ان يقال ان قولكم حركت الهمزة منتقض
بمثل اكتب لان الهمزة مضمومة اجاب عنه بقوله ولم تكسر الهمزة بل يضم مع ان الاصل الكسرة في مثل اكتب
اي في الفعل الذي عين مضارعه مضموم لانه لو كسر يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة
التحقيقية فورود الاعتبار بالكاف الساكنة جواب سؤال مقدر تقديره لان الحرف الساكن مطلقا لا يكون
حاجزا حصينا اي مانعا قويا يمنع الخروج المذكور عنهم ومن ثمه اي من اجل ان الحرف الساكن
لا يكون حاجزا حصينا جاز او قنو بالياء ويقال قنية بكسر القاف فيهما وبضم فيهما وبني واو وعلى انها
يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنية وقنية اذا اقتنيتها لنفسك اي كسبتها لنفسك لا للتجارة

اي تزدوان ته

فان قلت ان ادعوا امر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزي امر وعينه مكسورة مع ان همزته
مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لان اصل ادعوا ادعووا على وزن افعلوا بالنقل وبالحذف واصل اغزي
اغزوي على وزن افعلي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين وقيل بضم الهمزة المجتلبة
في مثل اكتب للاتباع اي لاتباع حركة الهمزة لحركة العين وبكسرها فيما يكون عينه مكسورا للاتباع ولم يجئ بتبع
في المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا اعلم بفتح الهمزة
وسكون الميم لم يعلم انه امر او مضارع اسكن آخره للوقف ولما توجه ان يقال ان قولكم الكسر اصل في همزة
الوصل منقوض بقولهم وفتح الف ايمن لان همزته مفتوحة مع انها للوصل اجاب بقوله وفتح الف ايمن بضم الميم
سماعي انما قال الف لان الهمزة اذا وقعت اولا تكتب على صورة الالف لانها لا تنفك عن الابتداء ولذلك اذا احتاجوا
الى تحريك الالف قلبوها همزة وقال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة
تسمى همزة ولهذا المعنى حكم النقوش بها علم الله تعالى رفعة اعلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون
مع كونه للوصل مع كون الكسر اصلا في الوصل لانه اي ايمن جمع يمين لانه لم يجئ جمع على وزنه واحدة في
كلام العرب واما الآجر والآنك فعجميان وهو من اليمين سميت بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ
منهم يمينه على يمين صاحبه وان صلحت اليمين ظرفا فلا تجمع لان الظروف لا تكاد تجمع والفه للقطع
اي في الحال ان الف الجمع لا يكون الا للقطع ثم جعل الف ايمن للوصل بعد ان كان للقطع في الاصل اي
اجري مجرى الف الوصل في سقوطه في الدرج لانه لكثرة الاستعمال هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون
الى انه مفرد على وزن افعل اذ قد جاء يجيء في كلام العرب على زنة مفرد كالآجر والآنك وجاء ليسا
بالعجميين والمعوذ هو الاصل وفتحته للوصل والالف لسقوطه في الدرج وقال سيبويه انه من اليمن بمعنى البركة يقال
يمن

بمنزلة فلان علينا فهو ميمون فحرك وفتح الف التعريف نحو الرجل لكنه ايضا عطف على قوله وفتح الف ايمن
فيكون جوابا لسؤال مقدر ثم اعلم انهم اختلفوا في آلة التعريف فذكر المبرد في كتابه ان حرف
التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا تشتبه الف التعريف بالف الاستفهام
فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنه فتح مع ان الاصل في همزة
الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقال الخليل ان ال آلة التعريف ثنائي كهل فيكون همزة للقطع وانما
حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة في شرح الرضي اذا شئت لكنها قررنا المسائل
وتركت الدلائل لئلا يطول الكلام فمن اراد فليطالع ثمة واذ قد عرفت ما قررنا فاعلم ان قوله وفتح
الف التعريف لكنه انما يستقيم على مذهب سيبويه اذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وسقوط واضافة الالف الى
التعريف لادنى ملابسة فتدبر وفتح الف اكرم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قولكم اجتلبت الهمزة
بعد حذف حرف المضارعة ان كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسرت الهمزة منقوض بمثل اكرم لان ما بعد حرف
المضارعة وهو الكاف ساكن والهمزة مجتلبة مع انها مفتوحة وحاصل الجواب منع كون الهمزة مجتلبة وذلك
لانه اي الف الامر ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل فيلزم الكسر بل الف قطع لام محذوف في
تؤكرم قوله حذفت لاجتماع الهمزتين في أأكرم المتكلم فيقع جوابا لسؤال مقدر فكأن قائلا يقول
لم حذفت الهمزة في تكرم فاجاب عنه بقوله حذفت اي في نحو همزة مفتوحة واول اكرم للنقل الى باب افعل
فيكون اكرم مضارعه أؤكرم فيجتمع بالهمزة اذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع
في الحكاية همزتان فيثبت باستثقال صوت السكران شبيه على كرم فحذفت الثانية لان باب اكرم ثم حمل
ضفة حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الامر اعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهو حرف المضارعة فزال

حكم الاطراد فان قلت لم لم تعد الواو فى تعد بعد حذف حرف المضارعة للامر مع ان حذفها للاطراد وقد زال
بزوال علته قلت لو اعيد لاعتل بالحذف اعلال فعله تبعا له فيكون سعيا للاعادة ضايعا كذا قالوا
واعلم ان همزة استخرج وانطلق وغيرهما مما فى اوله همزة سوى اكرم للوصل لا للقطع وكذا فى مصدره
وامره لان اصل استخرج خرج فزيدت السين والتاء فى اوله لنقله الى باب آخر لكن لما زيد الحرف الاول ساكنا
تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للافتتاح ثم لما زيدت حرف المضارعة على اصل الماضى وحرك للافتتاح
لم يحتج الى الهمزة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة فلما حذفت حرف المضارعة للامر بقى الحرف الاول
ساكنا فاجتلبت الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وانما سميت مثل استخرج كذلك ومثل انقطع خماسيا نظرا
الى ثبوت الهمزة فى الظاهر وان لم يكن جزءا من الفعل حقيقة كذا صنعه المحققون ولا يحذف الف الوصل
فى الخط اى الكتابة حتى لا يلتبس الامر الذى هو من باب علم بالتخفيف بامر علّم بالتشديد ولما لم يحذف فى الامر
لدفع الالتباس بين هذين الامرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما فى الاسماء و
الافعال والمصادر طردا للباب فان قيل يعلم اى لا يلتبس احد الامرين بالآخر بل يعرف بالاعجام بكسر الهمزة
وهو مصدر ومعناه وضع النقطة على الحروف ومنه حروف المعجم اى حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو اعم
بالمصدر يعنون فاريد به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس على
تقدير حذف الهمزة فى الكتابة لحصول الفرق بالاعجام لان العين فى الامر من علم بالتخفيف عند الدرج
ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين فى الامر من علّم بالتشديد يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس احدهما
بالآخر فى الخط كما لا يلتبس فى اللفظ قلنا الاعجام يترك فى الخط كثيرا فيقع الالتباس المذكور ومن ثمة اى من اجل
ان الاعجام يترك كثيرا افرقوا بين عمر بضم الاول وفتح الثانى وبين عمرو بفتح الاول وسكون الثانى بالواو فى الخط
حيث

حيث كتبوا حال الرفع والجر فى الثانى واوا وتركوا فى الاول لئلا يلتبس احدهما بالآخر عند ترك الاعجام
وخصوا الزيادة بالثانى لخفته وثقل الزيادة ولم يكتبوا حال النصب للفرق بالف التنوين فى الثانى دون
الاول اذ هو غير منصرف فلا يدخله الف التنوين والاوجه ان يقال ان [illegible] ولا يحذف الف الوصل فى الخط
منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لان همزته للوصل مع انها حذفت فى الخط اجاب بقوله وحذفت اى همزة الوصل
فى الخط فى بسم الله اى بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة استعماله اى فى الكتابة وطول ابائهم عن اضاعتها ولا يحذف من اقرأ
باسم ربك ومن باسم الله لقلة استعماله فى الكتابة بالنسبة الى بسم الله الرحمن الرحيم وانما اطنبنا به لانهم صرحوا بانه
لا يحذف الف الوصل فى باسم الله وتحذف من بسم الله الرحمن الرحيم منهم الفاضل ابن الحاجب قال فى كتابه
الخط ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته بخلاف باسم الله وباسم ربك وينجزم الامر اذا كان ذكر
الامر باللام سواء كان امرا غائبا مطلقا او امر حاضر مجهول لا اجماعا اى بالاتفاق بين البصريين والكوفيين
لان اللام شبيهة بكلمة الشرط مثل ان ولو فى النقل اى فى نقل معنى الفعل فكما ان ان تنقل الفعل
من كونه مجزوما به لكونه مشكوكا فيه كذلك لام الامر ينقل معنى المضارع من كونه اخبارا الى كونه انشاء
فلما شابهت كلمة الشرط فى النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع المجزوم وبين آخر الامر
باللام فى صحيحه ومعتله مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا
لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا الحال
فى ليخش مع لم يخش الى آخرهما وليرم مع لم يرم الى آخرهما وليغز مع لم يغز الى آخرهما وكذلك المخاطب
اى كالامر باللام امر المخاطب كونه مجزوما باللام عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب فحذفت اللام عندهم لكثرة
الاستعمال ان اصل اضرب لتضرب فحذف التاء تبعا لعلته وكذلك فلا يعترضوا باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل

لمكان ما فرحوا ويضة قد جاء في الحديث باللام كقوله عم لتنهدوا ولو بشوكة وقد جاء في الشعر ايضا كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حاجة المسلمين وكل ذلك دال على ان امر المخاطب المعلوم باللام فحذف
اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال فيه بالنسبة الى امر الغائب فيكون اللام مقدرة ثم حذف علامة الاستقبال
وهو التاء فيكون مقدرة ايضا للفرق بينه وبين المضارع فبقي الضاد في اول الكلمة ساكنا فتعذر الابتداء فاجتلبت
همزة الوصل للافتتاح ووضعت همزة الوصل موضع علامة الاستقبال واعطي له اي لهمزة الوصل وتذكير
الضمير اما باعتبار الالف او اللفظ المذكور اثر علامة الاستقبال وهو كون المضارع معربا كما اعطي الفاء
اي للفاء الذي وضع موضع رب الذي هو حرف الجر عمل رب وهو الجر في قول الشاعر فمثلك حبلى بكسر الكاف
وجر اللام لان الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك اي رب امرأة مثلك حبلى وهو مراة ذات حمل
وهو مجرور تقديرا على انه صفة مثلك لان المثل لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام كما بين في النحو
قد طرقت طرق بمعنى جاء ليلا من باب نصر وضمير المفعول محذوف راجع الى حبلى اي طرقتها بمعنى جئت اليها ليلا
وهو على رب المقدر ضمرا ومرضع عطف على حبلى اي امرأة لها ولد ترضعه فان وصفها بارضاع الولد
قلت مرضعة فالهيتها اي اشغلتها الضمير يرجع الى حبلى والى مرضع باعتبار كل واحد منهما
عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم والتمائم جمع تميمة وهي التعويذ تعلق على الانسان وقد نهى
النبي عم حيث قال عم من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هي من خرزة واما المعاذات اذا كتب فيه
القران واسماء الله تعالى فلا بأس بها محول بضم الميم فاعل من احال اي اتى عليه حول وهو صفة ذي تمائم والبيت لامرئ القيس
في اصل كلامهم ان حرف المضارعة مقدر في امر المخاطب فيكون معربا والله اعلم مقدر ايضا فيكون مجزوما به
فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ وقد اجاب الزمخشري عنه فقال قال الكوفيون انه مجزوم بلام مقدر
وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب فانتفى بانتفائه لا بانتفاء اللام

بالكلية

تأمل

بانتفاء سببه فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة من صيغة الكلمة
كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره مختص
بنوع ما عند البصريين اي آخر الدليل يعني ان امر المخاطب المعلوم عند البصريين مبني على السكون لا معرب مجزوم
لان الاصل في الافعال البناء لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها والاصل في البناء السكون
وانما اعرب المضارع لمشابهته تامة عارضة بينه وبين الاسم كما مر وبني الماضي على الحركة لقوة المشابهة
ولم يبق المشابهة اصلا في الامر المخاطب بين الاسم بحذف حرف المضارعة منه فرجع الى الاصل بنائه
الذي هو السكون لكنه يعامل معاملة المجزوم في اسقاط الحركة من المفرد الصحيح نحو اضرب كما يقال
لم تضرب وفي اسقاط الياء من الناقص والاجوف نحو ارم وقل كما يقال لم ترم ولم تقل وفي اسقاط النون
في التثنية والجمع والمخاطبة المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربي كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربي وقال الفاضل
الرضي والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم عدم معاملة آخره معاملة المجزوم ومن ثمه اي ومن اجل
ان حرف المضارعة سبب الاعراب وجودا وعدما قيل فلم صار معربا مع انه امر المخاطب بالاجماع لوجود
علة الاعراب وهي حرف المضارعة ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر وكيفية اخذه من المضارع
شرع فيما يتعلق به وبما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التاكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما
فقال وزيدت في آخر الامر طلبا كان او غائبا معلوما كان او مجهولا نونا التاكيد احدهما مثقلة والاخرى
مخففة ساكنة وفي المثقلة زيادة تاكيد قال الخليل اذا اتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فانت مؤكد
واذا اتيت بالمثقلة فانت اشد توكيدا واتى ازيدتا في آخره لئلا يجتمع في اوله زائدتان ولان الزيادة
نوع من التغير ومحل التغير آخر الكلمة للتاكيد معنى الطلب فمن زيادة النون الثقيلة في امر الغائب نحو ليضربن
ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان قدم الثقيلة على الخفيفة لشمولها جميع الصيغة

ولحوق نون التأكيد فيهما وكذا الأمر الحاضر المخاطب نحو اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربِنّ اضربانّ اضربنانّ وفتح الباء

في مثل ليضربنّ للغائب معلوما كان او مجهولا ولتضربنّ للغائبة ايضا وامر المخاطب المجهول بالنون

الثقيلة اي حرّك بالفتح مع ان الاصل السكون اما علة نفس التحريك فهو يصرح به المص بقوله فرارا

عن اجتماع الساكنين وهما الباء والنون الاولى واما علة تعيين الفتح فالخفة هذا هو مذهب التخفيف

لكن المص ح وعلل الفتح بعلة نفس التحريك باعتبار تضمن الفتح التحريك فقصر المسافة

وفتح النون المشددة في غير التثنية وغير الجمع المؤنث فانها فيهما تكسر لما يجيء للخفة اي لخفة

الفتحة وحذفوا واو ليضربوا اي حذفوا الواو في الجمع المذكر في الامر الغائب عند زيادة نون التأكيد

الثقيلة ولدى امر المخاطب نحو اضربنّ للتخفيف اكتفاء بالضمة ولانه لو لم يحذف لالتقى الساكنان

مع انه لا التباس بالحذف وياء اضربنّ اي حذفوا الياء المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة

ايضا للتخفيف اكتفاء بالكسرة ولا يرد ان التوهم بان الواو والياء علامتان فالعلامة لا تحذف لان

الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكان كانهما لم تحذفا ولما توجه ان يقال ان مقتضى القياس

ان يحذف الالف من التثنية اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكتفاء بالضمة فلم لم تحذف اجاب

بقوله ولم يحذف الف التثنية مع ان القياس ان يحذف حتى لا يلتبس التثنية بالمفرد المذكر والمؤنث بالواحد

فيهما ولاعتبار بكسر النون لوقوعها في الطرف وكسر النون الثقيلة مع ان الاصل الفتح للخفة بعد

الف التثنية مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا غائبا كان او حاضرا معلوما كان او مجهولا امرا

جحدا كانت في الامثلة لتشبيهها بنون التثنية في وقوعها في الطرف بعد الالف فحركت بحركتها وحمل

عليها جمع المؤنث وحذف النون التي تدل على الرفع في مثل هل يضربان بالنون الثقيلة لان ما قبل النون

الثقيلة

الثقيلة مطلق ليصير مبنيا فهي علامة البناء فوجب حذف علامة الاعراب اذ لا يجتمع في كلمة واحدة

اعراب وبناء حتى لا يكون يجتمع علامتاهما وانما كان الفعل مبنيا عند اتصال نون التأكيد

لتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط فبني على الحركة والنون حرف لا حظ له من الاعراب فبقي الجزآن

مبنيين كبعلبك وقيل انما بني لان ما قبل النون مستثقل بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد

المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق

فلم يمكن الاعراب فرجحوا موجب البناء لذلك مع ضعفه وانما قال في مثل هل يضربان ولم يقل في التثنية

لان حذف نون الاعراب للعلة التي ذكرها المص انما هو اذا لم يحذف قبل دخول النون بالجوازم مثلا

اذا قلت لم يضربا فقد حذفت نون الاعراب بالجوازم قبل دخول نون التأكيد بخلاف

هل يضربان لان هل لا تجزم الفعل لكن اذا ادخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب

كما ذكره المص وادخل الالف الفاصلة اي الفارقة بين النونات في ليضربنانّ فرارا عن اجتماع النونات

احدها نون جماعة النساء وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فانهما نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف

نون جماعة الاناث كما حذف الواو من الجمع المذكر لانه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما يدل الضمة على الواو

في المذكر حتى يجوز حذفه وحكم نون الخفيفة مثل حكم الثقيلة في جميع ما ذكرنا يعني فتح الباء في ليضربنْ فرارا عن

اجتماع الساكنين وحذف الواو والياء في ليضربُنْ واضربِنْ اكتفاء بالضمة والكسرة الا انه اي نون الخفيفة

لا يدخل بعد الالفين احدهما الف التثنية والثاني الف الفاصلة فلا تدخل التثنية ولا الجمع المؤنث فبقي

المفرد والجمع المذكر نحو ليضربَنْ ليضربُنْ لتضربِنْ بفتح الباء في الاول وضمها في الثاني وكسرها في الثالث وقس عليه

امر الحاضر للاجتماع الساكنين في غير حده احدهما الالف والثاني نون التأكيد ساكن وهو غير جائز ولم يمكن

حذف الالف اما في التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد واما في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن
ابقاء تحريك الالف اما في التثنية فلانه ضمير وهو لا يتغير واما في الجمع المؤنث فلانه للفصل والفصل لا يقبل
الحركة للزوم سكونه ولم يمكن تحريك نون التاكيد لانه خلاف وضعها اعلم ان قوله في غير حده وهو ان يكون الحرف
الاول مدا والثاني مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين في حده اذ هو جائز عندهم وهو ان يكون الحرف الاول
مدا والثاني مدغما في كلمة نحو اضربان ودابة وانما جاز ذلك لان المد الذي في حرف المد يقوم مقام
الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كحرف متحرك
وعند يونس تدخل النون الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة فاجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما
يمكن التلفظ بها فيه وعليه قراءة من قرأ محياي بسكون الياء بالاضافة وكلاهما اي نونا التاكيد يدخلان
على وجه اللزوم في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها الضمير يرجع الى السبعة على سبيل التغليب اذ لا يوجد في
النفي معنى الطلب وعلى سبيل التحقيق لان النفي لما شابه النهي اعطي حكمه فيكون انشاء فكن وفي تعليل
المص اشعار بان نوني التاكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضي والمضارع الذي خلص للحال لعدم
امكان التاكيد اما الماضي فلان ماضي فائدة التاكيد الفائت ممتنع واما المضارع فلان التاكيد انما يليق
بما لم يحصل كما في والله لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب
ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكن لما كان موجودا واطلع المخاطب في الاغلب الخ يطلع على ضعفه او قوته
لم يؤكد كذا ذكره الرضي واما المستقبل الذي فيه معنى الطلب فيمكن تاكيده كقصد تحصيل المط على الوجه الا
بلغ وما يوجد فيه معنى الطلب سبعة احدها الامر غائبا كان او مخاطبا معلوما كان او مجهولا كما مر معناه ومثاله
والثاني النهي نحو لا تضربن والثالث الاستفهام ومعناه سؤال عن حصول الفعل نحو هل تضربن والرابع
التمني

وتاكيد الفائت ممتنع

التمني وهو طلب حصول الشيء نحو ليتك تضربن والخامس العرض بفتح العين لكون الا ومعناه الحث على الفعل
نحو الا تضربن وهو قريب من التمني لانك اذا عرضت على المخاطب الضرب فقد حثثته عليه نحو الا ما تتمناه وليس
بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تضربن السؤال عن ترك الضرب والسادس القسم اي الفعل المضارع الذي
يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم نحو والله لاضربن وقس عليه الاستفهام والتمني والعرض
فمعنى الاول الفعل الذي تدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثاني قد دخل عليه حرف التمني ومعنى الثالث
قد دخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الاربعة في المستقبل متضمنة الطلب والتوقع والتاكيد يقع مع التاكيد ولهذا
جاز دخول نون التاكيد عليه كذا ذكره الرضي حيث قال ان نون التاكيد ايضا لا يدخل في المستقبل
الذي هو خبر محض الا بعد ان يدخل عليه ما يدل على التاكيد كلام القسم نحو والله لاضربن واما المزيدة نحو اما
تفعلن فيكون الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به والسابع النفي قليلا اي تدخلان عليه
دخولا قليلا لان دخولهما عليه ليس لوجود معنى الطلب بل لمشابهته بالنهي في الصورة نحو لا تضربن والنهي
وهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر بحسب المفهوم لكنه
مثل الامر بحسب الاصطلاح فهو مماثله في جميع الوجوه المذكورة في الامر من كونه ماخوذا من المستقبل وكيفية
دخول النون التاكيد عليه وكيفية حركة ما قبلها فيه الا انه اي النهي غائبا كان او مخاطبا معلوما كان او
مجهولا معرب بالاجماع لوجود علة الاعراب فيه وهو حرف المضارع ولما فرغ من اقسام الفعل المبني
للفاعل شرع في اقسام الفعل المبني للمفعول وكيفية بنائه له فقال ويجيء المجهول وهو فعل غير عن صيغته لحذف
فاعله فاقيم المفعول مقامه ويسمى ايضا المبني للمفعول لكن كثر استعمال المبني للمفعول بين اهل النحو من الاشياء
المذكورة فيما يكون من الماضي نحو ضرب بضم الضاد وكسر الراء ومن المستقبل نحو يضرب بضم الياء وفتح الراء ان علم

الامر

الامر والنهي والنفي استغناء بذكر المستقبل لكونه ماخوذا منه فان قيل المفعول فضلة على فى المبنى
فكيف يجوز ان يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه اجيب بان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف للفعل وبهذه المناسبة جاز وقوع
المفعول مقام الفاعل والغرض من صيغة اى المجهول اما لخساسة الفاعل حق العبارة ان يقال اما لخساسة الفاعل
بحذف اللام منه ومما عطف عليه فى الخساسة وما عطف عليه او يقال وضع لخساسة الفاعل بحذف الغرض واثبات
اللام فيه ومما عطف عليه وهو متعلق بمعنى قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وليسند
الفعل الى مفعوله لئلا ينسب الفعل الى ما اسند اليه نحو شتم الخليفة اى يشتم الى الخليفة او لعظمته بالنسبة الى المفعول
فيحذف لتطهير عن لسانك نحو عوقب اللص اى عاقب السلطان اللص او لشهرته عند السامع فيكون ذكره عبثا ولغوا
او لخوف عليه اى على الفاعل نحو قتل عمرو اى قتل زيد عمرا فلو صرح بحذف الفاعل يعلم ان زيدا قاتل فيقتص
فحذف لهما بان القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل في المجهول شرع في ذكر علة العدول
من صيغة الى صيغة اخرى فقال واختص اى المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي من الثلاثي
المجرد يعنى انما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذي اقيم مقام الفاعل بغير
ثم للوزن التفعيل في المجهول دون المعلوم لكون المجهول اقل استعمالا منه فالوزن بهما واختير كذلك الوزن
الذي هو فعل دون غيره لان معناه اى معنى المجهول غير معقول اى بعيد في قسم الافعال فيها وهو اسناد الفعل الى المفعول
بيان بعد التعليل فتقدير الكلام ان معنى المجهول بعيد في الافعال لانه اسناد الفعل الى المفعول واسناد الفعل الى
المفعول بعيد لانه خلاف الاصل والظاهر فجعل صيغته ايضا اى لمعناه غير معقول اى بعيد في الاسماء وحاصله
ان معنى المجهول لما كان معنى بعيدا في قسم الافعال وهو الاسناد الى المفعول حقيق ان يلحق المجهول بقسم الاسماء فجعل صيغته

على صيغة

على صيغة لا توجد في الاسماء علما انه من الافعال الذي كالقضاء وهو اى بحمل الصيغة الغير المعقولة فعل بضم
الفاء وكسر العين فان قلت لم كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود لانه لا يوجد في الاسماء هذا الوزن
ايضا قلت نعم الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف
الثاني ومن ثمه اى ومن اجل ان هذه الصيغة غير معقولة لا يجئ على هذه الصيغة كلمة في كلام العرب الا فعل
وهو سعر الجبل ودئل وهو دويبة تشبه ابن العرس وفى المستقبل من الثلاثي المجرد على يفعل بضم
حرف المضارعة وفتح العين اى يجئ صيغة المجهول في المستقبل على يفعل لان هذه الصيغة شئ فعلك بضم الفاء
وفتح ما قبل الآخر في الحركات والسكنات لا في الحروف الاصول والزوائد لا يجئ عليه اى الحال انه لا يجي
على وزن فعلل كلمة في كلام العرب الا جندب وهو ضرب من الجراد والميم قبل الفه كما لا يجئ الكلمة على فعل
فيكون هذا الوزن غير معقول ايضا وحاصله ان المستقبل لما حذف فاعله واسند الى مفعوله كان معناه بعيدا
في الافعال فحقيق ان يلحق بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في قسم الاسماء لئلا يتوهم
انه من الاسماء كما جعل كذلك في الماضي لانه كل فعل اما ماض او المضارع حملا على الماضي وفتح ما قبل
آخره لتعول ضمة الاول بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي ولما فرغ من بيان علامة
المجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي المجرد شرع في علامته فيما عدا الثلاثي المجرد فقال ويجئ المجهول
في لنه وابواب الثلاثي المجرد اما له بالزوائد ما كان ماضيه اكثر من ثلثة احرف فيتناول الرباعي المجرد والملحق
بالرباعي والمزيد على الرباعي ايضا وحاصله ما عدا الثلاثي المجرد بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو اكرم
وفرح ودحرج واستخرج وغيرها ما عداها وبضم الاول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل
نحو يكرم ويفرح ويقاتل ويدحرج ويستخرج وقس عليه ما عداها قيد لما عدا الثلاثي اى يجئ المجهول من غير الثلاثي

تبعا بيان

على الوجه المذكور في الماضي والمضارع اتباعا لغير الثلاثي لكونه فرعا للثلاثي لكونه اصلا قوله الا في سبعة
ابواب استثناء من قسم الماضي فقط يعني يجيء المجهول من الزوائد على الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الآخر
في جميع الماضي الا في سبعة ابواب فانه لا يكفي فيها هذا القدر من البيان بل لا بد فيها من قيد زائد
وبيانه انه يجيء المجهول في تلك السبعة بضم اول المتحرك منه هذا هو القيد الزائد الذي قصد بيانه في تلك
السبعة ولهذا قومه على قوله مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وقد عرفت ان هذا عام لجميع الابواب في الماضي وهي
اي السبعة المذكورة تفعّل وتفوعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعوعل وافعنلل واعلم ان المراد
باول المتحرك منه الحرف المتحرك اولا من الفعل حالة الابتداء في افتعل لان الهمزة وان كانت في اول الكلمة لكنها
ليست من الفعل لانها للوصل كما سبق فعلم ان قوله الا في سبعة مواضع بضم اول المتحرك منه تغليب اذ لا يمكن اعتبار
ان التاء في تفعّل وتفوعل اول المتحرك منه لان التاء فيهما من الفعل ايضا ولهذا قال عند تفصيل حكمها
وضم التاء الاوليين ولم يقل وضم اول متحرك منه كما قال ذلك في الخمسة الباقية اي ضم التاء في تفعّل وتفوعل
مع ضم اللام وكسر ما قبل الآخر فيهما لئلا يلتبسا بمضارع فعّل بالتشديد وفاعل يعني لو اكتفي في تقطّع
مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وابقى القاف مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي
من باب التفعّل او مضارع من باب التفعيل وفي تباعد مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو
العين وابقى مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي من باب التفاعل او مضارع من باب المفاعلة وضم
اول متحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول من هذه الخمسة بامر المخاطب من هذه الخمسة ايضا
في الوقف وانما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء اراد ان يبينه بتعبير فيه المبتدى
حال خفته بقوله يعني اذا قلت وافتعل مثلا في المجهول في الوقف بوصل الهمزة وافتعل في الامر

في الامر ايضا يلزم الالتباس يعني اذا اكتفي في اقتصر مثلا بضم الاول وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد
وابقي التاء مفتوحا قيل واقتصر بوصل الهمزة واسكان الراء للوقف لم يعلم انه ماض مجهول بوصل
الهمزة ووقف آخره او امر مخاطب جزم آخره وانما يجيء الالتباس بقيد بين الوقف في الامر ووصل الهمزة
اذ لو لم يقف لم يلتبس احدهما بالآخر لان آخر الماضي مفتوح وآخر الامر مجزوم والحاصل لو قطع الهمزة لم يلتبس اذ هي
في المجهول مضمومة وفي الامر مكسورة قوله بضم التاء في افتعل لانها اي لان التاء اول المتحرك منه كما ذكر وقس الباقي عليه
وجه واضح لانه لا تطول الكتاب بذكره طول الكتاب بذكره وما ذكر من البيان في مجهول الماضي والمضارع
اذا لم يكن الفعل معتل العين اما اذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ما ذكره بل يجيء اذا يقال
في مجهول قال مثل قيل وباع بيع حكمه في موضعه ان شاء الله تعالى واعلم ان مجيء الابواب السبعة المذكورة
بهذا الحكم نظرا الى كون في اوله همزة وصل فعلامة بنائه للمجهول ان يضم اول المتحرك منه
مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وذلك احد عشر بابا افعل مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واستخرج
واعشوشب واجلوّذ واقعنسس واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا ضم اليها انفعل وتفاعل نحو تقطّع
وتباعد صار عدد الابنية ثلاثة عشر فالقصر على السبعة فلا يكون من القاصرين

فصل في الاسم الفاعل

لما فرغ من اقسام الافعال شرع في اقسام الاسم المشتق وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون
فعل وكثرة استعماله بالنسبة الى ما عداه وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فقوله اسم
جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الاسماء الغير
المشتقة كاسم الفاعل الذي اسند اليه الفعل والمصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول
والآلة واسمي الزمان والمكان وقيل يخرج ايضا اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا

مطلب اسم الفاعل

القيد لا يشمل بعض اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد عنه
ومجتمع به فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما منفردا دون الآخر
كذا قيل وقوله بمعنى الحدث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث
ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا ومنه قوله
تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ولا ينتقض التعريف
بمثل دائم وباق بناء على انهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لان الاستمرار مدلول جوهر
الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتهما على الحدوث ايضا كما يدل دوم ويبقى بحسب الصيغة
على الحدوث اعلم ان قوله بمعنى الحدوث يخرج نحو ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث
بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر اي مهزول ضعيف اللحم وشازب بالشين والزاء
المعجمتين بمعنى الضامر وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيهما عارض ووضعهما على الحدوث
كما في قولك الله عالم او كائن ابدا كذا قرره الفاضل الخبيصي واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع دون
غيره من الافعال ومن المصدر لمناسبتهما اي لمناسبة بينهما في الوقوع موقعه في كونه صفة للنكرة
دع غيره من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع واذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي
وهو من المصدر كان مشتقا بالواسطة من المصدر كما هو مذهب البصريين وقد سبق ما اشار
اليه في صدر الكتاب وصيغته من الثلاثي المجرد صحيحا كان او معتلا على وزن فاعل نحو ناصر وبايع قيل
لهذا اسمي لكنه الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل سمي بلفظ الفاعل جميع
اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المنفعل واسم المستفعل ورد بانه ليس القصد
المفعل بيانا
بعمله

[illegible]

بعمله لاسم الفاعل اسما للصيغة التي تجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد باسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على ما لا يفعل الفعل
كالمتكلم والجاهل والضامر والمائت لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد
والمدحرج والمستخرج وغير ذلك قوله وحذف شروع في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع
المعلوم اي حذف اولا علامة الاستقبال من يضرب مثلا ولو قال من يفعل لكان اوفق لما بعده فادخل الالف عقيب
الحذف دون ساير حروف العلة تخفيفا لخفتها بين الفاء والعين نحو الضاد والراء في يضرب لانه في الاول اي
لان الشأن لو زيدت في الاول يصير اسم الفاعل مشابها اي ملتبسا بالمتكلم وحده لانه لو زيدت في الاول
تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن وخفة الفتحة فيلتبس بالمتكلم الذي بعينه ملتبس مثل اضرب ولو كسر الالف
يلتبس ايضا بالامر من مكسور العين اذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اصبر ولو ضم يلتبس ايضا بالامر من مضموم العين
نحو انصر ولو زيدت في الآخر قيل يلتبس بتثنية الماضي في مثل صفتي وقيل يلزم ان يصير اعرابه تقديريا ولو زيدت
بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وضراب اذ لا اعتبار بالاعجام اذا ابطل الاقسام بكسرها
تعين ان يزاد بين الفاء والعين وكسر عينه بعد زيادة الالف اي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع وان كان
مضموما او مفتوحا في الاصل كسر نحو ناصر وعالم وان كان مكسورا يبقى على حاله نحو ضارب لكان الالف بتقدير الفتحة
وفي بعض النسخ بتقدير النصب المراد الفتح يصير مشابها اي ملتبسا بماضي المفاعلة فانك اذا قلت ضارب
بفتح الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب او فعل ماض من المضاربة وبتقدير الضمة ثقيلا اي يصير ثقيلا
وبتقدير الكسر ايضا اي كتقدير الفتح يلزم الالتباس بامر من المفاعلة فانك اذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم
انه اسم الفاعل من يضرب او امر من المضاربة اذ لا اعتبار بحركة الطرف لكن ابقي الكسر مع ذلك الالتباس للضرورة

اى لعدم امكان الفتح والضم كما بينا ولعدم امكان السكون لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين
بان هذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل اولى من التزام الالتباس فنقول التزام الالتباس سيما في قليل الوقوع
سيما في قليل الوقوع سيما يمكن دفعه ولا يمكن ههنا دفعه بالتنوين ولتركه اولى من التزام الثقل بالضم سيما
بعد الالف المد اذ بذلك يكون الثقل ويدل على ما ذكرنا انهم حملوا الباب الثاني في مثل مختار في الفاعل والمفعول
دفعا للثقل مع انه يلتبس احدهما بالآخر بعد قلبه الفا لقلة الثقل بالفرق التقديري وقيل اختيار الالتباس
على تقدير الكسر في الامر اى باب المفاعلة اولى من اختيار الالتباس بماضي المفاعلة لان الامر ماخوذ من المستقبل
والفاعل شابه مشابهة تامة فيكون بين الامر واسم الفاعل مواخاة ومناسبة بخلاف الامر وماضي باب المفاعلة
فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسبين اولى من اختياره بين الامرين الغير المتناسبين اذ النقص اختيار
اصعبها ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد شرع في بيان كيفية بناء الصفة المشبهة
فقال ويجئ الصفة المشبهة ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي لمشابهة
التامة بينهما كما نذكرها فكانها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما اذ الصفة المشبهة
لا يجئ من غير الثلاثي وعرفوا بانها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا
اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم
يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدي وقولنا لمن قام به يخرج اسم
المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه وهو مهروب به واسم الزمان والمكان
والآلة وقولنا على معنى الثبوت اى الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الثبوت الحدوث ويخرج ايضا مثل

ضامر

ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل وضع للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة
للحدوث كما بيناه في اسم الفاعل واعلم ان المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ
اما الاول فلان الصفة المشبهة ما قام به الحدث المشتق هو منه فمعنى زيد حسن الحسن حدث اى مصدر قائم
بزيد كما ان اسم الفاعل محمل للحدث المشتق هو منه فمعنى زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى الا من حيث
الحدوث في احدهما والثبوت في الآخر كما عرفت واما الثاني فلان الصفة المشبهة كاسم الفاعل تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة لاسم الفاعل مشبهة للفعل عملت ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية
ومختلفة لا يضبطها قياس بل امرها يتوقف على السماع اشار الى الامثلة المشهورة بقوله ويجئ الصفة المشبهة
على هذه الابنية اى يجئ وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو فرق من الباب الرابع بمعنى الجبان وعلى وزن فعل بفتح الفاء
وسكون العين نحو شكس من الباب الرابع ايضا بمعنى سيئ الخلق وحكي الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس
لان ماضيه بالكسر ايضا والجمع شكس بضم الاول وسكون الثاني وعلى وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب
من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه وعلى وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح من الباب
الاول وكذا من الباب الخامس يقال هو ماء ملح ولا يقال مالح الا في لغة رديئة وعلى وزن فعل بضمتين نحو جنب
من الباب الخامس من الجنابة سواء فرده وجمعه مؤنثه ومذكره وربما يقال في جمعه اجناب وجنوب وعلى وزن فعل
بفتحتين نحو حسن من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع المحاسن على غير قياس ومؤنثه حسنة وحسناء ايضا
وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو خشن من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا الكسر ان لم يكن سبق من الناقل
الاول اذ في هذا الوزن ايضا جاء عنه بعض الشارحين بان الاول من الرابع وهذا من الخامس فلم يتكرر فنقول
هذا الجواب ضعيف لان المقصود بيان اوزان الصفة من اي باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب والاوجب

ذو حسن [?]

اى وهو بعيد من الآلة [?]

ان يذكر صفة مثلا من الباب الرابع بمعنى الحال بوزن محل لا اختلاف بينهما ويؤيد ما ذكرناه اطلاق
قوله ويجي الصفة المشبهة على هذه الابنية او وعدم تقييد شي منها بانه من باب كذا واما تخصيص احول
فلعله لذكرها وعلى وزن فعال بفتح الفاء نحو جبان من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاعة يقال
رجل جبان وامرأة جبان فهو مؤنث وان جعلته من باب الاول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان
فيكون مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما وعلى وزن فعال بضم الفاء نحو شجاع من الباب الخامس بمعنى شديد
القلب عند الباس وجمعه شجعة وشجعان بكسر الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة وقال ابو زيد لا يوصف به
المرأة وكذا ان يكسر الشين فتقول شجاع و يكون جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين
وعلى وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو عطشان من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح
العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاشى بالكسر ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال
ابن الحاجب يجي الصفة المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على وزن
فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان وعلى وزن افعل بفتح الهمزة وفتح العين نحو احول من الباب
الرابع وهو اي هذا الوزن مختص بباب فعل بكسر العين ولم يجي من مفتوح العين ومضمومه الا ستة كلمة فانها
تجي من فعل بضم العين يعني افعل يجي قياسا من فعل بكسر العين ومن الالوان والعيوب والحلى الا هذه
الكلمات ولا يجي شي من الابنية المذكورة سوى افعل قياسا من شي من الابواب فلهذا صرح بانه مختص
بباب فعل ولم يصرح بما عداه بانه مختص بكذلك قال ابن الحاجب في شافية التعريف ومثله بعض الشارحين
بنحو اسود واعور وابلج نحو احمق اي قليل العقل واخرق وهو ضد الرفيق وآدم في مختار الصحاح الادهم
من المعاني الفحم والجهاد ماني والادم من الابل الشديد البياض وقيل هو الابيض الاسود المقلتين

بغير

بغير ادم وناقة ادماء وارعن وهو الاحمق ومؤنثه رعناء واعجف والعجف الهزال والانثى عجفاء
والجمع عجاف بالكسر على غير قياس واسمر وهو لون معروف وزاد الاصمعي على هذه الستة اعجم يقال في لسانه
عجمة اي عجز لا يقدر على الكلام اصلا وبهذا سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم والاعجم ايضا من لا يفصح ولا يبين
كلامه والانثى عجماء وقال الفراء في جواب هذه الستة حمق بكسر الجيم وفتحه في حمق بالضم فكان احمق قياسا
وغيره عنه لان حمق اذا كان بالضم يجي الصفة منه احمق واما اذا كان بالكسر يجي الصفة منه حمق بفتح
الحاء وكسر الجيم لا احمق كذا في مختار الصحاح فلا ينفع في الجواب كون الكسر لغة في الضم وكذلك اي كان
خرق بالكسر لغة في خرق بالضم يجي خرق واسمر ويجي بالكسر الكل كما يجي بالضم فيه فالكسر لغة في الضم ايضا
ثم لما اراد تفهيم الحكم للكلمات التي بعده ذكر اربعة منها قال اعني فعل بالكسر لغة فيهن اي في السبعة المذكورة
كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسا واعلم ان ابنية الصفة المشبهة ليست منحصرة
فيما ذكره المصنف من الابنية العشرة بل يجي ايضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء
وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح
الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو طوال ولما فرغ من بيان ابنية الصفة المشبهة
في اسم التفضيل فقال يجي اسم التفضيل لتفضيل الفاعل ولم يجعل لها فصلا على حدة لانه مشابهة
لاسم الفاعل وللصفة المشبهة ايضا وبيان المشابهة بينهما يعرف مما ذكرنا في الصفة المشبهة مع اسم الفاعل
من المشابهة بحسب المعنى كذا قيل ولكن الشبه ان يقال لما ذكر ان افعل يجي للصفة كان مظنة ان يتوهم
ان افعل لا يجي لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجي افعل لتفضيل الفاعل اي كما يجي للصفة المشبهة
وعرفوه بانه اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا اسم شامل فعل يتناول لجميع المشتقات

من الافعال وقولنا الموصوف بزيادة على غيره يخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضي وهو ينتقض
بنحو فاضل وغالب وزائد لو احترز عنه بان يقال المراد كمشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
في الفعل المشتق منه ما ينتقض بنحو طائل اي ذي الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة
صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بحذف
لكثرة استعمالهما وقد يستعملان على القياس انتهى من الثلاثي المجرد الذي الغير مزيد فيه يعني الثلاثي المجرد ومما
ليس بلون ولا عيب فقط لا زايدة لتاكيد النفي وما خص افعل التفضيل بالمعنى بالثلاثي المجرد ومما ليس
بلون وعيب علي ان يبني علامة مجيئه المفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثي المجرد وعدم مجيئه من الالوان
والعيوب فبين الثاني بقوله ولا يجيء افعل التفضيل في الفعل المزيد فيه ولا يجيء من المزيد فيه اي من غير الثلاثي
المجرد لعدم امكان محافظة جميع حروفها الضمير يرجع الى المزيد فيه باعتبار الكلمة التي يصدق هو عليها
ولهذا اي في بناء افعل لان افعل نظلم زيد فاوله همزة للتفضيل ويستحيل محافظة جميع حروف
الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية في وزن افعل على تقدير عدم حذف حرف او حروف منها وان حذفت
التبس المعنى اذ لو قلت مدحرج مثلا ادحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت
الهمزة من اخرج وردت همزة التفضيل فقلت اخرج لم يعلم ان معناه كثير الخروج او كثير الاخراج
ودفع عليه ما بعده وكل ما ذكر مبني على انه لا صفة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر عليه اختصارا واعلم
ان بناء افعل من الزوايد مطلقا غير قياسي عند الجمهور واما عند سيبويه فغير قياسي مما عدا باب الافعال
واما في باب الافعال فجوز كونه ذا زيادة قياسي عنده واختار المص مذهب الجمهور وبين الثالث بقوله و
لا يجيء من لون ولا عيب لان فيهما يجيء افعل للصفة المشبهة كما ذكرنا فيلزم الالتباس بين الصفة والتفضيل

على تقدير

على تقدير بناء افعل منهما للتفضيل ايضا فانك اذا قلت زيد الاسود لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد
في السواد وهذا التفضيل اي يبنى او يبني افعل للصفة فيقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو ذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادتها على الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع واعلم انه اجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد
والبياض خاصة فيقال وقيل لانهما اصلا الالوان ويحتجون اليه في البياض بقول الذي جارية في درعها
الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وقال المتنبي لبيض البنات انت ذبحة على الاصل والجمع عليه في السواد
بقوله لانت اسود في عيني من الظلم والبيان شاذ عند البصريين واعلم انه يجب على المص ان يقول
لا يجيء من لون ولا عيب ظاهر لان العيب الباطني يبني منه افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان وكذا اعمى واعوج
والخرق والجم والنول والحمق واللوم والنكس والعيي والجهل وغير ذلك مع ان بعضها يجيء منها افعل للصفة ايضا
كما مر فلا يطرد تعليله بما لا يطرد دعواه والحكم بان هذه الامثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع في كلامهم
بل الوافي الجواب قياس والجواب عنه بان المراد من العيب العيب الظاهر ليس لان قوله فيما سيأتي والحمق
من ابتعة من العيوب شاذ يدل على ان مراده من العيب ما هو عام للظاهر والباطن فافهم والتحقيق
ما ذكره الفاضل الرضي من انه بني افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي
افعالها على افعل وافعال بتشديد اللام فيهما اي بمعنى اسود واحمر واحاد وحمل ما جاء منها الثلاثي
عليها في عدم بناء افعل التفضيل واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثي
لكن... يكون بعض المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور
ولذلك لم تقلب الواو فيهما الفا حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل ولا افعال كالعرج والعمى ليس منه كونه

بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين في الامتناع اذا عرفت هذا
فاعلم انك اذا اردت قصدت التفضيل من الافعال التي يتعذر بناء افعل منها كالرباعي والمزيد فيه وكالالوان
والعيوب فطريقه ان يبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه على حسب ذلك الذي تقصده ثم جئت بمصادر تلك
الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنتصب على التمييز مثلا اذا قصدت كثرة الفعل قلت اكثر دحرجة واذا قصدت
كثرة حسنه قلت احسن منه استخراجا واذا قصدت قبحه قلت اقبح عورا واذا قصدت شدته قلت اشد بياضا وقس عليه
ما عداه ويبنى للاول بقولهم وليجيء بناء افعل لتفضيل المفعول بعد بنائه لتفضيل الفاعل حتى لا يلتبس
تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل الامر على العكس حتى لا يلزم الالتباس بين تفضيل الفاعل
وبين تفضيل المفعول قلنا جعله اي التفضيل للفاعل اولى من جعله للمفعول يعني انهم لو جعلوه مشتركا لالتبس احدهما
بالآخر لا محالة فاراد واللفاعل جعله احدهما دون الآخر لرفع الالتباس فوجدوا جعله للفاعل اقيس واولى لان المفعول لان
الفاعل مقصود في الكلام اي لا يفيد الكلام بدونه لكونه مسندا اليه والمفعول فضلة في الكلام لافادته بدونه فان قلت
المراد من الفاعل الذي يبنى افعل التفضيل صيغة الفاعل مثل ضارب والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل
في الاعراب وهو ما اسند اليه الفعل متعديا عليه مثل زيد في قولك ضرب زيد حكيم بين المغنيين فلم يلزم من كون الثاني
مقصودا في الكلام كون الاول كذلك اذ يجوز ان يقال مختلف الضارب بجعل ضارب مفعولا وفضلة في الكلام
وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الاعراب لا المفعول في الصيغة اذ يجوز ان يقال جاءني المضروب
فاعلا قلت المراد ان الفاعل في الاعراب لما كان مقصودا والفاعل في الصيغة هو الدال عليه كان مقصودا ايضا
وكذا المفعول في الاعراب لما كان فضلة والمفعول في الصيغة هو الدال عليه كان فضلة ايضا والضارب في قولك مختلف الضارب
مفعول بالنسبة الى مختلف فهو مفعول المتكلم وان كان بالنسبة الى الضرب فاعلا والمضروب في قولك جاءني المضروب
فاعل

فاعل بالنسبة الى جاءني فهو جاء وان كان مفعولا بالنسبة الى الضرب وليه يمكن التعميم في الفاعل لانه لا مفعول الاوله
فاعل في الاغلب وانما قلنا في الاغلب احترازا عن الجنون ونحوه دون في المفعول اذ لا يقال لا فاعل الا وله
مفعول لعدم مجيء المفعول من الفعل اللازم فلو جعل التفضيل للمفعول لبقي الفاعل مع كونه مقصودا في الكلام
والكثرة اعم من المفعول خاليا عن معنى التفضيل وهو خلاف القياس ومن ترك الاولى كما قال اسا ان يبقى كثير من الافعال
بلا تفضيل كما نقل عن سيبويه ولما تبين ان افعل يجيء من المزيد فيه لامن عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد منها
الاحكام الثلاثة النقض باشياء يجاب له اشار الى جواب عنه فقال ونحو اشغل من ذات النحيين حال كونه لتفضيل المفعول
وكذا الشهر واعذر والوم وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم الثالث ومعنى اشغل من ذات النحيين انت مشغولية من امرأة ذات
النحيين والنحي بالكسر زق السمن قيل هي امرأة من بني تيم تبيع السمن فاتاها خوات بن جبير الانصاري يبتاع منها
سمنا فلم ير عندها احدا ونحو هو اعطاهم للدنيا واولاهم للمعروف حال كونهما من الزوائد من باب الافعال وكذا
انت اكرم لي من فلان وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم الاول وانما حكموا بانهما من الزوائد من باب الافعال لعدم بنائهما من الثلاثي مجردا
اذ لا يقال عطا ونحو احمق من هبنقة حال كونه من العيوب الباطنة وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم الثاني فان قلت
لم حكمت ان احمق ههنا لتفضيل الفاعل فلم يجوز ان يكون صفة مشبهة قلت لاستعماله بمن يدل على انه للتفضيل
وهبنقة اسم رجل حكي في حماقته انه اتخذ لنفسه طوقا من عظام يعرف به نفسه ففعلوا اصبح ذات يوم ورأى ذلك
الطوق على آخر فقال يا اخي انت انا فمن انا شاذ اي كل ما ذكرنا من الامور الثلاثة خارج عن القياس فهي الكلام لف ونشر غير مرتب
فافهم واعلم ان شرط افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المجرد الذي جاء منه فعل تام غير لازم للنفي منصرف بل معناه
للكثرة فقولنا جاء منه فعل احترازا عن يد ورجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما
من الحنك وهو شاذ وقولنا تام احترازا عن الافعال الناقصة كمان وصار فانه لا يقال اكون واصير وقولنا غير لازم
للنفي احترازا عن نحو ما زال...

وقولنا منصرف للنفي احتراز عن مثل بئس بالنفس بكلمة اي ما تكلم فانه يقال هو نيس منكس لئلا يصير مشغولا في الاثبات اس احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو عز بث الشمس وطلعت فلانا البوم اغرب منها امس وهذا الشرط غير ما ذكره المص وقد ذكرنا الصا الى محل الرضي ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسي مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة وافعل التفضيل شرع في الفاعل الغير القياسي فقال ويجي الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فعيل فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفه او لا بل يفرق بينهما بتاء التانيث للمؤنث نحو نصير ونصيرة عملا بالاصل اذ الاصل التميز وعدم الالتباس ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث بترك التاء في المؤنث ايضا اذا كان فعيل بمعنى المفعول لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه نحو رجل قتيل وجريح بمعنى المقتول والمجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فيه فالتميز بينهما بالتاء لازم فرقا بين الفعيل الذي بمعنى الفاعل وبين الذي بمعنى المفعول يعني لولم يستو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقيل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم انها بمعنى قاتلة او بمعنى مقتولة واما اذا ترك التاء في فعيل بمعنى المفعول في المؤنث علم انها بمعنى الفاعل واذا قيل بامرأة قتيل علم انها بمعنى المفعول فلم يلتبس احدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الامر اجيب بان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والفرق بالتاء ايضا اصل فاعطي الاصل للاصل قوله الا اذا جعلت الكلمة التي على وزن فعيل من عداد الاسماء استثناء من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول والمراد من كون الكلمة من عداد الاسماء ان لا يعتبر وصفية بل جعل كانه اسم من الاسماء الجامدة نحو ناقة ذبيحة فالذبيح يستعمل في الشاة بما يذبح من الشاة والابل فغلبت الاسمية على الوصفية فصار كانه اسم لا وصف فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوي في سائر الاسماء ونحو امرأة لقيطة واللقيطة ايضا اسم لما يلتقط وفي الصحاح اللقيطة منبوذ الصبي تلتقطه في الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الاسماء وقد شبه بصيغة المجهول من باب التفضيل به اي الفعيل الذي هو بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل في الصفة

فلم يفرق

فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه نحو قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والقياس قريبة لانه مسند الى ضمير رحمة ويجي فعول للمبالغة سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير اصل الفعل وفي بعض النسخ ويجي على فعول اي اسم الفاعل على وزن فعول وهذا اولى لانه يناسب قوله فيما سبق ويجي الفاعل على فعيل ويناسب السياق ايضا وقد يجي للمبالغة نحو منوع لكثير المنع وضروب لكثير الضرب ويستوي فيه اي في الفعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل بترك التاء في المؤنث ايضا لكن لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه نحو امرأة صبور اي صابرة كما يقال رجل صبور اي صابر ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه او لم يذكر بل يفرق بالتاء في فعول الذي يراد به المفعول نحو ناقة حلوبة اي محلوبة وبعير حلوب اي محلوب فاعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث من فعيل للمفعول اي للفعيل الذي بمعنى المفعول واعطي في فعول للفاعل اي المفعول الذي بمعنى الفاعل طلبا للعدل بين الفعيل والفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان فعيلا تقدم بناؤه على فعول وهو كذلك لان فعيلا كما يجي للمبالغة يجي بمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعول لا يدل الا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على مبالغة والاول مقدم بالطبع على الثاني والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقد مر نظيره في افعل التفضيل واعلم ان ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون الفعول بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك الصيغتين بين الفاعل والمفعول والا لما ذكر المفعول في فصل الفاعل ويجي اسم الفاعل للمبالغة سماعا ولهذا لم يذكر له ضابطة بل بادر الى الامثلة فيجي على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو صبار اسم لكثير الصبر وعلى وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو سيف مجزم من الجزم الرابع الكثير القطع وهو وزن مجزم مشترك بين الآلة نحو منقب وبين مبالغة الفاعل وعلى وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين نحو فسيق من الباب الحسنى للكثير الفسق وعلى وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو كبار من الباب الحسنى وكذا طوال

فسق

من الباب الاول مبالغة الطويل وعلى وزن فعّالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو علّامة من الباب الرابع اي عالم جدا او نسّابة

من الباب الثاني اي عالم بالانساب والهاء في الاول للمبالغة في العلم وفي الثاني للمبالغة في الملح اي في ملح من تعليم الانساب

وعلى وزن فاعلة بكسر العين نحو راوية من الباب الثاني من روى الحديث والشعر والهاء للمبالغة وعلى وزن فعولة

بفتح الفاء نحو فروقة من فرق بمعنى فارق والهاء للمبالغة فان قلت ما معنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة وفروقة

مع ان الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة قلت بوجهين احدهما انه اذا اريد ادخال الهاء للمبالغة تجردت الصيغة

عن معنى المبالغة فادخل الهاء الثاني ان معنى المبالغة لا يكون له حد معين فاذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها

اصل المبالغة فاذا ادخل الهاء للمبالغة علم ان المبالغة فيها يكون الهاء لزيادة المبالغة ومنها وعلى وزن فعلة بضم

الفاء وفتح العين نحو ضحكة اي كثير الضحك وعلى وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو ضحكة اي حقير يضحك منه وعلى وزن

مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو مجزامة اي كثير القطع والجلاء فيهما كالعلامة فيها في وجه اذ بني الصيغة على المبالغة

بغير هاء ايضا كما ذكر بقوله ومفعال اي كثير الفتح وهذا البناء للآلة ايضا نحو مفتاح ومعراض كالسيجي وعلى وزن مفعيل

بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو معطير اي كثير العطر اي الطيب السنة الاخيرة للمعاني الباب الرابع ويستوي المذكر والمؤنث

في النسخة الاخيرة وهي نحو علامة نحو معطير فيقال رجل علامة وامرأة علامة ومعطير فالتاء والياء ساو يان

منع وان كان للتانيث لفظا وعليه الباقية لغلبتهن في الاستعمال وما توهم ان يقال ان مسكين لا يستوي

فيه المذكر والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع انه بوزن معطير يجاب بقوله واما قولهم مسكينة محمول على الفقيرة الفقير

ادنى شيء والمسكين من لا شيء له لان يونس قلت لاعرابي افقير انت فقال لا والله بل مسكين وقيل هما اي الاسم كله

بمعنى ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر وفعيل بمعنى فاعل فيكون مؤنثه بالتاء مسكينة

ومسكين وان كان بوزن معطير لكنه نظير لفقير بحسب المعنى فحمل عليه في الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة

وقد يستعمل

وقد يستعمل الغياس المذكور فقال امرأة مسكين في مختار الصحاح كما قالوا امرأة عدوة الله بادخال الهاء وان لم يدخل

الهاء في فعول الذي للفاعل كما سبق حملا على صديقة يعني ان صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو ح يفرق مؤنثه ومذكره

بالتاء فحمل عليه عدوة مع انها فعول بمعنى الفاعل وهو لا يفرق لانه اي عدوة نقيضه اي نقيض صديقة بحسب المعنى

فلما حمل النظير على النظير حمل النقيض على النقيض في صيغة اي صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي يجيء على صيغة

المستقبل المبني للفاعل حال كونهم مضمومين في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن مكسورا في الاصل نحو مكرم

ومدحرج ومتدحرج ومتماسك والجمع في الافعال اتباعا للعين وبضم عينه اتباعا للميم فيقال في منتن من انتن منتن

بكسر الميم منتن بضم التاء فاختير الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه مع ان الاولى بالزيادة حروف علة

لتعذر حرف العلة اما الواو فلانها لا تزاد في اول الكلمة كما مر ولو قلبت تاء التبس بالمضارع واما الالف فلانها

لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم وحده واما الياء فلانها لو زيدت لالتبس بالمضارع الغائب وقرب الميم من الواو

التي هي من حروف العلة في كونها شفوية فكان كأنه من حرف العلة وضم الميم مع ان الفتحة اخف للفرق بينه وبين

اسم الموضع من الثلاثي المجرد المكسور العين نحو مضرب ولم يكن لان الثلاثي اصل والفتح ايضا اصل فاعطى الاصل

بالاصل تخفيفا ولم يكسر ايضا مع ان الكسر ضعيف بالنسبة الى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله مسهب للفاعل

بصيغة المفعول من اسهب ما قوله شاذ جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر يعني مسهب بضم الميم وفتح الهاء

فاعل من اسهب والقياس بكسر الهاء في الصحاح اسهب الرجل اي اكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء فلا يقال

بكسر الهاء وهو نادر فبطل ما قيل مسهب بفتح الجيم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من احصن والقياس

بالكسر وايفع من ايفع بالياء لا بالنون يقال ايفع فلان اي ارتفع والقياس موفع وكذا اعشب ووارس

من اعشب وارس والقياس معشب ومورس شاذ اي على ما ذكرنا خارجا عن القياس وبني ما قيل تاء التانيث على الفتح نحو ضاربة

ولكن

وكذا في نحو مكرمة ومدحرجة ومستخرجة لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة فكما لا يعرب وسط
الكلمة كذلك ما هو بمنزلته كما هو في نون التاكيد اي كما بني ما قبل نون التاكيد وياء النسبة لصيرورته بمنزلة
الوسط وعلى الفتح للخفة ولكون البناء عارضا والله اعلم بالصواب **فصل في اسم المفعول** وهو اسم
مشتق من يفعل اي المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل قوله اسم مشتق يشمل جميع اسماء المشتقات قوله من يفعل
يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع المعلوم قوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم الزمان والمكان والآلة
والعلم يخرج الفاعل بالقيد الاول يخرج به لكنه لما ذكر وجه اليه لتقدمه ليستقل كل قيد باخراج شيء
لا يقال لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان اشمل لان المفعول لم يرد بهذا القيد
تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثي بل اراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ لخفته
واصالته ترتيبه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا قيل به ليستمر لكثرة الثلاثي نحو مضروب ومجهول
وقد يجيء على وزن فعيل كعظيم وعلى وزن فعول كشكور وهو اي مضروب مشتق من يضرب بصيغة المجهول لانه
صيغة المعلوم لمناسبة بينهما اي بين المجهول والمفعول في الحركات والسكنات وعدد الحروف لان اصل مضروب
مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور وقيل من حيث انهما يتحدان الخ لم يستمع فيه علة قوله فادخل
الميم نحو وفي كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول اي زيد الميم لاسم المفعول مقام الحرف المنقول في الزايد بعد حذفه
مع ان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لتعذر زيادة حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي فصار مضرب
بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس مفعول الثلاثي المجرد بمفعول باب الافعال نحو مكرم وقيل حتى لا يتوالى
ضمتان ليس بينهما واو فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس المفعول بالموضع من الثلاثي مفتوح العين
نحو منصر ولو كسر يلتبس بالموضع من الثلاثي المكسور العين نحو مضرب ولو سكن التقى ساكنان فتعين الضم فصار مضرب بضم
الراء

بضم الراء ثم اشبع الضمة اي ضمة الراء لانعدام مفعل بضم العين في كلامهم بغير التاء كذا قال الفراء وانما
قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المسربة والمقبرة فصار اسم المفعول
مضروب ولما توجه ان يقال خص التغيير باسم المفعول من الثلاثي لدفع الالتباس دون مفعول باب الافعال والموضع
مع ان الالتباس يندفع بتغييرهما ايضا اجاب بقوله وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال ولو قال
دون مفعول باب الافعال لكان اوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ودون الموضع وان زال
الالتباس بتغييرهما ايضا حتى يصير اسم المفعول من الثلاثي المجرد مشابها في التغيير باسم الفاعل منه ايضا وتحقيق
هذا الكلام هو ان القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل
وقال يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما ارادوا حذف الهمزة في باب الافعال الى كون مفعوله
مفعل بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس فقصدوا تغيير احدهما لدفع الالتباس فغيروا مفعول
الثلاثي لما ثبت التغيير في اخته وهو اسم الفاعل من هذا الباب ايضا دون مفعول باب الافعال لعدم
التغيير في اخته وهو اسم الفاعل من هذا الباب ايضا والتغيير في اسم الفاعل الثلاثي من وجهين احدهما انه وان
كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف
فاعل الافعال والثاني ان الحركات فيه لكنه ليس كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما
في مفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الافعال اذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير ان
الميم اقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله يعني غير الفاعل من يفعل بفتح العين ويفعل بضم العين
الى باب فاعل بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الاصل او مضموما والقياس في مفتوح
العين فاعل بفتح العين وفي مضموم العين فاعل بضم العين فغير المفعول من الثلاثي دون مفعول افعل

ايضا اي كما ان علم الثلاثي لمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في انهما مشتقان من مضارع

الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما في شرح المفصل وانما غير مفعول

لانه لو بني على مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم انه اسم مفعول لافعل او لفعل فغير واسم مفعول

فعل ليتبين وكان الاول بالتغير بهذه الزيادة لقلة حروف في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه تقديرا

اذ اصل فوعل مكرم مؤكرم باتفاق وما زادوا واوا وافتح الميم تخفيفا الى هنا عبارة والطائفي في كيفية

بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بنائه من غير الثلاثي فقال وصيغته من غير الثلاثي المجرد

يجي على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ايضا فلا يفرق بينهما الا انه بفتح ما قبل الآخر اما لفظا او تقديرا

بمعنى ليتناول نحو مختار ومحاب نحو مستخرج بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعف في اضعف الشيء

اي جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف **فصل في اسم الزمان والمكان** اسم مشتق

من يفعل على صيغة المعلوم لمكان وقع فيه الفعل قوله اسم يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة وقوله المشتق

من يفعل يخرج غير مشتقات واسم المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان قوله فزيدت الميم

كما في المفعول لمناسبة بينهما الى اخره شاذ اي الكيفية بناء اسم المكان وتحقيقه ان الفعل يدل على المكان

بالالتزام فاشتق له بناء من لفظ الفعل جاريا عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف فرادوا الميم في اوله

مع ان العلة اولى امارة عليه كما في الحرف المفعول به امارة عليه وانما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول

وان اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك لان اسم المكان لما كان من اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل

فيكون وضعه على الاطلاق اي لا من حيث انه ملاحظة العمل فالشتق مما هو الاصل وهو المعلوم وتعين اسم الفاعل

للمعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما وكذلك قالوا ان اسم الفاعل يجري على المعلوم والمفعول يجري على

المجهول

المجهول باعتبار عملهما وكذلك قالوا ان اسم الفاعل يجري على المعلوم والمفعول يجري على المجهول

من المضارع لان ضمة الميم متعذرة والواو ما لتشبيه بالرباعي كدحرج ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد

في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي المفعول وصيغته من باب يفعل اي مما كان مضارعه مفتوحا

وهو بابان الثالث والرابع مفعل بفتح العين خلا انما بين بنائه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء

المفتوحة فالمذهب من يذهب بفتح الاول الخ فانه اي اسم المكان كالمصدر فيه اي في الشكل مطلقا

مع ان القياس الفتح نحو الموجل بكسر الجيم من يوجل بالفتح وانما كسر العين في المثال مع انه خلاف القياس

حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين زعما ان الميم من نفس بناء الكلمة لان ابدا عليه مثل جورب وانما

يجز ان يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب لانه اي جورب ليتخصص اسم المكان في لا من الزمان فبلبس المطابع

بما لمتخصص بالمكان ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بكسر العين لان فوعلا لا يوجد في كلامهم وهذا الدليل ليس بسديد

لان المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن ان وزنه فعلل مثل جعفر وهو ليس كذلك مع انه لم يكسر بل ابقى

على حالة الاولى ما ذكره المحققون من انهم كسروا العين في المعتل الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه

لان موعدا وموجل بالفتح وذكر انه قيل من الفرق بين الفتحة والواو متنفرجة بخلاف الكسر مع الواو ولان

الفتح اخف الحركات والكسر ثقيل فاستعمال الاخف مع الواو اخف من استعمال الثقيل معه انا نقول جاز ان يكون

للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها ايسر تماثلت بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة

افراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم وصيغة اسم المكان من باب يفعل اي مما كان عينه

مضارعه مكسورا وهو بابان الثاني والسادس مفعل بكسر العين خلا انما بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام

الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب الا من الناقص فانه اي اسم المكان منه بفتح العين فيه اي في الناقص مطلقا مع انه خلاف

القياس نحو مرمى بفتح الميم من يرمي بكسر الميم وانما فتح مع ان القياس ان يكسر فرارا عن توالي الكسرات الثلث
لان توالي الياء ثقيل لان الياء كسرتان لكنه كبما كسرتين والميم الذي قبلها كسر فيصير توالي الكسرات الثلث
ولا يضم الميم مع انه لا يلزم توالي الكسرات لثقل الضمة ولا يبنى اسم المكان من يفعل اي ما كان عين مضارعه
مضموما وهو باب الاول والخامس مفعل بضم العين مع ان القياس يقتضيه لثقل الضمة فتضم موضعه فيبنى مفعل
بالكسر ومفعل بالفتح فاعطي للمفعل بكسر العين احد عشر اسما لكون الكسر اقرب الى الضمة كذا قيل نحو المجزر لمكان
الجزر وهو نحر الابل والمطلع لمكان طلوع الشمس والمشرق لمكان شروقها والمغرب لمكان غروب الشمس ونحو انه
والمنبت لمكان النبات والمنسك لمكان النسك وهو العبادة والمفرق لوسط الرأس لانه موضع فرق
الشعر والمسقط الموضع السقوط فقال هذا مسقط رأسي اي حيث ولدت والمسكن لمكان السكون قال
الفراء قد روي مسكن ومسكن والمرفق لموضع المرفق وهو ضد العنف والمسجد وهو اسم للبيت المبني
للعبادة سجد فيه اولم يسجد فيه قال سيبويه اما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء اي بعض
هذه الاسماء كلها قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح في كله جائز وان لم يسمعه
وزاد بعضهم عليها المحشر بالكسر من هذا القبيل فكان اثنى عشر اسما فالاولى ان يكون منه لانه يحشر ويحشر
بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا والباقي من هذه الكلمات مضموم العين اعطي للمفعل بفتح
العين لخفة الفتحة وحاصل ما ذكره المص هو ان الفعل الثلاثي لا يخلو من ان يكون معتل اللام والفاء او لا يكون
كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما
فان كان مفتوحا ابقي الفتحة في اسم المكان على حالها وان كان مكسورا ابقي الكسرة ايضا على حالها ليكون اسم
المكان جاريا على مضارعه الذي يشتق هو منه في حركة عينه مع انه لا مانع ليمتنع منه وان كان مضموما لم يبق الضمة
على حالها

على حالها وان كان القياس ان يبقى لثقلها فوجب تبديلها تخفيفا وكان التبديل الى الفتحة اولى لخفتها فبدلوها
اليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل الا احد عشر كلمة فان الضمة
فيها تبدل الى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بانها شاذة ومعتل العين كالصحيح فيما ذكرنا هذا
اذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه
مفتوحا او مضموما او مكسورا كالموجل والموعد والموسم لانه لو فتح التبس بمثل جورب وعدم جواز الضمة ظاهر
لثقله وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما او مكسورا
كالمرمى فرارا عن توالي الكسرات واللفيف المعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا كالمطوى والموقى
واسم الزمان مثل المكان في كل ما ذكرنا من الاحكام لا تغير بوله فتعرف بانه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه
الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح للزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف
نحو مقتل الحسين رضي الله عنه وهو يصلح للمكان والزمان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرد واما ما عدا الثلاثي
المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمي كلها هنا على وزن اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج
وكذا ما عداه قال في الشرح المنفعل وما بني من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسما الزمان والمكان والمصدر
واسم المفعول على السواء في اللفظ فكانهم قصدوا مضارعة الفعل في الزنة فاجروه على وزن المفعول لكونه اخف
من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولان اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى فكان بمعنى لفظ المفعول
اقيس الى هنا عبارته والمص لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثي والاولى ذكره

فصل واسم الآلة

وهو اسم مشتق من يفعل على صيغة المفعول كما ذكر في اسم المكان للآلة اي يدل على الآلة اللغوية المفعول وهو ما يستعان به
في الفعل كالقلم للكتابة فكانه اسم مشتق من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية
بالآلة اللغوية فلا يتوجه ان يقال التعريف لاسم الآلة بالآلة دوري لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة وقد يطلق

اسم الآلة على ما يفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه اللبن وصيغته المطردة مفعل بكسر الميم وفتح
العين نحو مضرب ومفعل ومفتح اعلم ان اسم الآلة من الثلاثي الذي فيه علاج والفعال يأتي على مفعل كمنظر ومفعال
كمقراض ومفتاح ومفعلة كمكسحة فالاولان قياسيان والثالث سماعي والمص لم يذكر هذا الوزن
السماعي لعدم اطراده وفصل الثاني عن الاول لعدم شهرته بالنسبة الى الاول فكانت صيغة الآلة منحصرة
عنده في مفعل ومن ثمة قال ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة اسم الآلة يأتي على وزن مفعل قال الصرفيون
المفعل بفتح الميم والعين للموضع والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين
للمرة اي بناء المرة والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة اي لبناء النوع للحالة وانما عبر واعني النوع
بالحالة لان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل نحو انه حسن الركبة اي الركبة وكان
ركوبه حسنا يعني ان ذلك عادته في الركوب ومنقول هو حسن الطعمة اي كان ذلك الاكل موجودا منه وصار حالة له ...وصار حاله
ودينة العذر بالحالة في الاعتذار كذا قيل اعلم ان معنى قول الصرفيين ان الاوزان الاربعة المذكورة
تطلق على هذه المعاني الاربعة المذكورة لا ان المعاني الاربعة تنحصر اوزانها في هذه الاربعة اذ قد علمت ان وزن
للموضع اما مفعل بالفتح او مفعل بالكسر وكذا ان وزن الآلة اما مفعل بفتح العين او مفعال او مفعلة كما اشرنا اليه
وكذا ان وزن المرة اما فعلة بفتح الفاء او فعلة بكسرها او فعلة بضمها وذلك ان الفعل الثلاثي الذي يراد
بناء المرة منه اما ان يكون في مصدره تاء كنشدة وكدرة او لا فان كان الثاني فالمرة منه على فعلة بالفتح
كضربة وان كان الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق القرائن
كنشدة واحدة وان لم يعتد بمثل الواحد كان مصدرا مستعملا ولذا قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة
لانهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس اتية ولقية بفتح اولهما وكذا
ان وزن النوع اما فعلة بالجر كما مر في الثلاثي وكذا في الفعل الثلاثي الذي يراد بناء النوع منه اما ان يكون في مصدره تاء او لا فان كان
الثاني

الثاني فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وان كان الاول فالنوع على مصدره المستعمل ايضا كنشدة وكدرة
ودرجة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا واما اذا كان غيره فان كان في مصدره
تاء فالمرة والنوع على وزن مصدره مزيدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة على المستعمل والفارق القرائن
ايضا نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة كذا في شرح شافية التصريف فكسر الميم في اسم الآلة للفرق
بينه وبين اسم الموضع ولم يضم لئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر في الموضع لان الموضع اكثر استعمالا
بالنسبة الى الآلة والفتح اخف والاخف اولى لما كثر استعماله ولان زيادة الميم في موضع الحكاية المفعول والميم مفتوحة
فيه فيزيد في الموضع مفتوحا فبقي الكسر للآلة للفرق ويجيء اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو
مقراض من قرض بمعنى قطع من باب ضرب جمعه مقاريض ومفتاح جمعه مفاتيح وان قلت بالقصر فجمعه مفاتح
ويجيء اسم الآلة مضموم الميم والعين نحو المسعط وهو الاناء الذي يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح
الدواء يصب في الانف والمنخل وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال الذي يخرج به النخالة من الدقيق
والمنخل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لما يدق به وقال سيبويه هذان اي المسعط والمنخل من عداد
الاسماء كاسم الآلة الذي اشتق من الفعل يعني ان سيبويه المسعط والمنخل لهذا الوعاء يعني المسعط
اسم للاناء الذي يجعل فيه السعوط خاصة والمنخل اسم للغربال الذي ينخل به وليس شيء منها بآلة مشتقة
من الفعل جارية عليه وكذا اخواته اي كل ما يجيء بضم الميم والعين من المدق والمدهن والموضعة
فان قلت ما الفرق بين كون تلك الاشياء اسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت ان المدهن
مثلا اذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء الذي في الاصل للدهن سواء كان فيه
دهن او غيره فلا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغيره حتى لو كان الدهن في ملعقة او جلدة او كاعدة
يصح اطلاقه عليه [illegible]

فيه تاء او لا كذا قالوا **الباب الثاني** من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب في المضاعف وانما قدم المضاعف

هذا الباب على المهموز لغربه من الصحيح بالنسبة الى المهموز اذ ابدال العلة من احد حرفي المضاعف قليل

وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شايع حتى كان المهموز من المعتل في التخفيف والتليين ولما كان مقدما

على المهموز وهو مقدم على سائر الابواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم المفعول من ضاعف ومعناه لغة

ما يزاد عليه مثله فيصير مثلين او اكثر قال الخليل ان التضعيف ان يزاد على اصل الشيء فيجعل مثلين او اكثر

وكذلك الاضعاف والمضاعفة واما معنى الاصطلاحي فقال الزنجاني وهو من الثلاثي المجرد

والمزيد فيه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين كمدّ واعدّ ومن الرباعي المجرد والمزيد فيه هو الذي فاؤه

ولامه الاول من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل ولا شك ان تعريف القسمين يشملان

الصحيح والمعتل نحو ودّ وحيّ وقول بعضهم خصوا القسم الاول بالصحيح فقالوا المضاعف من الثلاثي

ما كان عينه ولامه صحيحين من جنس واحد والرباعي ما كان فاؤه ولامه الاول وعينه ولامه الثانية من جنس كعدد وبلبل (لا مسلم)

فمثل ما ربحت تجارتهم لا تسمى مضاعفا بل تسمى مدغما وكذا مثل الرحيم ومثل علّة والي وكذا كل كلمة اجتمع

فيهما حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عينا ولاما نحو اجلوذ وكان احدهما لاما والآخر لا يكون

عينا او بالعكس نحو حمرّ واحمارّ واقشعر ونحو قطع واعلم ان المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء اي الف

يطابق بعضه بعضا ولان فاؤه مطابق لامه الاولى وعينه مطابق للامه الثانية ولم يمكن فيه

الادغام للفصل بين الاثنين ويقال له اصم لشدته الاصم من به وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي

فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي فمعنى

قوله لشدته شدة المضاعف عند النطق به والاصم الحجر الصلب المصمت اي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه

بل هو مكوّر ذو جد والمضاعف كان مشددا في الاغلب لا سيما المضاعف الثلاثي فيسمى مضاعفا بهذا الوجه ... لقوله لشدته ... مطلقا

ان قيل ... الثاني ... المضاعف من ... الرباعي ... ذ لم ...

حق التسمية في بعض منه ومثل ذلك شيء كثير وربما يلحق بالمضاعف من الرباعي بالمعنى الاصطلاحي كان المضاعف

من الثلاثي لا يسمى مطابقا ولا يقال له الصحيح مع ان حرفه الحروف الصحيح لعروض احد حرفيه حرف علة

ولهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل في نحو تقضى البازي اي انقض اصله تقضض فلما اجتمع فيه

الضادات قلبت الاخيرة ياء لانه محل التغير آخر الكلمة لا يقال ان حرفي التضعيف بما قبل على اصله

اصلها اذ الضاد في تقضض مشدد لانا نقول قد عرفت ان حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب

ههنا هو لام الكلمة واما اول الضادين اللتين فعين الكلمة والاخرى زائدة وكذلك املت املى اصله املّلت

وهو اي المضاعف من الثلاثي يجيء من ثلاثة ابواب من الستة المذكورة من الابواب لاختلاف حركاتهن في الماضي

والمستقبل كثيرة فهي دليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء نحو سرّ يسرّ اصله سرر يسرر بفتح العين

في الماضي وضمها في المستقبل ونحو فرّ يفرّ اصله فرر يفرر بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر معناه هرب يهرب

وعضّ يعضّ اصله عضض يعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة

بالكسر فانا اعضّ بالفتح وقال ابو عبيدة عضضت بالفتح لغة ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين

فيهما الا قليلا نادرا لا يقاس عليه نحو حببت بحبّ حبا يعني ان اصله حبب يحبب بضم العين فيهما ثم

اسكنت وادغمت والدليل عليه ان بنى فاعله على فعيل لان فعيلا انما يجيء من مضموم العين فيهما والبه اشار

بقوله فهو حبيب كذا قيل وفيه ضعف اذ الحبيب ههنا بمعنى المحبوب ولو سلم فلا يختص فعيل بهذا الباب

بل يجيء من غاب اعلم ان حببت يجيء من باب الثاني ومن الرابع في الصحاح حببته بالكسر وقد حببت بالكسر

اي صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الفراء وجاز فتح الحاء وضمها في حبّا في الصحاح قولهم حبّ

بفلان قال الفراء معناه حبب بفلان بضم الباء ثم اسكنت وادغمت في الثانية وقال ابن ... في قول ...

ومن المضاعف قوله تعالى قد افلح من زكاها وقد خاب من دسيها وانما ابدلت الياء الثانية الفاء فيقع نقل التضعيف والمالحق الضاد الثانية بالابدال لثقل التضعيف انا ننشاء منها فهو اجري طرق اولا نظام الفعل فهو نحو العوارض والتغيرات والابدال نوع من التغير واللام او هما حسي ... الكتب

جحت عضوب وحري بتجنب وعدت عواد دون ذلك تشعب اذا جنب بالضم فلو غم ونقل الضمة الى الحا لانه مبدج

انتهى ولب يلب لبا يعني ان اصله لبب يلبب بضم الباء فيهما ثم اسكنت وادغمت والدليل عليه انه يبنى فاعله

على فعيل اليه ويشار اليه بقوله فهو لبيب اعلم ان لب يجيء من الباب الرابع ايضا فتح يجيء مصدره على فعالة

بالفتح في الصحاح وقد لببت يا رجل بالكسر تلب لبابة اي صرت ذا لب وحكى يونس الجبيب لببت بالضم

وهو نادر لا نظير له في المضاعف انتهى والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث الا لكون اصلا ولما كان المضاعف مما

يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفية لحوقه ولشرطه فقال واذا اجتمع فيه اي في المضاعف حرفان من جنس واحد

او متقاربان في المخرج يدغم الحرف الاول في الحرف الثاني ان لم يمنع مانع لثقل المكرر وذلك اذا اجتمع

في كلمة واحدة فان متجانسين ولم يدغم الاول في الثاني يشتغل اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا المخرج مرة

اخرى نحو قود ومود فاستثقلوا ان يزيلوا السنتهم عن شيء ثم يعيدوها اليه اذ في ذلك كلفة على اللسان ومشقة

يشبه مشي المقيد الذي يضع احدى قدميه في الموضع ويرفع عنه الاخرى وهو شاق ثم لما لغة الملالوف فاذا

ادغم زال ذلك الثقيل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة الادغام فانهما يصيران بدخلهما كحرف واحد

فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة لا بد ان يكون الاخر اي متزنا امتدوا امددت مددنا واذ قد علمت سبب الادغام

في المتجانسين فقس عليه في المتقاربين اذ مخرجهما وان كان متغايرين في نفس الامر لكن بعد انتقال

اللسان من مخرج احدهما الى مخرج الاخر لا انتقال من مخرج ثم اليه لقربه منه ومقاربته له نحو اذ ذكر لكن اذا ادغم

فلا بد من تماثل بقلب احدهما الى الاخر والعكس فقلب ولهما الان بعرض عارض كما ستذكر ان شاء الله تعالى

قوله نحو اخرج شطاه وقالت طائفة مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وانت تعلم ان الحرفين المتجانسين

لسين اذا كانا في كلمتين نحو عادوني ... ثم البسي ... الطلبنيين ولا يجوز الطلبنيين مضاعف فضلا عن المتقاربين في كلمتين المتقاربين

من المخرج

في المخرج بهذين المثالين لا يلايم قوله واذا اجتمع فيه حرفان الى اذ الضمير البارز في فيه راجع الى المضاعف

ولما كان اجتماع الحرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الادغام وجب علم ما يعرف به المتقارب من المتباعد

وذلك انما يكون بتعريف مخارج الحروف فيقال اذا اردت ان تعرف مخرج حرف سكنه وادخل عليه همزة

الوصل ثم تلفظ به فانظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمه مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان اجمال

لا يسمن ولا يغني من جوع وان اردت التفصيل فاستمع بما نتلو عليك اعلم ان الحروف الواقعة في لغة العرب اصولها

تسعة وعشرون حرفا وان كان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والا فلكل

حرف مخرج على حدة والا يلزم تماثل الحرفين لان مخرج الباء مثلا لا يخرج منه الا الباء ومن مخرج التاء

بعينه لا يحصل الا التاء فلا بد ان يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف

المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية تقاربهما فحصل خمسة عشر مخرجا وموضع هذه المخارج اربعة الحلق

والفم والشفتان الاول في مخارج الحلق وهي ثلثة اقصاه واوسطه وادناه وحروفه سبعة فالهمزة والهاء

والالف في اقصى الحلق لكن لا يعين مخرج الهمزة بل منها آخر من مخرجها من جانب الفم والالف اليه في اقصى الحلق

لكنه يصاقر عنهما اي جانب الفم لكن يقرب بعضها بعضا فعدوها مخرجا واحدا باعتبار المقاربة في حكمه خمسة عشر

والعين والحاء المهملتين من وسط الحلق على الترتيب الاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء

المعجمتين من ادنى الحلق على الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فالمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلثة مخارج

نظرا الى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخارج والثاني في مخارج الفم وهي عشرة اولها مخرج القاف وهو من اقصى

اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى وثانيها مخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط بين وسط

اللسان وبين وسط الحنك الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة اول حافة اللسان ... الاضراس وخامسها مخرج اللام ما دون طرف اللسان ... ما ينتهي طرف

منتهى مخرج

ثم مخرج الكاف وهو اسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الاعلى

وما فوقه من الحنك وليس بها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفيه لكنه من خرج مخرج

اللام من جانب خارج الفم وليس بها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك كما له لكنه منه فهو من مخرج الراء من

جانب خارج الفم وتاسعها مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق من طرف اللسان واصول الثنايا

وعاشرها مخرج الصاد والزاي والسين مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وحادي عشرها مخرج الظاء اي بالطاء

المشالة المعجمة والثاء بثلث نقط والذال المعجمة مما بين طرفي اللسان واطراف الثنايا وهذه المخارج العشرة من الفم

يتلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء اي باطن الشفة السفلى واطراف

الثنايا العليا الرابع مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم وجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير كما رتبها

سيبويه ووافقه ابو الحسن عليه واذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت ان اي حرف يوجد مع اي حرف في المخرج هذا هو التقارب

في المخرج وقد يتقارب الحرفان في الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم احدهما في الآخر بهذا الاعتبار ايضا وان لم يتقاربا

وان لم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء ولما ذكر انه اذا اجتمع حرفان متجانسان او متقاربان يدغم

الاول في الثاني وجب عليه ان يبين الادغام فقال الادغام وهو في اللغة ادخال الشيء في غيره يقال ادغمت

اللجام في فم الفرس اي ادخلته فيه وفيه لغتان ادغام بالتخفيف وادّغام بالتشديد وهو من عبارات الكوفيين

الادغام افعال وهي عبارات البصريين الادغام افتعال وقد قصر ائمة العربية على ادخال الحرف في مثله

او مقاربه وتعريف صاحب الكشاف بانه البات اللافظ الحرف الواحد اللبث الكث والانطاق في مخرجه

مقدار البات الحرفين في مخرجهما تعريف باللازم لان المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة الحرف

واحد قد البث في مخرجه مقدار البات الحرفين لكن باعتبار ان الحرف اذا ادخل في مثله ونطق معه دفعة كان

كانه نطق بحرف واحد لكنه بالبات في مخرجه مقدار البات الحرفين وان كان الملفوظ في الحقيقة حرفين وهذا غاية

ما يتكلف

ما يتكلف في توجيه هذا التعريف كذا نقل عن جار الله العلامة الزمخشري وقيل الادغام اسكان

الحرف الاول وادراجه في الثاني يقال ادرجت الكتاب اي طويته للاغفال لان قوله اسكان الاول يعني شامل

لنحو مد مصدرا فان اصله مدد بسكون الاول فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن محال لانا نقول المراد

اسكان المتحرك للادغام علم ان ابقاء الساكن بحاله بالطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول اسكانه

ان كان متحركا وابقائه ان كان ساكنا وانما اسكن الاول ليتصل بالثاني اذ لو حرك لم يتصل به لحلول

الفاصل وهو الحركة واما الثاني فلا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره

كذا قيل المدغم على صيغة المفعول هو الحرف الاول وانما سمي به لادغامك اياه والمدغم فيه وهو

الحرف الثاني وسمي به لادغامك الاول فيه حرفان في اللفظ في كلمة كانا او في كلمتين هذا الظاهر

اذا عرفت الادغام بالتعريف الثاني واما اذا عرفت بالتعريف الاول ففيه تامل وحرف واحد

في الكتابة اذا كانا في كلمة نحو مد او حرفان في اللفظ والكتابة كالرحمن بيني لان لفظه رحمن

خمسة حروف في اللفظ واربعة في الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا

التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في الكلمة قلة وكثرة وانما قلنا

اذا كانا في كلمة لانه اذا كانا في كلمتين كانا حرفين في الكتابة ايضا نحو تمار بحت تجارتهم

ونحو الرحمن والليل واللفظ والله والدم واما نحو لفظ والله والمحم فقد اجتمع فيه امثال الصورة فانه

الكلمة وثانيها لام التعريف وثالثها لام الجار فادغم لام التعريف في فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا

في الكتابة وان لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلثة لامات كتابة وتنزيلا للمخارج منزلة

الداخل بالقياس الى اللام الجارة قوله اجتماع الحرفين المتجانسين او المتقاربين على ثلثة اضرب

ان يكون متحركين في كلمة يجب فيه الادغام والعلة في وجوبه انك اذا قلت مدد ونطقت بالحرفين دفعة

واحدة كان اخف من نطقك مدد باظهار الحرفين وهذا لعدم الاستراحة فيه ولان زمان الحركة مع زمان المدغم

اقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما اقل زمانه اخف مما كثر زمانه كذا حققه ابن الحاجب واما

قولهم جنب البلد اذا كثر جنابه وقطط شعره اذا اشتد جعودته بفك الادغام فيهما فشاذ يجيء به

لبيان الاصل الا في الالحاق اي في الكلمات التي زيد فيها احد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها

فعلا كان او اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم نحو قردد اصله قرد فزيد للالحاق

بجعفر دال فصار قردد وادغام بوعم حتى لا يبطل الالحاق يعني ان الالحاق صناعة لفظية يلزم

فيها المساواة بين الملحق والملحق به حرفا وحركة وسكونا فلو ادغم الملحق زالت المساواة المذكورة

وبطل الالحاق وانما قلنا انه صناعة لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق معاملة

الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال

جعافر وجعيفر ولا شك في انه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو ادغم فات موازنته للملحق به

فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله والا وزان مجرور معطوف على الالحاق اي يجب

الادغام في الكلمة التي اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان الا في الاوزان التي يلزم الالتباس

فيها اذا ادغم فانه لا يدغم فيها مع انه اجتمع فيها حرفان متحركان متجانسان نحو صكك وهو تقارب

عقبي رجل العروس وسرر وهو بضمتين جمع سرير وطلل وهو ما شخص من اثار الديار وجدد وهو بضم

الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحمار حتى لا يلتبس بصكك بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي

وسرر بضم السين وتشديد الراء جمع سرير وطل وهو المطر الضعيف وجد بوزن سر وهو بئر في الطريق

بين ... زال محاله

زال الالتباس به لان القسم الثاني اكثر استعمالا فالخفة اولى به ومما لا يدغم عند بعضهم

متحركان اذ لو ادغم التبس

للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان اذ لو ادغم التبس بنقل

الحركة التاء الاولى اذا نقلت الى القاف استغنى عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم انه

ماض من التفعيل او من الافتعال كما سيجيء ولا يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع انه

اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان لانهم كرهوا وجوب الادغام فيما لم يلزم وقوع تاء اخرى

بعدها وانما فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين فلهذا لم يلزم الادغام ولذلك اجتمعوا الى

الحذف اذ الادغام يحصل قدرا من التخفيف فلما كرهوا عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف تحرزا

عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا احدى التائين كما ذكر حققه ابن

الحاجب وقيل لم يدغم تتباعد وتتنزل حتى لا يلتبس بالماضي لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتباعد

واتنزل لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام او مضارع همزته للوصل وما لكن مظنة ان يقال

اذا لم يجز فيها الادغام في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل رد وفر وعض

للالتباس ايضا اذ لم يعلم انه مكسور العين او مفتوح العين فاجاب بقوله ولا يلتبس في مثل رد وفر وعض

اي لا يقع الالتباس فيها لان كل واحد منها اي باب هو لانه رد يعلم من يرد بضم الراء اذ اصله يردد بالفتح

لان ما يكون عين مضارعه مضموما لا يخلو اما ان يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر او مضموما

نحو حسن ولا يمكن هاهنا ان يكون الماضي مضموم العين ايضا لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل

بضم العين فيهما الا حبب لبث كما مر فتعين ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام

وكذا ايضا يعلم من يفر بكسر الفاء ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما

بكسر العين فيهما فتحتين الفتح في الماضي وعض يعض بعضهم من بعض بالفتح ان اصله عضض بالكسر
الكسر لان المضاعف الكثر في الماضي ولا يدغم حيي بكسر العين في بعض اللغات ويدغم في بعض
لكنه جوازا والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين حتى لا يقع الضم
الثقيل على الياء الضعيف في يحيي يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو ادغموا في الماضي
لزمهم ان يدغموا في المستقبل ايضا طردا للباب واذا ادغموا فيه لم يكن بد من تحريك الياء بالضم
لان الياء المدغم فيها لا بد وان يكون متحركة وهو مرفوض عندهم واستدل بعضهم بهذا الدليل
على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المص وبعضهم على عدم وجوب الادغام فيجوز الادغام وتركه
وكلا النظرين صحيح تدبر وقيل انما لم يدغم حيي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة
اي غير ثابتة في الكلمة دائما لانه تسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا فاسكنت الثانية ثم بنقل
ضمتها الى الياء الاولى بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان وهما الياء والواو فحذفت الياء لان الواو
علامة الجمع فصار حيوا وفيه اعلال اخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتقى
ساكنان فحذفت الياء لما ذكر ثم ضمت الياء الاولى لاجل الواو وكذا قيل وتنقلب الفا تارة اخرى لتحركها
وانفتاح ما قبلها نحو يحيى اصله يحيي بضم الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم يكن ثابتة في الكلمة
دائما لم يكن مدغما فيها لا في ماضي ولا في المضارع والضرب الثاني من الضروب الثلثة ان يكون الحرف الاول
ساكنا والثاني متحركا يجب فيه الادغام ضرورة اي اضطرارا لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول منهما
ساكنا ففيه عمل واحد وهو الادغام لا غير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كانا
متحركين فان فيهما عملين اسكان الاول والادغام واعلم ان ما ذكره المص ليس على اطلاقه بل هو مبني
على الغالب او بيان بالنسبة الى ذات المثلين مع قطع النظر عن مانع خارجي وذلك لان الهمزتين
اذا اجتمعتا لا يدغم احديهما في الاخرى وان كان الاولى منهما ساكنة لثقلهما فيقال اقرأ بكر الادغام [illegible] فانه

فانما يدغم [illegible] اشتهر قول سيبويه الذي ما ليس فيهما ادغام في قولهم قراء ابو كرم ابا بك
لان حالهم يفعلا موضع العين وكذا الالف لا يدغم في مثله لانه ساكن ولا يدغم ساكن في الساكن ولو حركت
لخرجت عن كونها الفا ايضا يمتنع الادغام في الالف مطلقا اذ لا يتصور ان يكون مدغمة في شيء من الحروف
ولا ان يدغم فيها غيرها اما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من اللين واما امتناع كونها مدغما
فيها فلان المدغم فيه لا بد وان يكون متحركا والالف لا يكون الا ساكنة وكذا لا يدغم في مثل قوول مجهول
قاول مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان اولهما ساكنة للالتباس لانه لو ادغم وقيل قول لم يعلم
انه هو فعل بتشديد العين او فوعل مجهول فاعل فرد بعد اصله وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما وفي يوم وان اجتمع
فيه حرفان من جنس واحد اولهما ساكنة لانهم كرهوا الادغام فيه لانه يؤدي الى الالتباس من زوال المد الذي حصل صيغتهما
في هذا المحل لان الواو والياء من حروف المد وابقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت ان ما ذكره المص ليس على
اطلاقه نحو مد مصدرا قوله وهو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مدا مصدر لا فعل
ماض لانه لو كان فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الاول
بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة الى ان مدا مصدر لا فعل اذ يحتمل ان يكون
العين فيه متحركا او ساكنا قلت يعلم بالاعجام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى
بقوله نحو مد يعلم بالاعجام ايضا ان مدا ههنا مصدر وايضا الاعجام متروك كثيرا فلا اعتبار به لانا نقول لو طرح
هذا القول واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تفقد الاعجام زيادة التفات فلذا قيل على وزن فعل يلزم
تفقد الاعجام لزوما واضحا ويحفظ فلا يترك فيفيد الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن [illegible]
والضرب الثالث من ضروب الثلثة ان يكون الحرف الثاني ساكنا سكونا لازما ويكون الاول متحركا نحو مددت وظللت
ولا ادغام فيه اي في هذا الضرب الثالث [illegible] الادغام [illegible] الثاني [illegible] لا يمكن الا بتحريك الثاني

نسخة لو قال على وزن فعل بسكون العين لحصل المقصود

الالتفات نسخة

في مثل مردن وظلت اذ لا يكون ما في ضمير الفاعل متحركا الساكن كما ترى ولكن اذا لاقت في كلمتين نحو فقل لكم وهو كالمحكي في الاول

متحركا والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع الادغام لما ذكرنا من عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني

وقيل انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لانه لا بد في الادغام من تسكين الحرف الاول

ليمكن الادغام فيجتمع حرفان ساكنان فتقرأت عن ورطة الورطة الهلاك وقال ابو عبيد اصل الورطة

ارض مطمئنة لا طريق فيها وتقع الى ورطة اخرى المراد من الورطة الاولى عدم الادغام للتعليم ومن

الثاني اجتماع الساكنين وقيل انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لان الادغام انما هو للخفة

وهي حاصلة بدون الادغام لوجود الخفة المطلوبة بالساكن الثاني وتحصيل الحاصل محال وانما توجيه يقال

لا نسلم انه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وانما يكون ذلك ان لو لم يكن خفة الادغام

اقوى من خفة السكون وهو ممنوع فاجاب عنه بقوله مع عدم شرط صحة الادغام وهو تحرك الثاني يعني ان علة امتناع

الادغام في مثل ما ذكر مجموع الامرين المذكورين لا الامر الاول فقط وفيه ما فيه ولكن يجوز الحذف اي حذف احدى

المثلين تخفيفا في بعض المواضع مع امتناع الادغام ووجود الخفة بالساكن نظرا الى اجتماع

حرفين متجانسين مع ان القياس ان لا يحذف كما لا يدغم نحو ظلت بفتح الظاء المعجمة وكسرها اصله ظللت بفتح اللام وكسر اللام

الاولى ظللوا لا بالضم اي علمت بالنهار دون الليل فحذفت اللام الاولى لتعذر الادغام وحذف اللام اما مع حركتها فبقي الظاء

مفتوحا واما بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهي الكسرة فيكون مكسورا وكذا احست اصله احسست فحذف السين الاولى اما مع حركتها

او بعد نقل الكسرة الى ما قبلها فيجوز للفتح والكسر في الجيم ايضا وانما حذف الاولى دون الثانية لان الادغام في الصورة في حذف

الاولى ظنا منهم انما حذفوا اما كانوا يدغمونه حوا اما اختار والبعض بعضهم قالوا حذف الثاني اولى لان الثقل انما حصل منه اي من احسست

اصله احسست فحذف احد السينين كما يجوز القلب اي يجوزوا الحذف احدى المثلين في بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها اي قلب بعض

البازي اصله تقضض كما مر وعلم اي علم حذف احدى المثلين تخفيفا قرن بوزن كتابة من قر وقرن بكسر القاف وهو من الجماعة

التاسع

التاسع هو نكة فخم لمن الفراز حال في فتحها وقرن يعني ان كون هذه القراءة على حذف احدى المثلين انما هو

على تقدير كون قرن من قر يقر وقرا من القيافة وهو مضاعف واما على تقدير كونه من قر وقار من الثانية فلانه مثال لا مضاعف

فلا يكون مما نحن فيه اصله اي اصل قرن بكسر القاف اذا كان من القرار اقررن بوزن اضربن اذ المضارع تقررن

بكسر الراء الاولى فحذفت حرف المضارعة واجتلب همزة الوصل كما هو الاصل في اخذ الامر فصار اقررن فحذف الراء الاولى

تخفيفا كما حذف احد المثلين في مثل ظلت واحست تخفيفا فنقل حركتها التي هي الكسرة الى القاف الحذف قبل نقل

الحركة سابق لكن نقل الحركة قبل الحذف شايع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس

اذ لا امتناع في ذلك فلا يرد ان يقال الحذف في قوله فنقل يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء للتعقيب وهو

ظاهر البطلان ثم حذفت الهمزة المجتلبة لانعدام الاحتياج اليها لتحريك القاف بالكسرة فصار قرن وقيل

ان قرن بكسر القاف ماخوذ من وقر يقر وقارا كموله تعو وغاف في جزاء وقاف الوقار الحلم وهو مثال من الباب الثاني

لا مضاعف فلا يكون هذه القراءة من حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لانتفاء الاحتمال في قرن بضم

بفتح الامر واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من القر بالمكان بفتح القاف وهي اي قر بالفتح لغة في اقر بالكسر

على صيغة المضارع المتكلم وحده في الموضعين والقرار في المكان الاستقرار فيه وحاصله ان قرن مضاعف

يجئ من الباب الثاني كما مر من الباب الرابع ايضا مع اتحاد المعنى فيهما فاذا كان من باب الثاني فالامر منه اقرر بكسر الراء

نعم لما خففت بالحذف والنقل بقي قر بكسر القاف فيكون مشابها للامر من وقر يقر في اللفظ فاذا قلت قر بكسر القاف

احتمل ان يكون من القرار ومن الوقار فلم يتبين كونه من المضاعف الذي نحن فيه واما اذا كان من الباب الرابع

فالامر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فتعين كونه مضاعفا لان وقر لا يجئ من الباب الرابع

والثالث حتى لا يكون القاف مفتوحا فيكون اصله اي اصل قرن بفتح القاف اقررن بفتح الراء الاولى فنقل فتح الراء

الى القاف فالستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما في ظلت فصار قرن بالفتح وجميع ما ذكر
المص من الوجوه الثلثة في قرن مذكورة في الصحاح في وقرن هذا اى كون الادغام ممتنعا عند كونه
الثاني من المثلين ساكنا اذا كان سكونه اى سكون الثاني من المثلين لازما اى غير منفك عنه مثل ظللت ومددت
واما اذا كان سكون الثاني عارضا اى ثابتا بحال دون حال يجوز الادغام وعدمه نحو امدد ثم للمخاطب
بفك الادغام ومد امر اليه بضم الميم وبفتح الدال اصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم للادغام فاستغنى
عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح للخفة اى لخفة الفتح ومد بضم الميم وكسر الدال لان الكسر الاصل في تحريك الساكن
كما مر ومد بضم الدال والميم للاتباع اى لاتباع حركة الدال الاخيرة لحركة العين وقد جاء في مد الحركات
الثلاث هذا اذا لم يلي بعده شيء واما اذا كان بعده هاء او حرف ساكن فالكسر لازم مثل مد القوم ومد
القوم واذا كان بعده الواو وياء المؤنث فالفتح لازم نحو مدوا ومدها واذا كان واو او ياء المذكر فالضم لازم
نحو مدوه وكذا عضه وفره وفر بكسر ياء المذكر نحو مده كذا قيل ومن ثمه اى ومن اجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز
فر بضم الراء لعدم الاتباع لان فر من الباب الثاني فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتاتى ضم الراء للاتباع
واما فر بفتح الراء وكسرها فيهما وافرر بالادغام فجائز على قياس ما مر فان قلت يفهم من هذا الكلام
ان الامر سكونه عارض وقد مر ان الامر عند البصريين مبني على السكون الاصلي لعدم مناسبته الاسم والاصل لا يكون
عارضا قلت ان بني تميم يدغمون في نحو لم يمدد لكون سكون ثاني المثلين عارضا وينزلون الامر منزلته في الادغام
اذ الامر ماخوذ من المستقبل فكان الامر فرعه والمستقبل فرع له فيكون سكون الامر عارضا كالمجزوم وان كان عند
البصريين مبنيا فاجرى الامر مجرى المستقبل في الادغام اعتبارا لحمل الفرع على الاصل فيقال مد كما يقال لم يمد
كذا ذكره ابن الحاجب ولا يجوز الادغام في مثل امددن اى لا يجوز الادغام في الامر اذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا
لا يجوز الادغام في الماضي اذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك واي لم نقل امددن نحو مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما

مددتن

مددتن مددت مددنا لان سكونه مثل الثاني في نحو ذكرتهما وفيما ذكرناه ابدا لازم لا عارض
فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد وبين مثل مددت على مذهب بني تميم مع ان سكون الدال
في مددت عارض لعروض السكون في لم يمدد وامدد ومع هذا لم يدغم قلت ان السكون في مددت
وان كان عارضا لكنه لا ينفك مع تاء الضمير فكانه لازم وفي لم يمدد يفرق عند زوال الجزم وامدد
منزل منزلته فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمدد فكما ان ذلك لازم عند تحرك اللام
قلت التاء منزلة منزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والى لم كلمة مستقلة فلذلك
فرق بنو تميم بينهما فادغموا في نحو لم يمدد وفيما ينزل منزلته من الامر ولم يدغم احدهم مثل مددت
وظللت وامددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك الا في شذوذ ردتن كذا ذكره
في شرح طائفة التصريف واذا علمت ذلك فاعلم ان تحريك الثاني في مثل لم يمدد وامدد للادغام
نظرا الى عروض سكونه لانه في جزمه والا لسكونه لان هذه الحركة انما هي لاجل الادغام فتكون عارضة لسكونه
والحركة العارضة كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لتبلون بحجي وان يحيى فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة
والسكون كلاهما عارضين معا في شيء واحد في حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين باعتبارين
فان السكون في مثل لم يمدد عارض باعتبار اصله يمدد بالرفع فالسكون عند دخول الجازم عليه ثم
حرك بعد هذا السكون لاجل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة
الى السكون الحاصل له بالجازم ومعنى اعتبار الاصل في مثل لم يمدد انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه
متحركا في الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها ويدغم بها من غير تحريك جديد واذا اتضح الحال عندك
في مثل لم يمدد اتضح الامر في الامر ايضا اذ قد عرفت انه منزل منزلته بهذا فاعلم ان سكون الوقف كالحركة اى عارض
لا اعتداد به فلا يمنع الادغام ونحو في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة اى اذا اتصل به نون التاكيد المشددة مثل مدن وان

بضم الجيم وفتح الدال فيهما ممدن بضمتين وحذف الواو واكتفاء بالضمة ممدن بكسر الدال وحذف الياء اكتفاء
بالكسرة ممدان امددنان وبالخفيفة اي تقول في الامر من المضاعف بالنون الخفيفة ممدن
بضم الجيم وفتح الدال ممدن بضمتين وحذف الواو ومدن بالكسر وحذف الياء واسم الفاعل
في المضاعف ماد اصله مادد بوزن ضارب فادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها وكذا مادان
مادون مادة مادتان مادات ومواد واسم المفعول ممدود واصله بغلبة الادغام لان الواو متوسط بين المثلين
فيمتنع الادغام واسم الزمان والمكان ممد بفتحتين اصله ممدد بفتح الجيم والدال الاولى فنقل فتحة
الدال الى الجيم وادغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات واسم الآلة ممد
بكسر الجيم الاولى وفتح الثانية اصله ممدد بكسر الاولى وسكون الثانية وفتح الثالثة ثم ادغم فصار ممد وكذا ممدان
ممدون ممدة ممدتان ممدات والمجهول من الماضي مدا بضم الجيم وفتح الدال اصله مدد فادغم ومن المضارع
يمدان بضم الياء وفتح الجيم اصله يمددن فادغم ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال حرف من حروف
اثبت ذز سشص ضطظوي اذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء الافتعال
اما بجعل التاء من جنس الفاء كما سيجيء او بالعكس كما ستعرف وجاز ايضا تركه لكن لا في كلها اذ في بعضها لا يجوز البيان
سيما في اذ فان الادغام فيه ضروري وستطلع على تفاصيلها ففي تقتضي المص بجواز الادغام من غير تفصيل
مسامحة اعتمادا على ما سيجيء من تفصيل مقدمة اعلم انه كما جاز الادغام اذا تقارب الحرفان في المخرج
نظرا الى منع المقاربة وان لم يتجانسا فكذا جاز الادغام اذا تقاربا في المخرج وذلك الصفة مثل الهمس
والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك في صفة من الصفات اللازمة لها نظرا الى منع
المقاربة وان لم يتجانسا او يتقاربا والحروف باعتبار الصفات تنقسم الى ثمانية عشر صنفا بعضها

مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه وهذا الانقسام
ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها متداخلة فيما بالحروف حتى ان الحرف الواحد
يقع في صنفين منها او اكثر بحسب ما يعرض له من الصفات كالطاء فانه قد يعرض
له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية اذا
علمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر الذي ذكرها المص بقوله الثد ذز سشص ضط
ظوي اذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها مجانس التاء
الافتعال وبعضها مقارب لها في المخرج وبعضها مقارب لها في الصفة ورتب
لها اربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى فقوله نحو اتخذ خبر مبتدا
محذوف تقديره مثال ما ذكر من التاء اتخذ وهو شاذ اي خبر مبتدا محذوف تقديره وهو شاذ
يدل عليه عطف قوله ونحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه ان اتخذ من الاخذ
فيكون اصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
ايتخذ ثم ابدلت التاء من الياء وادغم التاء في التاء لكن لما لم يكن الياء لازمة
لصيرورتها همزة اذا جعلته ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا اذ من
شرط الادغام اللزوم على ما سيجيء مع ان اذا كان اصله اخذ يجوز ان يكون اصله تخذ
فح يكون ادغام تاء الافتعال فيه قياسا كما في اتجر واعلم انه يجوز الكلام بالادغام وتركه على
الوجه الاول واما على الثاني فالادغام واجب في الصحاح يقال اتخذوا في القتال بهمزتين
اي اخذ بعضهم بعضا الا ان تخاذ الافتعال ابعد من الاخذ لانه ادغم بعد تليين الهمزة
وابدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ افتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه فعل
يفعل وقالوا تخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه اجرا ونحو اتجر اصله تجر فنقل الى باب
الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان اولهما ساكن وهو تاء الافتعال وثانيهما
متحرك وهو تاء تجر فوجب الادغام ضرورة والتاء تاء بنقطتين من فوق يجوز فيه الثاء
بثلث نقط ظاهرة لما تحقق ان الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة
من غير فصل بينهما القرب من الخفة وجب اذا قصد ادغام المتقارب ان يقلب احدهما
الى الآخر لاستحالة الادغام اذا لم يقلب وترك كما هو حقيقة الادغام ينافي ابقاء
الاول على حاله مخالف الثاني في الحقيقة والقياس ان يقلب الاول الى ان كان
مثلها فيحصل الادغام بادخال الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس

فيقلب الثاني الى الاول وذلك في نحو اذبحتوا في اذبح عتودا فيجري فيه على خلاف الاصل
فيقلب العين الى الحاء فيجتمع حاءان ثم ادغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة
ويقال امحوا فيخرج من الحاء المفردة الى الثاني وسقط العين من اللفظ وانما
نحوا الاصل وادغموا الثانية في الاول على خلاف في العين فذا من التسامح وهي
قريبة من الهمزة فلاجل عدم هذا العارض قلب الثاني الى الاول وكذلك في
اذبحاذه في اذبح هذا كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب
الثاني الى الاول اما مع جواز قلب الاول الى الثاني ايضا واما مع جواز قلب الثاني ومثل
اذبح عتودا والاول في مثل اثاقلتم يقال اثاقلتم من التثاقل يقال تاوزت الثقيل اي
ثقلت فانه يجوز فيه قلب الاول الى الثاني وبالعكس لان التاء بنقطتين من فوق
والثاء بثلث نقط من الحروف المهموسة والحروف العربية منقسمة الى مهموسة
ومجهورة والمهموسة اي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق
بها والمجهورة بخلافه وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ
الهمس الصوت الخفي قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها
في موضعها حتى جرى معها النفس وحروفها عشرة وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء
والصاد والسين والشين والثاء والفاء ويجمعها ستشحثك خصفه
واليه سكت فحثه شخص والاول اخصر منه مع ان الثاني احسن لان له معنى مفهوما
وهو ظاهر وقيل ان الاول معنى ايضا لان الشحث الالحاح في المسألة والشحاث
والشحاذ المكدي يقال اكدى الرجل اي اذا قل خيره وخصفه اسم امرأة ومعناه ليكدي
عليك هذه المرأة واذا عرفت المهموسة فالبواقي من الحروف مجهورة وهي
تسعة عشر حرفا وستعرف معنى المجهورة تفصيلا فيكونان اي كما كان التاء والثاء من
المهموسة يكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسة وان لم يكونا من جنس واحد نظرا
الى ذاته والمخرج فيجوز الادغام فيها بجعل التاء بثلث نقط ثاء اي بقلب الاول الى الثاني
والاصل بالعكس اي بقلب الثاني الى الاول وهو خلاف الاصل لان التاء والثاء متقاربان
في صفة الهمس فيجوز قلب احدهما الى الآخر قال بعض المحققين قلبت الثانية
الى الاول

الى الاول فصيحة لكثرة استعماله في كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب
الاول الى الثانية افصح لكونه جاريا على الاصل ونحو ادان لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال
لانه اي الشأن اذا جعلت التاء دالا لم تجعل الدال تاء لبعده من الدال في المهموسة
ولقرب الدال من التاء في المخرج يلزم حرفان من جنس واحد بعيد عن قاعدة اعلم انه اذا
وقعت تاء الافتعال بعد ثلثة احرف وهي الدال والذال والزاء يقلب دالا مهملة
لان هذه الثلثة مجهورة والتاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس
تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فارادوا التجانس بينهما وابدلوا من مخرج
التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكس اي لم يبدلوا من مخارج هذه الحروف
الثلثة حرفا مهموسا وصورها ثلثة احدها ما يكون فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون
منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زاء معجمة واذا انتقش في ذهنك
هذه القاعدة فنقول ان ادان من الصورة الاولى لان اصله ادتين على وزن افتعل
الا ان الياء التي هي عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار ادتان
ثم ابدلت التاء دالا لان تاء الافتعال من المهموسة والدال الذي وقع فاء الفعل
من المجهورة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا
معنى قوله لبعده من الدال في المهموسة فوجب قلب احديهما الى حرف يوافق الاخرى
طلبا للخفة فابدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا في القاعدة
وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء في المخرج ثم ادغم الدال الاولى الاصلية في الدال
الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع مثلان اولهما ساكنة فصار
ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله ويلزم حرفان من جنس واحد
فيدغم هذا انما فهمت من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه مواضع
لما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل كذلك
لم يعلم انه من الدين ام لا واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثاني الى الاول
على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الاول الى الثاني على القياس يكون فيها
شذوذان احدهما قلب الثاني الى الاول والثاني امتناع القياس وهو قلب الاول
الى الثاني ولذلك قال بعضهم ان مثل ادان واشباهه شاذ على الشاذ ومن الصورة
الثانية نحو اذكر بعد النقل بالدال المعجمة لان اصله اذتكر على وزن افتعل

فابدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من ان الدال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما
تضاد فارادوا التوافق بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال
المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان فتوافقا في الصفة لا في الذات
وفي المخرج ولهذا جاز الادغام والبيان والبيان والاشارة بقوله يجوز فيه اذكر بالدال
المهملة بقلب الاول الى الثاني كما يجوز اذكر بالدال المعجمة بقلب الثاني الى الاول
على خلاف القياس لكن الاول اقوى وافصح لكونه على وفق القياس وبه جاء
في التنزيل قال الله تعالى وادكر بعد امة ويجوز ايضا اذدكر بترك الادغام فظاهر
لان الدال والذال من حروف المجهورة الى اخرها دليل على جواز الوجوه الثلثة
والمجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها ويحبس عند النطق بها على خلاف
المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت
بها لكونها حروفا اشبعت في قوى الاعتماد عليها في مواضعها حتى يبلغ الصوت اي يجري
معها لان الجهر الصوت المرتفع وانما لم يبين المجهورة لما بين المهموسة بقوله
ستشحثك خصفه لانها تعلم من المهموسة لان الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة
وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي
المجهورة فلا يبينها لظهورها وانما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة
والجوهري جمعها في قولك ظل قوربض اذ غزا جند مطيع فجعل التاء دالا كما في ادّان
اي يعني من الدال في المهموسة ولقرب الدال من التاء في المخرج اذ قد عرفت معناه
فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما اي اتحاد الذال المعجمة والمهملة في المجهورية
بجعل الدال المهملة ذالا معجمة فيجتمع ذالان ثم ادغم الاولى في الثانية فصار اذّكر
بالذال المعجمة المشددة وجعل الذال المعجمة دالا مهملة ثم ادغم فيما بعدها فصار
ادّكر بالدال المهملة المشددة ويجوز ترك البيان وهو اظهار كل واحد من الذال
نحو اذدكر لا بيان كل واحد من التاء والذال اذ قلبت التاء دالا واجب كما مر
نظرا الى عدم اتحادهما اي الدال والذال في الذات وفي المخرج وان اتحدا في الصفة
ومعنى الصورة الثلثة نحو اتزان بمعنى تزين واصله ازتين فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان لان التاء لما كان من المهموسة
والزاء

والزاء من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد ابدلوا من التاء دالا لطلب
للتوافق بينهما كما مر في صورتين الاوليين فيكون ازدان مثل اذكر في جواز
جميع ما ذكر فيه ولكن لا يجوز الادغام في اتزان بجعل الزاء دالا لانه يفضي الى قلب التاء دالا
اجتمع فيه الزاء المعجمة والدال المهملة والقياس جواز الوجوه الثلثة اي الادغام بقلب
الاول الى الثاني وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاء دالا
مع القياس جاره لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت اعلم انهم قسموا الحروف الى الصغير
وغير الصغير وهي الصاد المهملة والزاء المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف
الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق الشين بها وجعل
حروف الصفير اربعة وغير الصفير اقسام ستة وان اردت التفصيل فعليك بالمطولات
ومن فاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفير منها اي لفوات هذه الصفة
منها عند الادغام في غير الصفير وحفظها مقصود لان لبعض الصفات فضيلة كالقلقلة والمد
والغنة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو ادغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة
فاتت فضيلة حرف الاول بسبب الادغام وكانت ردية واما اذا ادغم في مثله جاز لعدم
فوات الفضيلة ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب فلا تدغم حروف صفير ونحوها
فيما يقاربه لان لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها اذ في الشين تفش والضاد استطالة
وفي الفاء تفش وفي الباء شدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة وفي الادغام
يبطل هذه الفضائل والصفات والمزيات والخصوصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع
الادغام محافظة عليها وتحرزا عن فوات الفضائل وحروف الصفير في غيرها لفوات
الصفير منها الى هنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاء من حروف الصفير وفيها
امتداد الصوت ليس في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب حفظها لانه نوع تخفيف في تحسين
والدال ليس من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا ادغم الزاء فيها فات تلك الفضيلة
عنها لانه تقلب دالا وليس فيها تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام ايضا فيصير
نحو وضع القصعة الكبيرة في الصغيرة فكما لا يدخل القصعة الكبيرة في الصغيرة لامتناعه
فكذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع من حفظه اياه فان
قلت اذا ادغم الزاء في الدال قلبت اولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير نحو وضع

الصفير مصدر صفر الطاير يصفر
اي صوت بالتركي قوش ...
في هذه المواضع صوت يشبه الصوت
الطاير بالتركي ...

الخفقة الكبيرة في الصغيرة قلت وفي كلام المص مبنع على محافظة التفضيلة فكانه قال
ان في الزاء استعلاء اطلو با فلو ادغم في التاء يجب محافظة ايضا وان قلبت دالا فيصير
كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بلا ريب قوله او لانه عطف على قوله لان الزاء
اعظم اي لا يجوز للادغام بجعل الزاي دالا اما لما ذكرنا من عظم الزاء او لانه يوازي
اي يلتبس الثاني بالزاء باذان بالدال اذ لو ادغم بقلب الزاء دالا لم يعلم ان اصله
اذ ثان من الزينة او اذ تان من الدين ونحو انسمع اصله انتسمع فنحو فيه الادغام بجعل
التاء سينا نظرا الى اتحادهما في الصفة لان السين والتاء من المهموسة ولكن لا يجوز
فيه الادغام بجعل السين تاء وان كان على وفق القياس لعظم السين في امتداد الصوت
لانه حرف صفير وقد عرفت ان فيه امتدادا والتاء لشدته فلا يكون فيه امتداد فلو ادغم
السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو قبيح فلا يجوز او ان يقال انتمع
ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات فالسمع بما تلونا عليك ونحو اشبه
اصله اتشبه مثل السمع فيجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس
نظرا الى اتحادهما في المهموسة ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق
القياس لعظم الشين في انتشار امتداد الصوت اذ هو حرف صفير ايضا على قول كما تر
والتاء في التشين لقشي فلو ادغم في التاء لذهبت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه
ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشبه ونحو اصبر اصله اصتبر يكون
فيه اصطبر بقلب التاء طاء والطاء لان الصاد من حروف المستعلية المطبقة
بكسر الباء لان الحروف ينقسم الى مطبقة ومنفتحة والمطبقة هي التي ينطبق على مخرجه
الحنك وهي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك
الاعلى وانقطف ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء
والظاء وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة اي ينفتح الحنك عند النطق بها
عن اللسان فلا ينطبق بها وهي ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت
منفتحة لانك لا تطبق لشيء منها لسانك فترفعه الى الحنك والاربعة ينقسم الحروف
باعتبار آخر اي مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك
انطبقت او لم تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين المعجمتين والقاف
وعبر

وعبر عنها المص بقوله وحروفها ضغط خص قظ فيكون المستعلية اعم من المطبقة لان كل مطبقة
مستعلية بدون العكس وكذلك قال الاربعة الاول منها مستعلية ومطبقة والثلاثة الاخيرة
وهي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط وانما سميت بذلك لان اللسان يعلو بها
الى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فيكون اثنين وعشرين حرفا ومنع الانخفاض
فيها بعضهم لما ذكر في الاستعلاء فهي ما يرتفع بها اللسان الى الحنك فلا يحصل الاطباق
ولذلك سميت بها لان اللسان لا يعلو بهن وقوله والتاء من المنخفضة عطف على قوله لان الصاد
من المستعلية فيه قاعدة اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد الحروف الاربعة التي هي الحروف المطبقة
المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب دالا اذا وقعت بعد الدال
والذال والزاء دالا مهملة كما يترد ذلك طاء بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد
والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة
في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يكتفوا بما تر من الاتحاد في الدال والزاي
اولا بالتصرف وصورها اربع احدها ما يكون فاء الفعل صادا وثانيها ما يكون فاء الفعل ضادا
نحو اضطرب وثالثها ما يكون فاء الفعل فيه طاء نحو اطلب ورابعها ما يكون فيها فاء الفعل ظاء
نحو اظلم وسيأتي تفاصيلها واذ تقرر عندك هذه القاعدة فنقول ان اصبر من الصورة الاولى
لان اصله اصتبر فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما لان الصاد من المستعلية المطبقة والتاء
من المنخفضة وبينهما تباعد وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف
من مخرجه يوافق الصاد في الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء وابدلت ربقوله قرب التاء من الطاء
في المخرج فصار اصطبر كما في ست اصله سدس لان تصغيره سديس فجعل السين الاخيرة اولا
والدال ايضا ثانيا تاء لقرب السين من التاء في المهموسة وقيل لما بينهما من التقارب في
المخرج لان السين من المخرج التاسع من مخارج الفم والتاء من المخرج الذي من منها ايضا كما مر
فلا والتباعد بينهما وقرب التاء من الدال في المخرج فاجتمع حرفان من جنس واحد فادغم الاولى
في الثانية فصار ست بتشديد التاء والشبه في جعل الدال تاء يعني جعل التاء في اصبر طاء
بعلة ذكرناها كما مر بجعل الدال تاء في ست لتلك العلة وتفصيله انه لما جعلت السين الاخيرة
تاء لقربها من التاء في المهموسة اجتمع الدال والتاء وهما متضادان لان الدال من المجهورة
والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب احدهما الى حرف من مخرجه يوافق الاخرى

فقلبوا الدال تاء وادغموا الاولى في الثانية فصار ست فعل ثم يجوز ترك الادغام عطف
على قوله فصار اصطبر اي بعد صيرورته اصطبر يجوز ترك الادغام فيه بجعل الطاء صادا على الخلاف
نظرا الى ذهابها في صفة الاستعلائية وان لم يجب في الذات ولا في المخرج نحو اصبر ولكن
لا يجوز ترك الادغام فيه بجعل الصاد طاء على وفق القياس لفظم الصاد من الطاء في امتداد
الصوت اعني لا يقال اطبر بتشديد الطاء ويجوز البيان فيه نحو اصطبر لعدم الجنسية في الذات
ومن الصورة الثانية وهي ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة نحو اضطرب لان الاصل اضترب وهو
مثل اصطبر في جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد اعني يجوز اضرب لانه يجب قلب التاء طاء اولا
لما ذكرنا في القاعدة في جميع الصاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظرا
الى ذهابها الاستعلائية ثم ادغمت الضاد الاولى الاصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار
اضرب وايضا يجوز اضطرب بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى عدم اي ذهابها في الذات ولكن
لا يجوز اطرب بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء ايضا وادغام الاولى في الثانية وان كان على
وفق القياس لزيادة صفة الضاد لان الضاد من حروف الصفيرة وقد مر انها لا تدغم في غيرها قال
بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء فتقول اطرب لامتناع ادغام الضاد في الطاء
ومن الصورة الثالثة وهي ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب لان اصله اطتلب فقلبت التاء طاء
فح لا يجوز فيه شيء من الوجوه الثلاثة الا وجه واحد وهو الادغام اي ادغام الاولى في الثانية فقط على وفق
القياس لاجتماع الحرفين من جنس واحد احدهما الطاء المهملة الاصلية والثاني الطاء المنقلبة من التاء
بعد قلب تاء الافتعال طاء لمناسبة بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية
المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجه يوافق الطاء التي قبله فقلبت
طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج كما تبين في القاعدة والادغام هنا شأنه واجب فلا يجوز
في اطلب اطتلب بالبيان ومن الصورة الرابعة وهو ما يكون فاء الفعل ظاء معجمة نحو اظلم لان اصله
اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة في القاعدة فصار اظطلم فيجوز فيه الادغام بجعل الطاء
المعجمة ظاء اي بقلب الاول الى الثاني على وفق القياس قال ابو علي هذا على خلاف السيبويه
والطاء ظاء اي بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس كي فيلزم اجتماع الصحيح لتساويهما في
المنطق وفي الصفة ايضا لانه من المستعلية المطبقة ويجوز البيان اي اظهار كل واحد من
الطاء والظاء لعدم الجنسية بينهما في الذات وهو اختيار ابن جني فمثال الاول مثل اظلم بتشديد
الطاء

الطاء المهملة ومثال الثاني اظلم بتشديد الظاء المعجمة ومثال الثالث اظطلم بتقديم المعجمة
وعلى هذه الوجوه الثلاثة ينشدون بيت زهير ويظلم احيانا فيظطلم قوله ونحو اتعد مبتدأ او خبره
محذوف وهو اصله او نقد مخفف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام وفي اتعد
اصله او تعد فجعل الواو تاء بنقطتين من فوق وجوبا لانه ان لم يجعل الواو تاء يصير ياء
بنقطتين من تحت لكسرة ما قبلها وسكونها فيلزم ح كون الفعل مرة يائيا كما في الماضي نحو ايتعد
ومرة واويا كما في المضارع نحو يوتعد لعدم موجب القلب كما لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع
وهو انكسار ما قبلها قوله ويلزم توالي الكسرات عطف على قوله ويلزم واو ههنا بمعنى الواو اي
لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء كما مر ويلزم ايضا توالي الكسرات الثلث في الماضي والاربعة
في المصدر لان الياء كسرتان فوجب قلب الواو تاء وادغامها في تاء الافتعال ويقال اتقد و
التاء لانهم قلبوها اياها كثيرا للمواخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث
ووخمة وما ذكره المص هو اللغة المشهورة وناس يقولون ايتعد بياء بعد الهمزة ياتعد و
اعرابه قوله ونحو اتسر فجعل الياء تاء كما عرفت قوله ونحو اتعد فجعل الواو تاء في صيغة معناه
ايتسر فقبل تاء الافتعال ياء فقلبت تاء وتدغم في تاء الافتعال كما تقدم في الافتعال من اليسر
وانما فعلوا ذلك فرارا عن توالي الكسرات الثلث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان
ولما قلبوها تاء ادغموها في تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر اي لعب بالقمار فلا توجه
ان يقال ان قولكم اذا جعل تاء الافتعال ياء قلبت تاء وتدغم في تاء الافتعال فرارا عن
توالي الكسرات منقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه دخل قبل تاء الافتعال ولم تقلب ولم يدغم الياء
بقلبها تاء وان لزم توالي الكسرات في مثل ايتكل اي في الافتعال الذي يبنى من مهموز الفاء نحو ايتمر
من الامر وايتكل من الاكل اصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها كما في ايمان لان الياء ليست بلازمة اي غير ثابتة في جميع تصرفاته بل تصير
الهمزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا وقلت اكل او وصلته وقلت واتكل ومن شرط الادغام
ان يكون الطرفان لازمين ومن ثمة اي ومن اجل ان شرط الادغام ان يكونا ثابتين لا يدغم
حيي في بعض اللغة مع انه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء الاخيرة
غير لازمة كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله ولا يدغم حيي عطف الجملة الاسمية على الفعلية
وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان
اتخذ افتعال يبنى من مهموز الفاء لانه من الاخذ كما بني ايتمر من الامر وايتكل من الاكل فيكون
الياء فيه غير لازمة كما في ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المنقلبة عنها غير لازمة

تعنت

التقي بالكسر اي جمل اولان اوبين اقرير

ابقه فبعدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذا فوجب تفصيله ولما فرغ
من بيان الحروف التسعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها في تاء الا
فتعال شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية ادغام تاء الافتعال
فيها فقال ويجوز الادغام اي ادغام تاء الافتعال في ما بعدها اذا وقع بعد تاء الافتعال
حرف من حروف تدثس صضطظ اي اذا وقع حرف من حروف التسعة عين الكلمة وبنيت
منها افتعال يجوز لك ادغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها والبيان ايضا
اجتمع مثلان نحو يقتّل في يقتتل اصله يقتتل وانما مثل بالمستقبل في هذا الباب
ومثل بالماضي في ابواب متقدمة لان الادغام في الماضي في هذا الباب غير متفق
عليه كما سيجيء بخلاف الباب المتقدم وانما جاز الادغام لاجتماع المتجانسين كما هو تمهيد
لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدال في مدّ وقد اشار المائن الى هذا الفرق
وقال انما جاز الادغام في اقتتل ووجب في نحو مدّ لان كل واحد من الدالين في نحو مدّ
لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء الافتعال فانه يجوز ان فكها عن التاء الواقع بعدها وذلك
في الصورة التي يكون في موضع العين حرف غير تاء فلا يتلاقيان واذا وجب الادغام فيما
يجتمع فيه المتجانسان كان ينبغي وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بالطريق
الاولى ويبدّ اصله يبتدد اي يسرع ويعذّب اصله يعتذب ينزع العذب وينزّع اصله ينتزع
ويسمّع اصله يستمع ويقسّم اصله يقتسم ويخصّم اصله يختصم ويفضّل اصله يفتضل
وينطّم اصله ينتطم وينظّم اصله ينتظم فظلم ولكن لا يجوز ادغامها في استثناء من فظلم
ويجوز الادغام اي يجوز الادغام وتركه في هذه الامثلة لكن اذا ادغم لا يجوز فيه الا الادغام
بجعل التاء مثل العين اي بقلب تاء الافتعال الى ما بعدها للتجانس لانه لم يمكن عين الكلمة
وان لم يجز جعل العين مثل التاء لضعف اسناد على المقدم الذي هو التاء الى المؤخر الذي
هو عين الفعل ومع اقتضائه المؤخر ان ينتفي جعله مثل لغة يتليه اليه وانما ضعف سند على
التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين اصلية والاصل قوي والزائد ضعيف
فلو جعل العين تاء يجب القوي ضعيفا او هو ضعيفة لو جعل التاء عينا يجب الضعيف قويا وهو قوي
ولنفس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا هذا اذا كان سندا على مصدر للمعلوم مضافا
الى مفعوله وذكر الفاعل متروك ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل ولا
واحد اقامه وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام اي ادغام تاء الافتعال في هذه الحروف
في الماضي لا يلتبس ماضي باب الافتعال بماضي باب التفعيل وذلك لان التاء عندهم اي لا يجوز

الادغام

يد

الادغام بنقل حركة التاء اي تاء الافتعال الى ما قبلها على تقدير الادغام وتحذف الهمزة المجتلبة
للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل نقلت فتح التاء الى القاف
وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم تدغم التاء الاولى في الثانية فيجيء قتّل بفتح القاف وتشديد
التاء فلم يعلم انه ماض من التفعيل او من الافتعال فلهذا الالتباس لم يجوزوه في
جميع ماعداه وجوّزه بعضهم جوّز الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري وعند
بعضهم يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس بنقل حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم
الالتباس بل بنيته بقوله نحو خصّم اي الماضي بكسر الفاء نحو خصّم وقتّل بكسر الخاء والقاف
لان التاء عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين يعني اذا قصد الادغام في الماضي
من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال فالتقى الساكنان لان فاء الكلمة ساكنة ايضا
والاصل في التقاء الساكنين ان تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف احديهما لئلا
يلزم الاجحاف في الكلمة فحركت الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الادغام
في اقتتل سكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحركت القاف
بالكسر على الاصل فاستغني عن الهمزة ثم ادغمت التاء في التاء فصار قتّل بكسر القاف وفتح
التاء وتشديدها وقس عليه ما عداه وعند بعضهم يجيء الماضي بالهمزة المجتلبة نحو اخصّم
بكسر الهمزة وبقاء التحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها
ولا التباس حينئذ فيجوز الادغام وانما يجيء الماضي بالهمزة نظرا الى سكون اصله اي سكون
الخاء في الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة مع ان الهمزة
يجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم واخواته كسر الفاء وضمها وفتحها معا اما الكسر
فبتحريكها على الاصل واما الفتح فبنقل حركة التاء اليها كما يجوز كسرها وفتحها معا في الماضي نحو يخصّم
بكسر الخاء وفتحها اصله يختصم فاسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء
فحركت الخاء بالكسر على الاصل او بنقل فتحة التاء اليها ثم قلبت التاء صادا وادغم الصاد في الصاد
وقس عليه ما عداه ويجوز في فاعله اي في اسم الفاعل من هذا الباب ضم الفاء للاتباع اي لاتباع حركة
التاء بحركة الميم مع جواز فتحها وكسرها ايضا لما ذكرنا في المستقبل نحو مخصّمون بالحركات الثلث
في الخاء ويجيء مصدره اي مصدر اختصم خصّاما بكسر الخاء لان اصله اختصاما لالتقاء الساكنين
وتحريكها بالكسر على الاصل يعني اذا قصد الادغام في اختصاما اسكنت التاء ليمكن الادغام
فالتقى ساكنان الخاء والتاء ثم حركت الخاء بالكسر على الاصل فاستغني عن الهمزة ثم ادغم

التاء في الصاد فصار خصام بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها هذا هو مذهب الثاني او لنقل حركة
التاء الى الخاء وحذفت الهمزة للاستغناء عنها وادغام التاء في الصاد كما هو المذهب الاول ويجيء
مصدره اختصاما بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء اعتبار السكون الاصل اي لم يحذف الهمزة بنحو كسر
الخاء وان امكن النطق بها اعتبارا لسكون الخاء في الاصل وعروض حركتها ولم يجز اختصاما
فتح الخاء على كلا المذهبين وظاهر لمن له ادنى لب ودربة وتدغم تاء التفعل والتفاعل فيما بعدها
جوازا باجتلاب الهمزة ليمكن الابتداء بها اذ لو ادغم التاء فيما بعدها وجب اسكانها ليمكن
الادغام فيتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب همزة الوصل كما مر في باب الافتعال اي كما يجوز
ادغام تاء الافتعال فيما بعده اذا كان ما بعده تاء او حرفا من هذه الحروف التسع
سوى الضاد فجعل التاء مثل ما بعده حرفا من حروف تدذز س ص ض ط ظ بجعل التاء مثل
ما بعده من التسع كذلك يجوز ادغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده من التاء قال ابن الحاجب واما
تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والدال والتاء والصاد والزاء
والسين واذا تقرر ذلك فلا يلتفت الى ما ذهب اليه الشارح من انه اذا وقع بعد تاء
تفعل وتفاعل حرف من حروف تدذز س ص ض ط ظ وهي احد عشر حرفا هذا او تاء ادغموا التاء
في الحروف التسعة للدلالة على المبالغة ما غير ليستعلم السامع باصله نحو اطّهّر بكسر الهمزة
وفتح الطاء وتشديدها اصله تطهر بتشديد الهاء فاسكن التاء ثم ادغم في الطاء بعد قلبها
طاء واجتلبت الهمزة فصار اطّهّر وكذلك ازّيّن واذّكّر وادّثّر واتّبع واصّبر واظّهّر واسّمّع واضّرّب
اصلها تزيّن وتذكّر وتدثّر وتتبّع وتصبّر وتظهّر وتسمّع وتضرّب واثّاقل بكسر الهمزة وتشديد الثاء
اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثّاقل وكذلك اتّابع
وادّارك واذّاكر واذّاين واسّامع واصّابر واضّارب واظّاهر اصلها تتابع وتدارك وتذاكر
وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب وتظاهر ولا يدغم تاء الاستفعال فيما بعده وان كان من تلك
الحروف التسع التي جاز ادغام التاء فيها لان بعد تاء الاستفعال يكون ساكن ابدا ومن شرط
الادغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع الادغام فلا يدغم في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا
ولا في نحو استدان لسكون الدال تقديرا لان اصله استدين فنقلت فتحة الياء الى الدال وقلبت
الفاء ومثله استطال اصله استطول ولكن يجوز حذف تائه اي تاء استفعل في بعض المواضع
تخفيفا كما في نحو اسطاع اي بكسر الهمزة والذي فسرنا به بقرينة مقابلته بفتح الهمزة
يسطيع بفتح الياء اصلهما استطاع يستطيع فحذفت التاء كي مر في ذلك كما مر فجواز

حذف

حذف احد المثلين للتخفيف عند امتناع الادغام بسكون الثاني لان التاء والطاء وان لم يكونا
من جنس واحد الا انهما لما اتحدا في المخرج كانا كانهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد
يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صورة السين فيقال اسطّاع فيكون فيه جمع بين الساكنين
كذا قيل يسطاع بفتح الهمزة وسكون السين زيدت على خلاف القياس لانه اصله اطاع فلا
من باب الاستفعال كالهاء اي كزيادة الهاء على خلاف القياس في اهراق لان اصله اراق هذا
ما ذهب اليه سيبويه فيكون مضارعه يسطيع بضم الياء وقال ابن الحاجب لا اعتداد بالسين عنده
اذ ليس بمعتد به وذكر ابو البقاء انهم ادوا السين بسكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير
لان اصلها اطوع يطوع وحاصل ما ذكره المص انه لو فتح الف يسطاع تعين كونه من باب
الافعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء اصله استطاع فحذفت التاء
وفتحت الهمزة فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
وحذف التاء ومضارعه يسطيع بالفتح **الباب الثالث في المهموز** من الابواب
السبعة في بيان المهموز قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح في ذاته لكنها قد تخفف
وتحذف في غير الاول ولا يقال له اي للمهموز صحيح وان كان حروفه حروفا صحيحة لصيرورة همزته
حرف علة في التليين كآمن واومن وايمانا وكذلك يقال له الملحق بالمعتل وهو اي المهموز يجيء
على ثلاثة اضرب احدها مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز العين نحو سأل والثالث مهموز اللام نحو
قرأ هذا الحصر عقلي ان اعتبر وجود الهمزة الواحدة في كلمة ثلاثية لامتناع الابتداء على الالف اذ لا يجيء
من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو ... وحكم الهمزة كحكم الحروف
الصحيح في تحمل الحركات الا انها قد تخفف لانها حرف ثقيل اذ مخرجها ابعد من مخارج جميع
الحروف لانه تخرج من اقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل احد بالطبع فخففها قوم
وهم اكثر اهل الحجاز خاصة قريش روي عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه انه قال نزل
القرآن بلغة قوم ليسوا باصحاب نبر ولولا ان جبرئيل عم نزل بالهمزة على النبي
عم ما همزنا وحققها آخرون وهم تميم وقيس والتخفيف هو الاصل فيها على سائر الحروف
الصحيحة فيخفف عند الاولين بالقلب حروف اللين وجعلها بين بين اي بين مخرجها
وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج
الالف وان كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة
جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو بين بين المشهور وقيل يجعل

الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحروف التي منها حركة ما قبلها وهو اي بين بين الغير المشهور ثم الهمزة
بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة خفيفة يتنحى بها نحو الساكن ولذلك
لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلا يقع في اول الكلمة لتعذره والحذف بالجر
معطوف على قوله بالقلب او جعلها بين بين على خلاف المذهبين فقيل الاصل في تخفيف
الهمزة ان يجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم ابدالها لانه اذهاب الهمزة
بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض فالاول وهو القلب يكون اذا كانت الهمزة ساكنة و
متحركا ما قبلها سواء كان في كلمة واحدة او في كلمتين وفيه تقلب الهمزة بشيء اي بحرف يوافق
ذلك الشيء حركة ما قبلها اي ما قبل الهمزة للين عريكة الساكن اي طبيعته واستدعاء ما قبلها
فان كانت حركة ما قبلها فتحة قلبت الفا كراس اصله راس بالهمزة الساكنة
ثم قلبت الفا وان كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت واوا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة
الساكنة وان كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء نحو بير اصله بئر بالهمزة الساكنة
وهذه الامثلة للهمزة الساكنة التي في كلمة واحدة مع تحرك ما قبلها ومثال الهمزة الساكنة
التي في كلمتين مع تحرك ما قبلها نحو الى الهداتنا والذيتمن ويقولون اي الاصل
في الاول ان يقال الى الهدى ائتنا والاصل في الاول ويقال ثم يقول ائذن لي فقلب
الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها لان اصلها ائتنا بهمزتين لانه امر من اتى ياتي
لكن لما سقطت الف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان الف الهدى والهمزة الساكنة
التي هي فاء الفعل فحذف الالف لكونه في آخر الكلمة والتغيير بالآخر اولى وقلبت الدال
مفتوحة فصار دتنا الهداتنا بمنزلة راس فقلبت الهمزة فيه الفا كما قلبت
همزة راس واما الذيتمن اصله الذي اؤتمن بالهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل
فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها الذال المكسورة فصار ذيتمن الذي
اتمن بمنزلة بير فقلبت الهمزة فيه ياء كما في بير واما يقولون ذن اصله اؤذن لي الهمزة
ساكنة بعد همزة الوصل وهي فاء اذن فسقطت همزة الوصل في الدرج وبقيت لازم يقول
للضمة فصار يقول ذن يقول اوذن لي بمنزلة لوم فقلبت الهمزة واوا كما في لوم كذا حقق
وكل ذلك اي قلب الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها في كلمة واحدة كانتا او في كلمتين
جائز لا واجب اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة واما اذا كان ما قبلها همزة ايضا وكانت
في كلمة واحدة يجب قلبها نحو امن واومن وايمان كما سيجيء والثاني وهو تخفيف الهمزة
بجعلها بين بين المشهورة يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكانت متحركا ما
قبلها

كانت بياء

٧٢

قبلها ثم تثبت الهمزة في هذه الصورة اي لم تحذف ولم تقلب بشيء الا انه تثبت كما هو كقعود بحركتها
اي بقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ما قبلها وانقسام ذلك تسعة لان الهمزة
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير فما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم والحاصل
من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة فان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوح ايضا نحو
سال او مكسور نحو مائة او مضموم نحو مؤجل وان كانت مضمومة فما قبلها اما مضموم
ايضا نحو لؤم او مفتوح نحو رؤف او مكسور نحو مستهزؤن وان كانت مكسورة فما قبلها
اما مكسور ايضا نحو مستهزئين او مضموم نحو سئل او مفتوح نحو سئم والقياس في المفتوح
اتسع كلها ان يجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من اثارها ليكون دليلا
على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين واشار اليهما بقوله
الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورة او مضمومة فان الهمزة لم يجعل بين بين
بل يجعل واوا ان كان ما قبلها مضمومة او يجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورة نحو مير
بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر بفتح الهمزة وهي جمع المئرة وهي العداوة وجون بضم الجيم
وفتح الواو اصله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهي السلية مستديرة
[?] او يكون مع العطارين وكذا مائة ومؤجل وذلك لان الفتحة كالسكون في اللين
اي في بين حركتها فتقلب الهمزة بشيء في حالة الفتحة كما يقلب في حال السكون وان قيل
لم لا يقلب الهمزة في سال الفا والحال انه همزة مفتوحة خفيفة وما قبلها مفتوح
ايضا قلنا فتحها صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الجنس يتقوى بالجنس فلهذا لا تقلب
الفا ولما توجه ان يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع لان ما قبل
الهمزة مفتوحة مع انها تقلب الفا اجاب بقوله ونحو لا هناك المرتع شاذ اصله لا هناك
بفتح الهمزة فقلبت الفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية
اي اكلت ما شاءت شذوذا وقال المحققون انما لم يجعل الهمزة بين بين في هذين الصورتين لانهم
لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة او الكسرة وهما لا
يتفقان قبل الالف فلهذا لا يتفقان قبل ما قرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه
فرع فاعلم ان ما ذكره المصنف في هاتين الصورتين مذهب سيبويه ونحن عند المحققين وايضا
قال ابن الحاجب وحكي عن يونس جعلها بين بين في الصورتين المستثنيين ايضا والحق قال سيبويه
والثالث وهو تخفيف الهمزة بالحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكان ساكن
قبلها

صح

ثم يحذف الهمزة جوازا لكن تلتبس فعلو ولا تجعلها ساكنة للبس ثم تكنها في الجملة قبل الكف التبيين
بمجاورة الكسر اي بسبب مجاورة الساكن ثم يحذف الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها
لما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين او مزيدتين لمعنى من المعاني
اي لا يكونان زائدتين لمجرد المد او ما يشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتانيث وغيرهما
وانما فسرنا به بقرينة مقابلة لفظه واذا كان ياء او واوا زائدتين لمد او ما يشبه للمد كياء التصغير
فجعلت مثل ما قبلها ثم ادغم في اخره فهذه اقسام ثلثة القسم الاول ما يكون قبل الهمزة الا
المفتوحة حرف صحيح ساكن نحو مسلة بفتح السين واللام جميعا وملك بفتحتين ايضا
اصلهما مسألة باثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكنة فاسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء
الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار مسلة وملاك باثبات همزة مفتوحة قبلها لام
ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك
من الالوكة الرسالة قال الكسائي اصل ملك مالك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي الرسالة
ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملاك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله الاحمر
باثبات الهمزة وسكون اللام على الاصل مبتداء وخبره يجوز فيه لحمر بفتح اللام وحذف الهمزتين
لان الالف في الهمزة الاولى انما جي لاجل سكون اللام وتعذر الابتداء به وقد انعدم
سكون اللام لانه بنقل حركة الهمزة الثانية اليها وحذفت لالتقاء الساكنين فامكن الا
بتداء باللام فاستغني عن الهمزة فحذفت فبقي لحمر وهو قليل ويجوز الحمر باثبات همزة
الوصل وان انعدم سكون اللام لطرو حركة اللام وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم
يستغن عن الهمزة وهو الاكثر فعلى هذا الوجه يقال الا من لحمر بفتح النون وفي لحمر بحذف الياء لا
لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الاول اذ يقال من لحمر باسكان النون وفي لحمر باثبات الياء
لعدم التقاء الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة القسم الثاني ما يكون ما قبل الهمزة
المفتوحة واوا او ياء ساكنين اصليين وهو على ضربين احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها
في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى والمص لم يذكر الضرب الاول
من هذا القسم مثلا ونحن نذكره وهو سو بفتح السين وضم الواو وشي بفتح الشين وضم الياء
واصلهما سوء وشيء باثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء
الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء الاصليين فصار سو وشي
واما مثال الضرب الثاني فلعله نذكره ان شاء الله في القسم الثالث ما يكون

مثال ب...

قبل

قبل الهمزة المفتوحة واوا او ياء ساكنة زائدة لمعنى وهو ايضا على ضربين احدهما ما يكون
الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى
مثال الضرب الاول منه ذكره بقوله وجيل بفتح الجيم والياء جميعا والاصل جيال
باثبات الهمزة المفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء هيهنا زائدة للالحاق
بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل
فتحها الى الياء فصار جيل لا يقال ان الياء المتحركة انفتح ما قبلها فقلبت الفا
فلم تقلب هذه الياء الفا مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانا نقول قال ابو علي
انما امتنعوا من قلب هذه الياء الفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة
في التقدير وحركة الياء عارضية في حكم المعدوم فلذلك امتنعوا من قلبها الفا وكذلك
حوبة بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوأبة باثبات همزة مفتوحة بعد
واو ساكنة وهي القرية الواسعة والواو هيهنا زائدة للالحاق بجعفر ايضا لكنها بمنزلة
الاصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحها الى الواو فصار
حوبة هذا وقوله وابو يوب مثال الضرب الثاني من القسم الثاني اي ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها
في كلمة اخرى لان اصله ابو ايوب باثبات همزة مفتوحة وقبلها حرف اصلي وهو الواو الساكنة
فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل حركة فتحها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل التاء
من الواو المفتوحة الى الشدة المضمومة من غير حائل بينهما وانما افرد هذا المثال المناسبة
قوله وابتغي مره في ان الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى وهو مثال الضرب الثاني من القسم الثالث
ذكره ابن الحاجب ان اصله ابتغي امره بالعين المهملة في الابتاع وهو امر المؤنث والاشتراك فيه ان
ما تحرك وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التانيث خففت بالحذف ونقل فتحها الى الياء التي هي ضمير
المؤنث وقيل ابتغي مره بنقل الالف في الياء المفتوحة الى الميم الساكنة اقول الا ان يكون الغين المعجمة
امر المؤنث من باب الافتعال ابتغي يبتغي فيكون اصله ابتغي بالياءين بعد الغين اوليهما
اصلية والثانية زائدة للمؤنث فاسكنت الياء الاصلية ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما سيجي
في ارمي يا ثبين وانما خففوا الهمزة بالحذف في الاقسام الثلثة كلها لان حذفها ابلغ للتخفيف
وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المفتوحة الى الساكن الذي قبلها وقد جاء في القسم الاول غير
نحو مراة وكماة بالف خالصة اصلها مرأة وكمأة باثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها الى الساكن
الذي قبلها فيكون متحركا ولم يثبت الهمزة ساكنة فقلبوا الفا كما في راس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي
والفراء يجوزانه مطردا ويجوز تحميل الحركة على حرف العلة في هذه الاشياء بين حبلة وحوبة وابو يوب

لحاق ملاما

الهمزة

للحذف

وابنو مرة لقوتها لكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كانها اصلية ولطرد الحركة عليها هذا
الكلام دفع لما يتوهم من ان حروف العلة لايجوز تحميل الحركة عليها فبالبات على ما سبق في نحو
خطيئة واذا كانت ما قبلها اي ما قبل الهمزة حرف لين حال كونه مزيدا لمجرد المد نظرا
الي ذلك الحرف فاذا كان ياء او واوا مدتين اعلم ان الواو والياء ان كانتا متحركتين لا يسمى
شيء منهما حرف المد ولا حرف اللين لانتفائهما عنهما اي لما فيهما من اللين ح لانتهاء نحو عوض
لانهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان وح ان كان حركة ما قبلهما من جنسهما
بان يكون ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا تسمى كل واحد منهما حرف مد واللين ايضا لما
فيهما من اللين والامتداد نحو يقول ويبيع والا اي وان لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما تسمى
حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما ح واما الالف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد ابدا
اذ لا يكون الا ساكنا ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فما بالاعتبار الاول تسمى حرف لين و
بالاعتبار الثاني تسمى حرف مد والحاصل ان الالف يكون حرف علة ومد ولين ابدا والواو والياء
تارة يكونان حرف علة فقط وتارة حرف لين وتارة ايضا حرف مد ايضا فحروف العلة اعم من حروف المد
واللين وحروف اللين اعم من حروف المد فكل حرف مد لين ولا بالعكس اذا علمت ذلك فنقول
معنى قوله واذا كان ما قبلها حرف لين مزيدا اذا كان ما قبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة
لا لمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض الى حركة ما قبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا او ياء مدتين
اذا كان ما قبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وما قبلها مكسور او واوا ساكنة زائدة لمجرد
المد ايضا وما قبلها مضموما او ما يشبه المد كياء التصغير فذكر ابن الحاجب ان ياء التصغير حكمها
حكم الحرف الزائد لمجرد المد لانها لزمت ح السكون لزوم حرف المد فيما وقعت قبل الهمزة المتحركة
قلبت الهمزة اليها وادغمت فيها جعلت جواب اذا اي جعلت الهمزة المتحركة في صور الثلثة
المذكورة مثل ما قبلها فيجتمع مثلان ثم ادغم المثل الاول في الاخر اي في الثاني الذي هو المنقلب
من الهمزة وانما خففوا الهمزة في هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع
نقل حركتها الي ما قبلها لان نقل الحركة اليه عند المحتياد بين الواو والياء وياء التصغير يفضي
اي يؤدي الى تحميل الضعيف اي تحميل الحركة الحرف الضعيف وهو غير جائز وهذا الدليل
لا يخ عن ضعف اذ الحرف الضعيف قد تحمل الحركة العارضة والاولى ما ذكره بعض المحققين
من انه اذا كان ما قبل الحركة واوا او ياء مدتين كان تخفيفها حرفا من جنس الساكن الزائد
قبلها وادغامه فيها لتعذر القاعدة تحريكها على الياء والواو اذا كانتا مدتين اي [illegible]
لا يقبلان الحركة لان مدتهما تنافي تحريكهما اذ لو حركتا زالت المدة عنهما مع انه يستغني
عن تحريكهما

٧٤

عن تحريكهما بالقلب الذي هو اولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وانما لم يخففوا
الهمزة ههنا بجعلها بين بين لان في جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لا يجمعون بين
الساكنين فما قربه كالساكن فكما لا يجمعوا بين الساكنين فكذا فيما قرب منه فقيل بجعلها في فعيلة نحو خطيئة
بتشديد الياء اسم للخصلة المفتوحة قائم مقام فاعله والاصل خطيئة باثبات الهمزة مفتوحة
بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة لانها ابدلوا من الهمزة التي هي لام
الكلمة ياء فاجتمع ياءان والاولى منهما ساكنة فادغمت في الثانية فقيل خطية و
كذلك مقروة بالواو المشددة المفتوحة واصله مقروءة على وزن مفعولة فابدلوا من الهمزة
واوا فاجتمع واوان والاولى ساكنة فادغم في الثانية فقيل مقروة وافيس بضم الهمزة
وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير افؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة
جمع فاس مثل كلب واكلب والاصل افيئس باثبات الهمزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة
ياء فاجتمع ياءان اولهما ساكن فادغم فيما بعده وقيل افيس فان قيل يلزم تحميل الضعيف
كما ح
ايضا اي في النقل في الادغام وهو الياء الثانية وانتم لا تجوزونه قلنا الياء الثانية
اصلية فلا يكون ضعيفة بخلاف الياء الاول كيا جيئل اي كما لا يكون ياء جيئل ضعيفة
لانها وان كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض الالحاق كانت كانها اصلية في تحمل الحركة
اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان تعامل الكلمة معاملة الملحق به في الاحكام اللفظية
فعلم وان كان الفاعطف على فعلم واذا كان ياء او واوا وان كان ما قبل الهمزة المتحركة
الالف الزائدة لمجرد المد وقبله فتحة جعل الهمزة بين بين المشهور لا غير ولا يدغم لان
الالف لا تقبل الحركة والادغام ازالة الف لا يمكن الادغام ايضا لان الادغام يستلزم
تحرك الثاني وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة
جعلت بين الهمزة والالف نحو قراءة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو
تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو سائل وانما تجعل بين بين الغير
المشهور لسكون ما قبلها فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب الهمزة
بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكنين وما قرب منه قلت يسوغ ذلك امران احدهما
اخفاء الالف فكانه ليس قبلها شيء وثانيهما زيادة المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة
كما عند غيره كذا ذكره الجاربردي ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين
المجتمعتين فقال واذا اجتمع الهمزتان في كلمة واحدة وكانت الاولى منهما مفتوحة

فهي آخذ بوزن افعل اصله ءاخذ

والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية الفا وجوبا مطردا كما في آخذ بوزن افعل اصله ءاخذ
اولهما همزة التفصيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا لسكونها وان
فتاح ما قبلها فقيل آخذ وكذا آدم ع م وهو ابو البشر اصله ءادم بهمزتين الاولى
زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا فقيل آدم لا يجوز
الهمزة الاولى ح
الفاء ان يكون فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت حذفوا
والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشامل فيجب ان يصرف
فلما لم يصرف علم انه افعل ظاهر ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل بفتح العين
كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة من الهمزة لانه ح يجب الصرف الا ائمة
بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كأزمنة جمع زمان والاصل اءممة باثبات
الهمزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين الميم فنقلوا اولا كسرة الميم الى الهمزة
الساكنة ثم ادغموا الميم في الميم الثانية فصار ائمة بفتح همزة الاولى وكسرة الثانية
ثم جعلت همزتها الثانية الفا نظرا الى سكون اصلها وانفتاح ما قبلها كما في آخذ فاجتمع
ساكنان ثم جعلت تلك الالف المقلوبة من الهمزة ياء لاجتماع الساكنين وهما الالف
المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار ايمة هذا مختار البصريين وان كان مخالفا
للقياس لان قلب الالف مع ان ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل القياس ان يجعل
الكوفيين
الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم وعند الكوفيين
لا تقلب الهمزة الثانية بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين في غير حده وقرئ عندهم ائمة
الكفر بالهمزتين وبادغام الميم فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز وهو ان يكون
الحرف الاول مدا والثاني مدغما لم لا يجوز اجتماع الساكنين في آمة بانه في حده لان
الاول مد والثاني مدغم كما في دابة قلنا الالف المنقلبة من الهمزة في آمة ليست بمدة
لان الالف انما يكون مدة اذا كانت حرف علة وانما يكون حرف علة اذا كانت منقلبة
من الواو والياء وههنا ليس كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم يكن الالف
مدة فكيف يكون في آمة اجتماع الساكنين في حده مع فوات شرطه قوله وان كانت
مكسورة عطف على قوله وان كانت الاولى مفتوحة يعني اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى
منها مكسورة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية ياء وجوبا مطردا لسكونها وانكسار
ما قبلها نحو ايسر بكسر السين اصله ائسر بهمزتين امر من الاسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة
الثانية

الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايسر وكذلك ايت امر من اتى يأتي واذا كانت
الهمزة الاولى مضمومة والثانية ساكنة قلبت الثانية واوا وجوبا مطردا بجنس تناسب
حركة ما قبلها نحو اوثر مجهول آثر الحديث بالمد اي رواه اصله ءوثر بهمزتين فقلبت الثا
نية
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار اوثر وكذلك اومن مجهول آمن وانما لم يجوز
الجمع بين همزتين في كلمة واحدة واوجبوا التخفيف بقلب الثانية لانهم يخففون
في كلامهم الهمزة الواحدة في الاكثر واذا اجتمعتا لزمت اجتمع همزتان وكانت الثا
نية
ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله واما كل ومر وخذ فشاذ جواب
لا يرد مقدر وتوجيهه ظ والاصل اؤكل واؤمر واؤخذ بالواو الساكنة المنقلبة
من الهمزة لان ما قبلها اكل وامر واخذ واذا امرت منها يجتمع همزتان احديهما فاء
الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة وهي مضمومة لان كلا من الابتداء فكان
القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها لكن لما كثر استعمال هذه
الكلمات خالفوا القياس فخففوا الهمزة الثانية بالحذف فقال المص
لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب ولا
تقل اؤكل وامر فاء فيه القياس ايض كقوله تعالى وامر اهلك بالصلوة والثانية
ان مر لما كان لم يبلغ مبلغ باب كل وخذ في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة
فيه ولم يقتصر في قلة الاستعمال كما في باب اسر حتى اثبتوها فيه ايضا بلا
خلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا
على القياس وحذفها على خلاف القياس الا انهم اذا ابتدؤا به كان مر
عندهم افصح من اؤمر لاستثقال الهمزتين واذا وصلوا اي اذا ابتدؤا
بغير قبله كان اؤمر على الاصل افصح من مر لانهم اذا قالوا وأمر فقد استغنوا
عن همزة الوصل المضمومة لاجل الدرج واتصال الواو المفتوحة بالهمزة
التي هي فاء الفعل فلا يستثقل كذا في نوادر وهذا اي هذا الذي ذكرناه
من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا
يوافق حركة الاولى اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة فاما اذا كانتا
في كلمتين بان يكون اوليهما في آخر الكلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى
فيكون الالف ثم اثني عشر الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال
يتحقق بذكر لفظ اقرأ بعد جاء ومن تلقاء وبرئ ولم يقرأ ومكسورة

الثانية المبدل لان التلفظ بالتاء ساكن عسر اقيل فاصل ما ذكر المص اه اذا ح

قوله فيبقى ما بعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغنى عنها فحذفت ايضا فبقي كل ومر وخذ هذا ما ح

قبلها الاربعة بتحقيق بذكر نظائر ابل بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة بتحقيق
بذكر لفظ اولئك ففيها مذاهب تحقيقهما وتخفيفهما اى بفصل بينهما
او بلا فصل وتخفيف احديهما اختلفوا في هذا المذهب الاخير
فذهب سيبويه الى ان اى الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول
التخفيف بهما واختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاس
ستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع
التخفيف جاز لكنهم قد ابدلوا اول المثلين حرف اللين في مثل دينار
وديوان اصلهما دنّار ودوّان بالواوين والنونين وهي ذلك
للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار الخليل خلاف ذلك واليه
اشار بقوله تخفيف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند
الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال وقد
جاء تخفيفهما ثم اشار الى المذهب الاول بقوله وعند اهل الحجاز
تخفيف الهمزتين كلاهما لانه ادعى مقصود التخفيف واما تخفيفهما
وعلام تخفيفهما بلا فصل بينهما فعدم لزوم اجتماعهما اذ قد ينفك
احد الكلمتين عن الاخرى ولم يذكره المصنف واما تخفيفهما مع
فصل فقد ذكره بقوله وعند بعض العرب تحقيقهما اى تدخل على
صيغة المجهول بينهما اى بين الهمزتين الالف للفصل بين الهمزتين
نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقاء اانت
ظبية ام ام سالم الوعساء الارض اللينة وجلاجل بالجيم المفتوحة
والحاء المهملة المضمومة اسم موضع والنقا اسم موضع اخر وام سالم
حبيبته قال بعض المحققين انهم صرحوا انه في الهمزتين فزادوا
الفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات تلك الالف
في الخط كراهة اجتماع ثلاث الفات وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل

لم يثبت

٦٧

لم يثبت ذلك يعني ادخال الالف الا في مثل اانت وشبهه ولا تخفف الهمزة بوجه
من وجوه التخفيف اذا وقعت في اول الكلمة اى اذا ابتدئ بها واما
اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة ولكن لم يبتدأ بها بل بشيء قبلها
جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تحقيق الهمزتين معا وتليينهما في مثل
وقد جاء اشراطها مع ان الثانية وقعت في اول الكلمة وانما لم تخفف
اذا ابتدئ بها لقوة المتكلم في الابتداء ولانه لو خففت فجعلت بين
بين يقرب الهمزة المبتدأ بها من الساكن فيكره الابتداء بما يشبه
الساكن وما لم يجعل بين بين وهو الاصل في تخفيف الهمزة لم يحملوا
الباقي عليه ولا يرد عليه نحو خذ واصله اؤخذ فخففت الهمزة بالحذف
من اوله لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغني عن همزة الوصل
فحذفت فلم يخفف الهمزة الاولى ولا نحو قل واصله اقول لانا نمنع ان
اصله كذلك لانه ماخوذ من تقول بحذف حرف المضارعة وسكن
اللام للجزم فصار تقول فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد
سبب وجوه الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها
او نقول سلمنا ان اصله اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف و
حذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا
على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج اليها هكذا ذكره الجاربردي موافقا
لما ذكره ابن الحاجب قوله وتخفيفها اى الهمزة بالحذف من اول الكلمة في
ناس اصله اناس شاذ جواب عن سؤال وارد على قوله ولا تخفف الهمزة
في اول الكلمة واناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط وكذا
الله كالناس في حذف الهمزة من اوله على خلاف القياس لانهم خالفوا
القياس فيه ايضا فحذفوا الهمزة من اوله تخفيفا لكثرته في الكلام فصار
لاه ثم ادخل عليه الالف واللام ثم ادغم اللام الداخلة في لام الكلمة فصار
الله اعلم ان الاله فعال بمعنى مفعول من اله يأله بالفتح فيهما الهة
اى عبد فمعنى الاله ما هو معبود كقولك امام بمعنى ما يؤتم به
فعلى هذا في الالف واللام مذهبان احدهما ان يكونا عوضين عن

اى الاله
اى ادخل ثم
اى الهمزة

المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف ايضا وهو مذهب ابي علي النحوي واستدل عليه
بكون الهمزة للقطع حالة النداء حيث يقال يا الله بالقطع وثانيهما ان
يكون للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور ائمة اللغة و
استدلوا عليه بانه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا مع المعوض
في قولهم الاله وقالوا قطعت الهمزة في النداء للزومها والمصنف اطلق
القول ولم يقيد بكونها للتعويض او للتعريف ليشمل المذهبين
هذا وقد جوز سيبويه ان يكون اصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من
لاه يليه اي تستر ثم لما دخلت عليه الالف واللام اجري مجرى الاسم
العلم كالنجم والعباس الا انه يخالف سائر الاعلام من حيث انه
كان في الاصل صفة وقولهم يا الله بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوى
به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا في مختار الصحاح وقيل الله
اي اصل اسم الله تعالى الاله حذفت الهمزة الثانية لكثرته تخفيفا
فنقل حركتها اي كسرتها الى اللام الساكنة قبلها فصار اللاه فاجتمع
حرفان متجانسان متحركان فاسكن الاول للادغام ثم ادغم وفخم [illegible]
قياسا فعلم هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت
وسكن ما قبلها كان القياس في تخفيفها ان تحذف الهمزة
واعطي حركتها الى ما قبلها كما في مثل الاحمر كما في يرى اي في مضارع
رأى مطلقا دون ماضيه اصله يرأى قلبت الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها ثم لينت الهمزة بحذف حركتها فاجتمع ثلث سواكن
الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء فحذفت الالف اي الهمزة
فاعطي حركتها التي هي الفتحة للراء التي قبلها فصار يرى وهذا
التخفيف واجب في يرى حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا في ضرورة
الشعر كقول الشاعر ما لاقيت والدهر اعصر ولم يتمل العيش يرأى

ويسمع

تخفيفا مح

المراد من اخوات كلمة يرى

٧٧

ويسمع دون اخواتها المراد من اخواتها الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد
فيها حرف العلة او لا لكثرة الاستعمال فيه يرد دون اخواتها مع اجتماع حرف
العلة بالهمزة في الفعل الثقيل لكثرة الاستعمال في الاسم فهذه شروط
ثلثة فمتى اجتمع هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا على قياس
ما يصرح به ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف ومن ثمة اي ومن اجل
ان وجوب التخفيف الهمزة مشروط بهذه الثلثة لا يجب ان يخفف
ويقال ينى في ينأى اي يبعد بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان
تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى ما قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان
الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال ولا يجب ان يقال يسل بحذف الهمزة ونقل
حركتها الى السين قبلها في يسأل لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع
حرف العلة بالهمزة ولا مرى بفتح الميم والراء والتنوين في مرأى اي
اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان تخفف الهمزة بحذفها
ونقل حركتها الى الراء قبلها وان لم يستعمل كما سيجيء وجاز ابقاؤها
لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة في الفعل
وعلى ابقائها قول الشاعر [illegible] جماعة [illegible] جومة الجندل [illegible]
وانت بمرأى من سعاد ومسمع في الحاق الضماير مستكنة كانت
او بارزة [illegible] رأيا رأوا ورأت رأتا رأين رأيت رأيتما رأيتم
رأيت رأيتما رأيتن رأيت رأينا واعلال الياء التي في آخر رأى
سيجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى فلم يذكر هنا المنفصل
من رأى عند الحاق الضماير يرى يريان يرون ترى تريان يرين
ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى وقس يرون
يرى في التخفيف والاعلال لكن حذف على صيغة المجهول
الالف المنقلبة من الياء الذي يرون لاجتماع الساكنين بواو
الجمع ولم يحذف ذلك الالف في يرى يعني ان اصل يرون يرأيون
على وزن يفعلون فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

ونقول في [illegible]

كما في يرى فالتقى الساكنان هما الالف والواو بعدها فحذفت الالف لان
الواو علامة الجمع فبقي يرون ولم يحذف مثل الالف في يرى لعدم التقاء
الساكنين ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والواو
فحذفت الهمزة واعطي حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يرى
فصار يرون قيل لا يجوز ان يلين الهمزة اولا ويحذف ثم تقلب الياء الفا
فتحذف ومن قال منع كلامه ان حكم يرون في الاعلال كحكم يرى الا
ان حذف الهمزة في يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو
الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى ومن ركب متن عمياء
فقد خبط خبط عشواء وحركت الياء في يريان وترينان ايضا لفظا والحركة
اي عروضا ينبغي ان تكون الفتحة عارضة لاجل الالف فيهما لان
ما قبل الالف لا بد ان يكون مفتوحا ولولا الالف لكانت الياء
مضمومة كما في المفرد ولا تقلب الياء في يريان الفا مع وجود علة القلب
وهي تحركها وانفتاح ما قبلها لانه اذا قلبت الفا يجتمع الساكنان
الف التثنية والالف المنقلبة من الياء ثم تحذف فيلتبس بالواحد فلزم
حذف الف المنقلبة من الياء لان الف التثنية علامة فيبقى يران فيلزم
الالتباس بالمفرد في مثل لن يرى اذ لم يعلم انه مفرد لم يحذف منه حرف او
مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم تقلب الفا وهذا الالتباس في
التلفظ لا في الكتابة لان الالف التثنية يكتب على صورة الالف لانها ليست
بمنقلبة من الياء والف المفرد يكتب على صورة الياء لانقلابها منه فقوله
يرى بدل من قوله بالواحد فتقدير الكلام هكذا فيلتبس يريان بقوله
يرى في مثل لن يرى واصل ترين ترأيين على وزن تفعلين فحذفت
الهمزة كما يحذف في يرى اي حذف حركتها فالتقى الساكنان الراء
والهمزة فحذفت الهمزة واعطي حركتها للراء قبلها فصار ترين ثم جعلت
الياء الاولى التي هي لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترين

بسكون

بسكون الالف والياء ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين [illegible]
فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ويجوز تقلب الياء الاولى التي هي
لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لاجتماع الساكنين
الالف وبعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فتحذف وتعطي حركتها
الى الراء قبلها فصار ترين ويستوي بينه وبين جمعه الضمير في ترين
المؤنث اي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطبة
بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث قيل فيهما ترين واكتفي
بالفرق التقديري كما اكتفي به في ترمين ويرمين وبيانه ان الياء
في الواحدة ضمير كما في تضربين والياء التي هي لام الفعل محذوفة
واما في الجمع فالياء لام الكلمة واما الهمزة التي عين الفعل محذوفة
فيهما فوزن ترين تفين ان كان واحدة وتفعلن ان كان جمعا
وسيجيء هذا البحث في باب الناقص ان شاء الله تعالى واذا ادخلت
النون الثقيلة في الشرط اي اذا اردت ادخال النون الثقيلة على ترين
الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه كما في قوله تعالى
فاما ترين من البشر احدا اصلها ان ما بكسرة الهمزة انما ادغم النون
في الميم بعد قلبها اليها فهو شرط جازم فحذفت منه النون اي نون
الاعراب او الا علامة للجزم فبقي الياء ساكنة ثم ادخلت النون
الثقيلة عليه فاجتمع ساكنان الياء والنون الاولى وحركت وكسرت الياء
الثانية اما تحريك فلدفع التقاء الساكنين واما كسره فلما ذكر المص من قوله
حتى يطرد بجميع النونات التاكيد اي حتى يطرد النون الثقيلة الداخلة
على جميع النونات التاكيد الداخلة على غيره من الافعال في كون ما قبلها
مكسورا كما حذفت نون الاعراب عند دخول الثقيلة وكسرت الياء
التي قبلها مع [illegible] الا ان النون فيه حذفت للوقف لالتزام الواحدة
المخاطبة وفي مثل اما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط وجيء تمامه اي
تمام الحذف بالكسر في باب اللفيف ان شاء الله تعالى الامر منه من ترى
[illegible] ر باروا ري ريا رين بغير ما وجب التخفيف في مضارع

رأى كما في يجيء صيغة الامر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن
لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعده متحركا
والياء سقط من آخره علامة للامر فبقي على حرف واحد مفتوح وهو
الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجيء امر الحاضر منه على الاصل
نحو ارء كارع لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترءى بقي ما بعدها
ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء سقط من آخره فصار ارء
ثم ذلك يكون تفريعه على هذا الاصل كتفريع ارع ويجوز تخفيفه
ليكون على حرف واحد كيجيء واما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال
على الاصل في مضارعه بناء على قلة استعمال الامر بالنسبة الى المضارع
لكن التخفيف افصح ولهذا لم يذكر المص مجيئه على الاصل كما ذكره
الزنجاني حيث قال واذا امرت منه قلت على الاصل ارء كارع
وعلى التخفيف ر وعلى الامر الغائب على ما ذكرنا من الامرين فيجوز
ليرء على التخفيف وليرء على الاصل ولا يحذف الياء الفا وياء مع وجود علته
وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتبع ليرى وقد مر ان الياء
لم تقلب الفا لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل لن يرى فيكونا
تثنية الامر المخاطب تبعا للتثنية الغائب من المضارع ولو قال
تبعا لنحو يريان بالياء المثناة من فوق في بعض النسخ لكان
اظهر لان تثنية امر المخاطب ماخوذ من تثنية المخاطب من المضارع
ويجوز استعمال هذا الامر بهاء الوقف تجوزه يعني لا يجب
استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف

وجب

وجب الحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد
الذي هو غير جائز لان الابتداء لا يمكن الا بالمتحرك والوقف يقتضي السكون
ولو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الواحد متحركا
وساكنا معا وهو غير جائز واما اذا الحق هاء السكت فلا يلزم ذلك
لان المراد بها التوصل الى ابقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زيدت همزة
الوصل ليتوصل بها الى ابقاء السكون بعدها في الابتداء فصار ره حذفت
الهمزة اي همزة اروى كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء من آخره لا
جل السكون بيان لاخذ الامر الذي على حرف واحد من ترى على الاصل يعني
حذفت الهمزة من ارءى ونقلت حركتها الى الراء فاستغنى عن الهمزة
فصار ري ثم حذفت الياء علامة للامر فبقي ر على حرف واحد وتقول
بالنون الثقيلة المؤكدة في الامر الحاضر رين ريان رون بضم الواو
للمجانسة بينهما رين بكسر الياء للمؤنث ريان رينان فيجيء بالياء
في رين لانعدام السكون يعني ان اللام من الفعل الصحيح مبني على السكون
لسقوط الحركة ومن الناقص لسقوط لام الكلمة منزلة الحركة منه كما مر
فاذا دخلت عليه النون المؤكدة يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح
فكان كانه اعيدت الحركة المحذوفة منه وفي الناقص لان حذفها انما هو ليكون
الامر ساكنا فلما ادخل عليه النون يجب ان يكون ما قبله متحركا فاعيد ما حذف لاجل السكون
وهو لام الكلمة في الناقص منزلة الحركة في الصحيح فيقال رين بالياء المفتوحة
كما يجيء الامر باعادة الياء في ارمين لانعدام السكون ما قبل النون ولم يحذف
واو الجمع في رون بضم الواو مع ان القياس الحذف كما في ارضن وانصرن لانعدام
ضمة ما قبلها يعني انما يحذف واو الجمع في الامر عند دخول نون التأكيد اذا كان
ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا انعدم الضمة لان الراء قبلها مفتوح
فلو حذفت لم يوجد ما دل عليها فلم يحذف بخلاف اغزن فان ما قبل النون هو
مضموم فيه وهو الزاء لان اصله اغزووا بضم الزاء والواو الاولى التي هي لام
الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت ثم حذفت هي لالتقاء
الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم الزاء ثم لما دخلت عليه

النون اجتمع الساكنان واو الجمع والاولى النون الثقيلة فحذفت الواو
وان كان علامة لتدل الضمة التي قبلها عليها وتقول بالنون الخفيفة يرن
بلعادة الياء وفتحها رون بضم الواو وبكسر الياء اسم الفاعل من رأى يرى
راء اصله راءي فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع الساكنان
الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء
لان التنوين علامة التمكن فبقي راء رايان على الاصل الى اخره
اي راءون راءية راء يتان راءيات ورواء واصل راءون راءيون
على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء وحذفت الياء فالتقى الساكنان
الياء والواو ونقلت الضمة الى الهمزة بعد سلب حركتها لاجل الواو
فصار راءون واصل رواء رواءي على وزن نواصر فاسكنت الياء للثقل
ثم حذفت لطول البناء ثم عوضت التنوين من الياء او من حركتها فصار
رواء وهو نواء والبواقي جار على الاصل ولا تحذف همزته اي همزة اسم الفاعل
مع انه مأخوذ من المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة فناسب
ان تحذف همزته ايضا كما لم يحذف في اسم المفعول عن قريب وقيل لا تحذف
همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك
ان تجعل همزته بين بين المشهور تجعل الهمزة بين مخرجها و
مخرج الالف كما تجعل في سائل وقائل وفرع على هذا الذي على يرى
اري يري اراءة ينبغي كما يجب التخفيف في مضارع راى لكثرة
استعماله دون اخواته كذلك يجب التخفيف اذا بنيت الافعال
من رأى وقلت اري يري في ماضيه ومضارعه معا لكثرة استعمالها
دون اخواتها قال ابن الحاجب اذا كان الماضي من الرؤية على زنة
افعل حذفت الهمزة حذفا لازما في الماضي والمستقبل جميعا وقيل
اري يري فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته في كلامهم ولهذا يلزم في قولهم
يناءي وناءى على وزن اعطى يعطي بل جرى في جواز التخفيف
كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة التي هي عبارة عن موافقاتها لما يرد في
واما كيفية التخفيف في اري يري فهي ان اصلهما ارأي
على وزنه

٨٠

على وزن اعطي يعطي نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكنة قبلها
فيهما ثم حذفت واعلال الواو الياء ظ وذكر في شرح الهادي
انه يحتمل الحذف هنا وجها اخر وهو انه اجتمع فيه اي همزتان
بينهما حرف ساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت
الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الابواب وفتحت
الراء المجاورة الالف التي هي لام الفعل فلا يستعمل مهموزا على الاصل
حتى هجر ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة
توجب الاطراد في مثل يناءي مضارع ناءى واناءى يناءي و
قد عرفت انه ليس بواجب واصل اراءة اراءي على زنة اكرام فخففت
الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار اراءا وقلبت
الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اراء ثم عوض
الهاء من الهمزة فصار اراءة هذا هو المعتمد فيه وان جاز غيره واذا علمت
ما تلونا لك ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله
وفرع على هذا اري يري انه يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه
كما يجب في مضارع رأى دون ماضيه انما قالوا ذلك لقصور نظرهم
عن تحقيقات القوم والمشي الا تباعهم فلا تكن من القاصرين واسم المفعول
من رأى يرى مرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء
اصله مرؤوي على وزن مضروب فاعل بقلب الواو ياء لاجتماعهما
وسبق احدهما بالسكون وادغام الياء في الياء وكسر الهمزة للياء
كما في [illegible] الاعلال هكذا في مهدي اصله مهدوي كما سبق واذا عرفت
كيفية الاعلال في المفرد في اسم المفعول امكنك التفريع عليه بتصاريفه
وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات ومرائي ولا يجب
بل يجوز حذف همزته اي اسم المفعول لان وجوب حذف الهمزة في فعله
الذي هو يرى على خلاف القياس بل التزموه لكثرة استعماله ولهذا لا يجب في يناءي
كما مر وكل ما ثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئا اخر غيره
فلا يستتبع ذلك الفعل الذي هو يرى المفعول الذي هو مرئي وغيره
من اسم الفاعل والمكان والزمان والالة في وجوب التخفيف في فعلان

يستنبئ ال... مطلب ان يكون ذلك الشيء تابعا له كحذف الهمزة من اكرم
فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وساير تصاريفه تبعا لحذفه
منها واذا علمت معنى يستنبئ وحذفت الهمزة وجوبا في
نحو مرى بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم المفعول من باب
الافعال مرئي بوزن مكرم فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع الساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف من التلفظ
واعطي التنوين لما قبلها ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن
فحذفت الهمزة فاعطي حركتها لما قبلها والتنقل التنوين ايض
فصار مرى هذا تخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس وقد
مر نظيره وانما وجب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة في فعل الامر
هو يرى غير قياس بل التزم لكثرة الاستعمال الثقلة فتبعه
والقليل تبع الاكثر كثيرا وهذا اي يرى واخواتها كما لسم الفاعل
والزمان والمكان وان كان الحذف فيها غير قياس بخلاف مرى
فان ما فرض مستقبله واحد فقط وهو يرى وهو اسم الموضع من يرى الذي
هو الثلاثي مرى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها و
اصله مرئي على وزن منصر فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ واعطي التنوين
لما قبلها فصار مرى كما مر الان مرى وهو اسم الموضع في اصله ووزنه و
اعلاله لكن الميم فيه بكسر واذا حذفت الهمزة اي اذا اردت حذفها
تخفيفا في مثل المشبا وهو اسم الفاعل او المفعول او الموضع والالة
من يرى الذي هو الثلاثي يجوز حذفها بالقياس الى نظايرها
التي حذفت الهمزة منها تخفيفا كمسلة وغيرها الا انه اي حذف
الهمزة في مثل المشبا غير مستعمل في كلامهم المجهول من رأى
يرى الذي هو الثلاثي رئي الى اخره الماضي لا يخفف شيء في المعلوم
والمضارع يخفف كما في المعلوم ايض فيقال في الماضي رئي رئيا
رئوا ورئيت رئيتما رئيتن ورئيت رئيتما رئيتم رئيت رئيتما
رئيتن رئيت رئينا وفي المضارع يرى يريان يرون ترى تريان يريا

يرى ترى تريان يرون ترى تريان ترين ارى نرى وكيفية تخفيف الهمزة فيما سبق
واما اعلال يائه كاعلال ياء يرمي وشبابه من باب الناقص المهموز الفاء في
من جنس ابواب الاستعمال كلامهم وهو ما على باب ... نحو اخذ ياخذ بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر وادب يادب اعلم ان ادب يجيء من باب الخامس
ومعناه ظاهر والصفة منه اديب ومنه ضربته تاديبا ويجيء من الباب الثاني ومعناه
دعا القوم الى طعامه والصفة منه آدب والمراد ههنا هو الثاني فافهم
واهب ياهب بفتح العين فيهما يقال اهب الرجل اذا استعد وارج
يارج بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال ارج الطيب اذا فاح
واسل ياسل بضم العين فيهما يقال رجل اسيل الخد اي لين
الخد طويل وكل مسترسل اسيل والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء
ايض نحو سأل يسأل بفتح العين في الماضي والغابر ويئس ييئس
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ولؤم يلؤم بضم العين فيهما ولا يجيء
من غير هذه الثلثة المهموز اللام يجيء من اربعة ابواب بالاستقراء ايض نحو
هنؤ يهنؤ بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وايض يجيء بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر وهنا الطعام من باب قطع وضرب ونبأ
نبأ بفتح العين فيهما اي نشر الخبر ... وصدأ يصدأ بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر وجزأ يجزأ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر من جزئت
الشيء بالجزء البجة اي فصلته ولا يجيء من الباب السادس ولا من الثاني الا
هنا يهنئ وهو شاذ ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء بدلالة الاستقراء
في كلامهم نحو ان يان اي ضرع والاصل انن يانن على حذو فر يفر ولا يقع الهمزة
موقع حرف العلة والا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر ومن ثمة اي ومن اجل ان
الهمزة لا تقع موقع حرف العلة لا يجيء من المثال اي من المعتل الفاء الا مهموز
العين واللام نحو وأد يئد يقال واد ابنته اي دفنها في القبر وهي حية ووجأ
يجأ وجاءة بالسكين اي ضربته به تقول وجأه يجاءه صفع وضنئ يضنأ
ولا يجيء مهموز الفاء من المثال والا لم يكن المثال مثالا ولا يجيء في الاجوف
الا مهموز الفاء واللام نحو ان اصله اين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها يقال آن اي حان حينه وآن له ان يفعل كذا من باب باع اي حان

قال في الصحاح عن الاخفش قال
وهنأني الطعام يهنئني ويهنأني
ولا نظير له في المهموز

وجاء اصله جيا فقلبت الياء الفا ولا يجيء منه مهموز العين والا لم يكن الاجوف
اجوفا ايضا ولا يجيء في الناقص لامه مهموز الفاء والعين والا لم يكن الناقص ناقصا
ايضا نحو ابى يابى وراى يرى ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين
نحو واى اى وعد ولا يجيء في اللفيف المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى اى رجع
والا لم يكن المفروق مفروقا والمقرون مقرونا ولما فرغ من الاحكام اللفظية للهمزة
شرع في احكامها الخطية لانها اذ يحتاج الى بيانها دون ساير الحروف لانه ليس فيه نظر
للهمزة صورة مخصوصة يكتب بها دائما كساير الحروف فقال وتكتب الهمزة
اذا كانت في الاول على صورة الف مطلقا اى مفتوحا كان او مكسورا او مضموما
نحو اب وام وابل وسواء كانت للقطع نحو اكرم او للوصل نحو اضرب وسواء
كانت اصلية نحو ابل او منقلبة من الواو نحو اعد والوجه لخفة الالف في
الكتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات يعني ان الهمزة لم يوضع
لها صورة مخصوصة بالاصالة كما توضع في ساير الحروف فيكون الاصل
فيها ان لا توجد في الكتابة اصلا لعدم صورتها وتوجد في التلفظ لبناء
التلفظ عليها واذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة
عليها لكن قد يكتب على صورة الحرف من حروف العارض فيكتب في الاول على
صورة الالف لخفة كتابة الالف وقوة الكاتب عند الابتداء
على وضع الحركات عليها وحاصله ان الاصل ان لا يكتب الهمزة ووضع حركتها لكنها
يكتبان في الاول للعلة المذكورة ويكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها فان كان ما قبلها مفتوحا يكتب على صورة الالف وان كان
مضموما تكتب على صورة الواو وان كان مكسورا تكتب على صورة الياء كما
يكتب تخفيفها بالقلب كذلك نحو راس ولوم وذيب للمشاكلة
اى فيكون الهمزة مشاكلة لحركة ما قبلها والهمزة في الوسط اذا كانت
متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا البتة تكتب على وفق حركة
نفسها حتى يعلم ان حركتها من اى نوع فان كانت الهمزة الواقعة في الوسط
مفتوحة تكتب على صورة الالف وان كانت مكسورة تكتب على صورة الياء و
ان كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار لحركة ما قبلها نحو سال
ولوم وسيم ونحو يسال ويلوم ويسيم الا اذا كانت الهمزة مفتوحة

ساكنا

وما قبلها

٨٢

وما قبلها مكسورا او مضموما فانها تكتب على صورة الياء نحو مئر وعلى صورة الواو
نحو مئة وفئة وجؤن ومؤجل بما يكون تخفيفا كذلك لكن المص
اطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف والاولى
ان يستثنيهما او يقول يكتب على نحو ما يخفف به ليتم البيان اذا كانت الهمزة
متحركة وما قبلها متحركا ايضا وكانت في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها
فان كان ما قبلها مفتوحا يكتب على صورة الالف وان كان مكسورا يكتب على صورة
الياء وان كان مضموما يكتب على صورة الواو ولا يكتب على وفق حركة نفسها مع ان هذا اولى
ليعلم حركتها لان الحركة الطرفية اى الواقعة في الطرف عارضة اى غير ثابتة
على وجه واحد لان اخر الكلمة محل التغير فيتغير بحسب مقتضيات العوامل نحو قرا
وقرء وفتئ واذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب الهمزة على صورة شيء اى لم يكتب
على صورة حرف من الحروف نظرا لحركتها وعدم حركة ما قبلها فلم يكن لها وجود في الكتابة بل
في التلفظ فقط كما هو الاصل فيها على ما مر نحو خبء ودفء وبرء واذا قلت رايت
خبا ودفا وبرءا لا يكون الالف فيها صورة الهمزة بل هي الف الوقف عوض
من التنوين كما في رايت زيدا

الطرف الرابع في المثال

قدمه على ساير
المعتلات لان حرف العلة في الكلمة اما ان يكون واحدا او متعددا فان كان
واحدا قدمت على ما يكون فيه متعددا لان الواحد قبل المتعدد ثم ما يكون
فيه حرف العلة واحدا ثلثة اقسام لان حرف العلة اما فاء الكلمة او عينها او لامها
فان كان فاء تقدمت عليهما لان الفاء متقدم عليهما ويقال للمعتل الفاء مثال
لان ماضيه مثل الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال وتعدد الحروف في الاخبار
فيقال وعدوا ووعدت كما يقال ضرب وضربت وهذا الوجه كما يفيد التسمية يفيد
التقديم وقيل للمعتل الفاء مثالا لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد
من المثال وزن من الاجوف وهو انما يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء كما علم ولا
من فعل بفتح العين يفعل بضم العين الا وجد يجد اصله يوجد بضم الجيم
والمشهور كسرها وهي لغة بني عامر فحذفت الواو في يجد وان لم يقع بين ياء و
كسرة كما في يعد في لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها في الصحاح ويجد بضم
لغة عامرية لا نظير لها لان نظيرها ليس في باب المثال وقيل حذفت الواو في يجد
بالضم في لغتهم لان هذه اى لغة بني عامر لغة ضعيفة لا يعتد بها ولا يعول عليه

واما كتابة نحو البطوء والبطيء بالواو والياء فليس على قانون علم الخط دنقوز

التقديم

يجيء

بعدم موافقة كلاستعمال الفصحاء فانه يجد البعد في الحذف اي في حذف
الواو وان لم يقع بين ياء وكسرة ولما بين انه لا يجي من الباب الاول
بعد ذكر انه يجي من خمسة ابواب تبقى الخمسة بناء على ان اصل الابواب
ستة موجودة فلم يحتج الى تفصيل تلك الخمسة التي ما عدا الباب
الاول وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في عدم
الاعلال مفتوحتين كانتا او مضمومتين او مكسورتين نحو وعد بفتح
الواو ووعلام بضم الواو ووقود وقرئ بسلامة الواو مع الضم على التغير في الكل
وكسر بفتح الياء وكسر بضم الياء بسلامة الياء فيهما ونظائرها
نحو يمن ويمن وضوء ووضع لقوة المتكلم عند الابتداء وقدرته
على تلفظ الحرف الثقيل من غير تقصير وقيل لا يعل الواو والياء في الاول
لعدم امكان الاعلال في الاول وذلك لان الاعلال قد يكون بالسكون
او بالقلب الى حرف علة او بالحذف ولا رابع سواها وتلك الثلاثة اي وكل
من هذه الثلاثة لا يمكن في الابتداء فيقتضي عدم الاعلال فيه اما
عدم امكان الاعلال بالسكون فلتعذره اي لتعذر الابتداء بالسكون
وكذلك القلب اي كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب لان الحرف المقلوب به غالبا
قد يكون بحرف العلة وحرف العلة المقلوب به لا يكون الا ساكنا الف كان او ياء او واوا
وان امكن تحريكها فيلزم الابتداء بالسكون فيمتنع الاعلال بالقلب ايضا
والياء في فعل لا يكون بحرف العلة بل زائدة في المنصوب فتقدير الكلام يكون المقلوب به حرف
العلة قال بعض الشارحين ان الحرف المقلوب به لا يكون الا ساكنا ان كان الفا او
لو كان غير الالف امكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وانت تعلم ان هذا الشرح
لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع ايضا قد يرى فيطلع واما بالحذف عطف على قوله
اما بالسكون اي اما عدم امكان الاعلال بالحذف في الاول فلانتقاصه الضمير
يرجع الى الكلمة اما باعتبار اللفظ او باعتبار المذكر من قدر الصالح على تقدير
الحذف في الثلاثي المجرد وقد عرفت ان القدر الصالح ان يوجد ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ولا اتباع الثلاثي في الزوائد لان الثلاثي
اصل الزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعوله الى الفاعل
ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام فاعله والتابع احد فاعلي
فعله

قوله ولا يعوض بالتاء جواب دخل مقدر تقديره انا لا نسلم انه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي
النقصان من القدر الصالح وانما يلزم من ذلك اذا لم يعوض المحذوف بحرف واما اذا عوض فلا
فاصل الجواب انه لو عوض لعوض بالتاء اذ هو المشهور فيما بينهم كما في عدة والتعويض
بها غير ممكن لانه لو عوض بها العوض في الاول والاخر اذ لا يمكن العوض الا في محل التغير والتعويض
في طرف الكلمة واو ايضا جائز لما ذكره بقوله حتى لا يلتبس بالمستقبل على تقدير التعويض
في الاول والمصدر على تقدير تعويض في الاخر في نفس الحروف لا في الصيغة وهذا القدر
من الالتباس يكفي جواز التعويض ومن ثمه اي من اجل ان علة عدم التعويض في الاول
لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في مثل عدة
للالتباس بالمستقبل مع ان المحذوفة من الاول لان اصل عدة وعد اسكنت الواو وسكون
العين فنقلت كسرة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة لئلا يزيد اعلاله على اعلال فعله
وهو يعد ثم لزم التاء كالعوض وقيل الاصل وعد بكسر الواو في حذفت الواو لما ذكرنا
ثم زيدت التاء عوضا عنها قوله ويجوز في اتكلان لعدم الالتباس عطف على قوله لا يجوز
فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا على قوله ومن ثمه وحاصل معنى كلامه انه ومن اجل
ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاول في مثل عدة ويجوز
في مثل اتكلان لعدم لزوم الالتباس في الاول وعدم لزومه في الثاني فلا بد ولهم من التوكل وهو
اظهار العجز والاعتماد على الغير واصله وكلان في حذفت الواو وعوضت التاء في اوله لعدم
الالتباس بالمستقبل منه كل يكل ومن نظيره الا في الصيغة ولا في نفس الحروف لانه لا يجي على هذا الوزن
مستقبل اصلا وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو التي حذفت من الاول
نحو مثل عدة وعظة ويكون اثبتها ابيه فلا يكون واجب الثبوت كما في قوله ان عرفوا فلنوا
عد الامر الذي وعدوا اصله عدة الامر فحذفت التاء التي هي عوض من الواو لان التعويض
من الامور الجائزة لا من الامور الواجبة والاعاضة فيها اثنان عرفوا اخلفوا متعد الى مفعولين
الاول الكاف والثاني عدو هو مصدر مضاف الى مفعوله الامر يقال اخلفه وما عدة
اذا قال شيئا ولا يفعله في المستقبل فعلم وعدوا صلة الذي وضميره محذوف فتقدير
الكلام واخلفوك عدة الامر الذي وعدوه كذا وعند الفراء لا يجوز الحذف اي لا يجوز حذف
التاء في مثل عدة وعظة لانها عوض من المحذوف اي من الواو المحذوفة الاصلية والعوض
لا يجوز حذفه لانه لم يبق شيء يدل على المحذوف ولانه يلزم النقصان من القدر
الصالح الا في الاضافة فان الحذف فيهما جائز فان الاضافة اي الى المضاف اليه

لانه لا يلزم من قلب حرف العلة الى حرف
اخرى تحصيل الحاصل بل هو شايع كثير
في كلامهم منه

بيان

ونزعه اي من اجل ان حكمها حكم العدة في عدم جواز حذف التاء بغير الاضافة
وجوازه بالاضافة حذفت التاء التي هي عوض من الواو في قوله تعالى واقام الصلوة
وايتاء الزكوة لان اقام مصدر مضاف الى الصلوة ونقول في الحاق الضماير
على صيغة المثال وعد وعدا وعدوا وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم
وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدنا بسلامة الواو في الكل كالصحيح وهو في وعدت
كان الثلث في التاء او ادغام الدال في التاء الغرب بعد قلب الدال تاء اي
قالوا في اخذت بابدال الذال تاء وادغامها فيها وهو الاكثر كذا في الصحاح ويحتمل
ان يكون المراد بالعكس اي قلبت التاء دالا وادغام الدال في الدال كما هو مذهب
بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من تقلب التاء للمتكلم التي هي
هي ضمير الفاعل في فعلت وفعلت دالا اذا كان ما قبلها احد من حروف ثلثة
الطاء المهملة والزاء المعجمة والدال المهملة ثم ادغموا الاولى في الثانية وانما فعلوا
ذلك تشبيها بهذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن
كما سكنت الفاء في افتعل ولم يمكن فصلها من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فاشبهت
تاء افتعل فقالوا في حبطت حبط وفي فزت فزد وفي وعدت وعد بقلب التاء دالا في الاولين
وادغام الدال الاولى الاصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم
قال ذلك البعض هذا القلب والادغام شاذ روى واسنده فقال قال سيبويه
اعرب اللغتين واجودهما ان تقلب تاء الضمير لان التاء ههنا علامة الضمير وانما جاءت
بمعنى ليست يلزم الفعل الا ترى انك اذا اضمرت غائبا قلت فعل ولم يكن فيه

[illegible]

مبحث ادغام الدال والتاء

بيان

تاء

٢٤

تاء والتاء في افتعل ليست كذلك ولكنها دخلت زائدة للافتعال وتاء الاضمار بمنزلة
المنفصل المستقبل من وعد عند الحاق الضماير يعد اصلي يعدان يعدون تعد
تعدان يعدن تعد تعدان تعدون تعدين تعدان تعدن اعد نعد واصل يعد يوعد
فحذفت الواو التي وقعت بين ياء حكمه مفتوحة وعين مكسورة لانه اي الشان
يلزم الخروج من الكسرة التقديرية التي هي الياء الى الضمة التقديرية التي هي الواو ومن
الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهي كسرة العين ومثل هذا ثقيل
على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن ازالة هذا التقيل بخلاف الياء لانها علامة وبالياء
لتعذر الابتداء بالسكون ولا بحذف كسر العين لئلا يلزم التقاء الساكنين
ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل انما حذفت الواو لان
الياء تقارب الكسرة فوقعت فاء فاصلة بين قريبين وكل ذلك في بناء المعلوم
وعد يعد ولو بني المجهول لزالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال لا يوعد
باثبات الواو وفتح العين ونزعه اي من اجل ان مثل هذا الانتقال
ثقيل لا يجيء لغة الا على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين وفعل بضم الفاء
وكسر العين الا حبك على وزن الاول وهو اسم قبيلة وقيل هو اسم لكل شيء
فيه تكسر كالرملة اذا امرت بها الريح وقد اجيب بانه من تداخل اللغتين
لانه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق ويقال حبك بكسر الحاء
والباء ايضا كابل والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كانه قصد الحبك
بكسرهما اولا فلما تلفظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد لغة اخرى وهي
الحبك بضمتين الا ان هذا التداخل ليس بشايع لانه في كلمة واحدة ودئل على
الثاني وهو دويبة تشبه ابن عرس وقيل اسم قبيلة لابي الاسود الدئلي
فيكون من قبيل الاعلام والاعلام لا يقول عليها في الابنية يجوز ان يكون
منقولا من الفعل كشمر اذا سمي به وايضا يجوز ان يكون منقولا
على تقدير كونه اسما لدويبة وحذف الواو في تعد ونعد واعد وفي صيغة امره
وهي عد ايضا اي كما حذف في يعد وان لم يتحقق علة الحذف فيها وهي وقوع
الواو بين ياء وكسرة للمشاكلة اي لئلا يختلف المضارع في البناء لانهم
لو قالوا اوعد هو يعد لاختلاف المضارع فيكون مرة بالواو
واخرى بلا واو ويحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة ليكون الامثلة متشاكلة

سكان

وزن

بفتح العين المهملة
وسكون الطاء والسين
المهملة [illegible]

غير مختلفة كي حذفوا الهمزة من يكرم حملا لاكرم للمشاكلة فتأمل وحذفت في مثل يضع
جواب دخل مقدر وهو ان اصل يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم
يوجد علة للحذف فيه فلم يحمل على ما فيه علة الحذف مع انه حذف وحاصل الجواب
ان الواو حذفت في مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه او لامه
حرف حلق وان كان عين الفعل مفتوحا لان اصله يوضع بكسر الضاد فحذفت
الواو لوجود علة الحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة ثم جعل يضع نظرا
الى حرف الحلق بفتح جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا لان حروف
الحلق ثقيلة والكسر ايضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى ما يجاوره
ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يرد بعد الواو المحذوفة لان الفتح عرض
لحرف الحلق والاصل انما هو الكسر فاعتبروا الاصل ولم يعتبروا الفتحة العارضة وانما لم يحذف
الواو من يوجل لان فتحته اصلية لا عارضة وقوله لا يحذف من يوعد لان اصله يا وعد
جواب دخل مقدر ايضا تقريره ان الواو في يعد من اوعد وقع بين ياء وكسرة كما يوجد
فوجد علة الحذف ايضا بل هو اثقل من يعد لان ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع
هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب انما لم يحذف الواو لان اصله يا وعد لان
المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان ماضيه اوعد كان مضارعه
يا وعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة
لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء ايضا حذرا عن كثرة الحذف في اعتبار الاصل
وان وقع بين ياء وكسرة ظاهرا بخلاف يعد فانه لم يحذف منه شيء سوى الواو
فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب وتجيء الامر الى آخره من يعد عد عدا عدوا عدي عدا
عدن والاسم الفاعل منه واعد واعدان واعدون واعدة واعدتان واعدات ووعد
الواو الاولى فاء الفعل والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين
بالف التكسير ولم يحذف احدهما للالتباس ثم ابدلت الواو الاولى همزة فتح كرها
في اول الكلمة والاسم المفعول موعود موعودان موعودون موعودة موعودتان
موعودات ومواعد والاسم الموضع موعد بكسر العين والاسم الآلة ميعد اصله
موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
كما في ميزان اصله موزان ووهم اي الجال الصرفيين يقلبونها ياء مع الحاجز
اي المانع الغير القوي وهو الحرف الساكن كالنون في نحو قنية اصله قنوة فقلبوا
الواو

الواو الى جنس كسرة القاف فقط وبغير الحاجز متعلق بقوله يقلبون والمعنى وهم يقلبون
بغير الحاجز او اي من القلب اي يرجح الى القلب بغير الحاجز اولى من القلب
بالحاجز هذا الذي ذكره المص وهو احكام المثال الواوي واما اليائي فلم يحذف
منه الياء وان وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر وينع وبينع لان الياء اخف من
الواو بدليل انهم قلبوا الواو ياء في نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المص لم يذكره
لعدم اعتلاله **الباب الخامس** في الاجوف وجه تقديمه على الناقص واللفيف
ظ مما ذكرنا في المثال والمراد من الاجوف ما يكون عينه حرف علة ويقال له اي يسمى
الاجوف اجوف لخلو جوفه اي وسطه عن الحرف الصحيح فكان كانه ليس
في وسطه حرف ويقال له ذو الثلاث ايضا لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم
اي بصيرورة ماضيه عند الاخبار عن نفسه على ثلثة احرف اذا كان ثلاثيا
نحو قلت وبعت واما الرباعي والمزيد فيه فمحمول على الثلاثي وهذا
العذر كاف في التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع ان المخاطب
على ثلثة احرف ايضا لظهور التلفظ به فان قلت التاء ليس من حروف
ماضيه بل هو فاعل فبقي ماضيه على حرفين فلم يصر على ثلثة احرف
قلت انهم عدوا الضمير المرفوع البارز خصوصا المتصل جزء من
الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه احكام الجزء كما مر تحقيقه
في الباب الاول فان قلت سلمنا انه جزء لكن لا نم انه حرف لانه
ضمير والضمير اسم فلم يصدق انه على ثلثة قلت يطلق لغة انه
حرف وان لم يصح اطلاقه اصطلاحا وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة
ابواب في الابواب التي سميت دعائم الابواب وقد مر انه
ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة عين مضارعه وهي الباب
الاول والثاني والرابع نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف وسنجيء
اصلها واعلالها على التفصيل ولم يجيء من غير هذه الابواب الثلثة الا شاذا في
كلامهم نادرا نحو طال يطول من الباب الخامس قال بعض الصرفيين اصلا
الاصل القانون وهو امر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة
الفاعل مرفوع فقوله اصلا صفة كاشفة له في باب الاعلال قال بعض
الصرفيين اي اعلال حرف العلة اذا وقع عين الكلمة او اللام نحو اي يحصل

جميع المسائل هنا اي ومن ذكر الاصلات مثل اتحاد ما ينبغان من علم ذلك الاصل قدر
على ان يعلل اي كلمة عرضت عليه قدرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الا
علالية بالفعل وهو اي ذكر الاصل قولهم ان الاعلال في حروف العلة اذ كان
في غير الفاء ينحصر على ستة عشر وجها عقلا وذلك لانه ينحصر في حروف العلة اربعة
اوجه الحركات الثلث والسكون وينحصر فيما قبلها ايضا اي كما ينحصر في حروف العلة
كذلك اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الكائنة فيما قبلها
في الاربعة الكائنة فيها حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك اعلال الحرف ان
كانت الحروف فيها اي قبلها حرف ساكن يتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك
بعد اسقاط واحد منه ستة عشر خمسة عشر وجها الاربعة منها ينحصر في حروف
العلة اذا كان ما قبلها مفتوحا وهي ساكنة او مفتوحة او مضمومة او
مكسورة نحو قول وبيع وخوف وطول قوله ولا يعلل الاول شروع في بيان كيفية
اعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا او عدما والمراد من الاول حرف العلة التي
وقعت عين الكلمة ساكنة مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين وانما لم يعلل
لان حرف العلة اذا اسكنت جعلت حرفا من جنس حركة ما قبلها لان عين حركة
الساكن اي طبيعته ولمترعاة حركة ما قبلها جعلها من جنس نفسها للتوافق
نحو ميزان اصله موزان بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو ياء للتوافق فصار
ميزان ويوسر اصله ييسر بضم الياء الاول وسكون الثانية من جنس حركة الاولى
وهو الواو فصار يوسر فقوله الا اذا انفتح ما قبلها استثناء من قوله جعلت من جنس
حركة قبلها وانما لم يجعل حرف العلة من جنس الفتحة وهو الالف لخفة الفتحة
والسكون اذ منشأ القلب الثقل وهو انما يتحقق بشرطين احدهما كونها
متحركة وثانيهما كون ما قبلها مفتوحا ولما انتفى الشرط الاول لم يتم الثقل
فلم يقلبوها الفا لعدم موجبه الا اذا اجتمع احد الشرطين فانه يقلبها الفا ونقول
في مثل عيب وبيت وقول عاب في بات وقال قال في هذا الشارح يقلبه وعند بعضهم
يجوز القلب نحو قال مصدرا ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى ان هذان
لساحران الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لغة بلحرث ابن كعب في قال
مصدرا كما في النحويون بان هذه لغة حارثية وذلك ان بلحرث بن كعب وخثعم
وزبيدا وقبائل من اهل اليمن يجعلون الف التثنية في الرفع والنصب والخفض
على اللفظ

[في الهامش: ٧٠ حرفا لخ — بجعلت الثانية]

٣٦

على لفظ واحد يقولون اتاني الزيدان ورايت الزيدان ومررت بالزيدان
وذلك انهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها الفا فيما يلونها في التثنية ايضا
هذه المعاملة الى هنا كلامه وانما قال ان غرنبت اليك فتقبل تابئي وصمت
ربه فتقبل صامتي اي توبتي وصومي شاذ عند الاولين وكذا باجل اصله
بيجل فعله ويعلل نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي جواب دخل مقدر وتقديره
ان قولكم حروف العلة لا يعلل اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا منقوض
باغزيت فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع انه يعلل بالقلب وتحقيق
الجواب ان الواو انما اعل في مضارعه الذي هو يغزي بضم الياء وكسر الزاء يقلبها ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها ويعلل في ماضيه لقلبها ياء ايضا حملا على المضارع اي
حملوا الاعلال فيه على ما فيه علة وكذلك استغزيت وتغزيت قال سيبويه سئل الخليل
عن قولهم اغزيت واستغزيت فقال انما قلبت الواو في هذه الافعال الماضية لاجل
انكسار ما قبلها في المضارع في قولك يغزي بضم الياء وكسر الزاء ويستغزي فحملوا
الماضي مضارعه فاعلوا اي اعلوا مضارعه ليكون الفعل من باب واحد لا يقال ان الماضي سابق
والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق بعيد لانا نقول انما لا نم ان اتباع السابق على اللاحق
محال لانهم اعلوا المصدر اتباعا للفعل كما في عدة وقياما مع ان المصدر سابق على الفعل
كما مر وليس اتباع الماضي على المضارع قياسا مطردا حتى يلزم اعلال وعد تبعا ليعد بل هو مسموع
مقصور وقيل انما يعلل نحو اغزيت لانه لما زاد على ثلثة احرف ثقل والياء خفيف
ولم يمنع مانع عن قلبها ياء فلا جرم قلبت الواو ياء احسن ولذلك قالوا في اخلائي
غزوت باثبات الواو وفي الرباعي اغزيت بقلبها ياء قوله ويعلل نحو كينونة عطف على قوله
ويعلل نحو اغزيت فيكون جوابا لدخل مقدر تقريره يعني يعلل نحو كينونة من الكون بقلب
واوه ياء مع سكون الواو فيه وانفتاح ما قبلها وهو الكاف لان اصله كيونونة
بفتح الواو على وزن فيعلولة عند الخليل فلم يكن من نحو قول بل يعلل لوجود علة الاعلال
فيه لانه اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت الياء
الاولى في الياء المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة ثم صار كينونة بتشديد الياء وفتحها
كما قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء في نحو ميت اصله ميوت بتقديم الياء المزيد على الواو
التي هي عين الكلمة ثم خففت كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو فصار
كينونة كما خففت الياء المنقلبة بحذفها في ميت وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز

[في الهامش: قال ابن جني انهم حملوا الماضي على المستقبل في الاعلال اعلال ماضيه في الاعلال في نحو قول وبيع وا علوا الماضي الاعلال الماضي منه]

لكنه احسن في كينونة ذكره ابن الحاجب والتخفيف في كينونة وقيلولة بحذف الياء
كما تخفف في ميت وسيد الا ان الحذف في كينونة وقيلولة اكثر منه في باب
سيد وميت لطوله بالزيادة وتاء التانيث فكان التخفيف فيه احسن انتهى و
الميت مخففة تقول مات يموت ويمات ايضا فهو ميت وميّت ويستوي فيه
المذكر والمؤنث قال الله تعالى لنحيي به بلدة ميتا ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت
انه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا في الصحاح
وقيل اصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت الكاف لانه لو لم يفتح يلزم ضم فاء هذا
الوزن في اليائيات ايضا لئلا تختلف حركة فاء الواوي وحركة فاء اليائي منه فيلزم
قلب الياء واوا في اليائي لضمة ما قبلها وهو ثقيل مع انه في البناء الطويل ففتحت
الفاء في الواوي حتى لا يصير الياء واوا في اليائيات نحو صيرورة مصدر من صار الشيء
يصير وقيلولة مصدر قال يقيل من باب باع يبيع ومعناه نام في الظهيرة وغيبوبة مصدر
غاب يغيب من باب باع تقول غاب عنه غيبا وغيبة وغيابا وغيبوبة وغيوبا وغيابا
جعلت الواو ياء اي قلبت بعد فتح الكاف في كونونة وان لم يوجد فيه علة القلب تبعا
لليائيات لكثرتها اي اليائيات وقلة الواويات مع ان جعل الثقيل خفيفا اولى وتحقيقه
ومن ثمه اي ومن اجل ان اليائيات اكثر من الواويات قيل الديمومة من الواويات مصدر على هذا
الوزن نظير الكينونة والديمومة مصدر من دام الشيء تقول يدوم ويدام دواما ودواما وديمومة
والسيدودة مصدر من ساد قومه يقال ساد يسود سيادة وسيدودة وسوددا بضم السين وسوددة
والهيعوعة مصدر من هاع يهوع يقال هاع يهاع هوعا وهواعا بضم الهاء وهيعوعة اي
قاء قال ابن الجني في بيان كيفية اعلال الثلاثة الاخيرة وهي بيع وخوف وطول بسكون
حرف العلة اولا فيها اي في هذه الثلاثة المخففة اي للتخفيف ثم قلبت الفا لاستدعاء
الفتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها ولين حركة الساكن فان قلت لو سكن
حرف العلة اولا لحصل التخفيف على ما ذكرتم ولم يحتج الى القلب والا لوجب القلب
في مثل قول مصدرا وليس كذلك قلت انما قلبوها الفا بعد الاسكان لانهم
لو اقتصروا على الاسكان لالتبس صيغة المتحرك في الاصل بالساكن فيه الا يرى
انهم لو اعلوا نحو بوب بالتحريك واسكان الواو فقط لم يعلم ان الواو في الاصل
متحرك ثم طرأ عليه الاعلال او ساكن مثل قلى كيوم فاعلوها بالابدال اي بعد
الاسكان تنبيها على انه متحرك في الاصل مع ان الالف اخف من الواو والياء الساكنين كذا
حققه

٩٠

حققه ابن الحاجب ثم ان هذا الاعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف
الاول ما ذكره بقوله اذا كانتا اي حرف العلة في فعل مطلق اما في الفعل الثلاثي المجرد فيعل
على الوجه المذكور اصالة لوجود الشرائط كلها نحو قام وباع كما يجيء واما في المزيد فيه
فلا يعل بالاصالة لعدم انفتاح ما قبلها نحو اقام واباع اصله اقوم وابيع بسكون القاف
والباء لكنهم قلبوهما الفا ولم يوجد فيهما موجب القلب وانفتاح ما قبلها حملا على الثلاثي
ثم حملوا الاقامة والاباعة على اقام واباع كذا قيل او في اسم كائن على وزن فعل واراد
منه بهم الثلاثي على وزن فعل الثلاثي لكن اطلق القول فيها بناء على ظهور المراد بقرينة
الامثلة فافهم والثاني ما ذكره بقوله اذا كان حركتهما غير عارضة فلا تعل اذا
كانت حركتها عارضة اذ لا اعتبار بالعارض فيكون في حكم السكون والثالث
اشار اليه بقوله ويكون ما قبلها لا في حكم السكون اي لا بد ان يكون فتحة ما قبلها
اصلية لا عارضة والرابع ما ذكره بقوله ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب والخامس
ما اشار اليه بقوله ولا يجتمع فيها اي في حروف العلة اعلالان متواليان في حرفين
اصليين في كلمة واحدة والسادس ما ذكره بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه
اي في مضارع الفعل على تقدير الاعلال والسابع ما ذكره بقوله ولا يترك اي الاعلال
للدلالة على الاصل اي يدل على ان اصل المعتلات الواو والياء فان اجتمعت الشروط
السبعة كلها في كلمة واحدة اعلت والا فلا ومن ثمه اي ومن اجل ان الاعلال
مشروط بتلك الشروط يعل نحو قام اصله قوم بفتح الواو وما سكنت ثم قلبت الفا فصار قام
ودار في الاسم مما هو بوزن فعل اصله دور بفتح الواو فقلبت الفا فصار دار لوجود الشرائط
المذكورة كلها فيهما قوله ويعل في مثل ديار جواب دخل مقدر تقديره اي يعل حروف العلة
في مثل ديار اصله دوار تبعا للواحد يعني قصد قلب الواو اتباعا للواحد لا لوجود شرط
الاعلال لكن لما كان ما قبل الواو مكسورا قلبت ياء لا الالف فكان ديار تبعا للواحد
في مطلق الاعلال وكذا اعل قيام اصله قوام في على تبعا لفعله الذي هو قام وكذلك
لكن مثل سياط اصله سواط لا اعل واوه تبعا للواو والالف الذي هو سوط بفتح السين
وسكون الواو وكذا ثوب وثياب ولما توجه ان يقال واو واحد لا تعل لفقدان شرط
الاعلال لسكونها فكيف يعل سياط تبعا له اجاب بقوله اي واو واحده
مشابهة بالالف في كونها ميتة اي ساكنة فكانت كانها قد تعل اعطي بعل حده
كما شبا وان لم يكن فعلا ولا اسما على وزن فعل حتى يتحقق شروط الاعلال للمتابعة

ما اشار اليه خ

يجتمع بيان

الحركة

باشياء آخر وهي ان دوقام وسوط ولا يعل نحو الحوكة بفتح الواو جمع حائك لان الاعلال وعدمه
جائز فيه اما عدم الاعلال فبما ذكره المص واما الاعلال فبالنظر الى تحرك الواو
وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح حاك الثوب نسجه وبابه قال
حولا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة ايضا بفتح الواو والخونة جمع خائن
وصيدي بفتحات يقال حمار صيدي اي يحيد عن ظله ويميل عنه لنشاطه و
صوري بفتحات اسم ماء من مياه العرب نحو وجهين اي لا يعل حروف العلة فيهن
لانعدام الشرط الاول نحو جهتين وهو وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء
في الاولين والالف في الاخرين هذا مختار ابن جني وقيل لا يعل حروف العلة
فيهن ليدل على الاصل اي على ان اصله واوي او يائي كما في القود ولا يعل نحو دعوا
الغزوان بفتح العين وضم الواو والنفاء الشرط الثاني لعروض الحركة على الواو ولكونها
لالتقاء الساكنين الواو ولام التعريف ولا يعل نحو عور بكسر الواو
واجتور لفقدان الشرط الثالث وهو ان تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون
لان حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون فعلا اي في حكم
عين اعور والف تجاور تنبيه لعيد التعليل يعني ان عين عور في حكم عين
اعور وتاء اجتور في حكم الف تجاور لان عور بمعنى اعور واجتور بمعنى
تجاور ويمتنع اعلال الواو في اعور وتجاور لسكون ما قبلها فيمتنع فيهما
المزيد فيه لكن بعضها اكثر استعمالا من غيره كاحوال واعور فانهما اكثر استعمالا
من حول وعور وكذلك لم تقلب واوهما حملا على احول واعور قال بعض المحققين
ومنهم من نظر الى الاصل ولم ينظر الى البناء الذي سكون ما قبل الواو فيه بل اعتبر
خصوص الفعل الثلاثي واعله جريا على القياس فقال في عور عار وفي يعور يعار
كما في يخاف ولا يعل نحو الحيوان والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع
وهو ان يكون في منتهى الكلمة اضطراب وانما لم يعل لان حركته اي حركة الجولان

والمراد بحركة حرف العلة في نحو الحيوان على اضطراب معناه اي انهم قصدوا ابقاء
حركة حرف العلة فيه للتنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعلوه وحملوا الموتان
محمول عليه جواب دخل مقدر وهو ظاهر يعني لا يعل الموتان مع انه ليس في معناه

اضطراب

٨٧

اضطراب حملا على الحيوان وانما حملوه عليه لانه نقيضه وهم يحملون النقيض
على النقيض كما يحملون النظير على النظير في الصحاح الموتان بالتحريك
خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان اي اشتر الارض
والدور ولا يعل نحو صوى بفتح الواو لفقدان الشرط الخامس وهو ان
لا يجتمع في الكلمة اعلالان اعلم ان طوى يجيء من الكتاب الثالث يقال طواه
يطويه طيا ومن الكتاب الرابع يقال طوى بكسر الواو يطوى طوى ومعناه الجوع
في الكتاب الثاني كذا في مختار الصحاح والمص اعتبر مجيئه من الكتاب الثاني فقال
ولم يعل حتى لا يجتمع فيه اعلالان يعني ان طوى اعل ياءه بقلبه الفا كما في
رمى فلو اعل واوه ايضا بقلبها الفا يجتمع اعلالان متواليان في حرفين
اصليين فيلزم اجحاف الكلمة وهو غير جائز وانما اعتبروا القيد الاول
ليخرج الاعلال في نحو يع اصله يوقي بضم الياء فاعل بالحذف والاسكان وذلك
جائز لانهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسط وانما جاز الاعلالان اذا توسط
بينهما حرف لانه لا يلزم منه اجحاف مثل اجحاف المتواليين لان العليل يستريح
عنه بتخلل فاصل ويتضاعف ضعفه اذ توالى عليه علتان من غير فاصل وانما
اعتبروا القيد الثاني ليخرج الاعلال في نحو قاض اصله قاضي فاعل بالاسكان
والحذف وذلك جائز لانهما ليسا في حرفين بل في حرف واحد وهو الياء وليخرج
الاعلالان في اقامة اصله اقوام فاعل بالقلب والنقل والحذف هذا ولو
اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو انما لا يعل حملا على قوي او حملا على هوي بيان
الاول ان قوي اصله قوو فقلبت الواو الاخيرة ياء لكسر ما قبلها ولم تقلب الاولى
الفا لئلا يجتمع اعلالان فحمل عليه ان انتفى الاعلالان فيه لانهما
من باب فعل بكسر العين كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثاني ان هوى اصله
هوي بفتحات فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم تقلب الواو
الفا لئلا يجتمع اعلالان فحمل عليه طوى وان لم يجتمع اعلالان لان
الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته وفعل بالكسر فرع عليه فحمل الفرع
على الاصل كذا حققه الجاربردي وقيل انما لم يعل طوى بالكسر لانه يلزم
ضم الياء في مضارعه كما في يحيى اي وطويا يحمل عليه فلم تقلب الواو الفا
فيه وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو صبي لفقدان الشرط السادس

ضبي

اجحاف بتقديم الجيم على الحاء المهملة صحاح

يستريح صح

وهو ان لا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه اي لا يعل حيي بقلب الياء الاولى الفا
حي لا يلزم ضم الياء في المضارع يعني اذا اعللت حاي باعلال الياء بقلبها الفا يحي
مستثقلة بحاي بضم الياء لان اعلال الماضي يوجب اعلال المضارع عندهم
والضم على الياء ثقيل وهو مرفوض في كلامهم ولا يعل نحو القود وهو القصاص
لانعدام الشرط السادس وهو ان لا يترك للدلالة على الاصل اي لا يعل نحو القود
بقلب الواو الفا حتى تفيد بقاء الواو الفا عدم اعلالها على الاصل اي على اصل
باقي المعتلات يعني انهم صححوا القود والصيد تنبيها على الاصل في اخواتها
اصل المعتلات اما واوا او ياء كما اعربوا اباوا ابي مع وجود موجب البناء
تنبيها على ان الاصل في اخواتها الاعراب وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه
اللغة العربية فيحفظ ولا يقاس عليه لانه ... اباه ابيه كذا حققوه الاربعة
الاخرى من خمسة عشر وجها اذا كان ما قبلها اي ما قبل حروف العلة مضموما
وحروف العلة اما ساكنة او مكسورة او مضمومة او مفتوحة نحو
ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو ويجعل في الاول اي يجعل الياء في الاول واوا
لضمة ما قبلها ولين عريكة ساكن فصار موسر فهو اسم فاعل من ايسر وفي
الثانية تسكن الياء للخفة ثم جعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار
بوع واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة وهي الياء ههنا من جنسها وهي الكسرة
يجوز فصار بيع والثاني هو الاصل في الاعلال هذا في الياء واما الواو
نحو قول على صيغة المجهول فيجوز فيه ابقاء الواو بعد اسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل
حركتها الى القاف بعد سلب حركتها وتسكن في الثالثة اي تسكن الواو في الثالثة
للخفة ثم ابقي لسكون ما قبلها مضموما فصار يغزو بسكون الواو ولا يعل في الرابعة
اي لا يعل الواو في الرابعة وهو لن يدعو لخفة الفتحة على حروف العلة ومن ثمه
اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة على الحروف العلة لا يعل غيبة بضم العين المعجمة
وفتح الياء مبالغة غايب ونومة بوزن غيبة يقال رجل نومة اي كثير النوم
الاربعة الاخرى من خمسة عشر وجها اذا كان ما قبلها مكسورا وحروف العلة
اما ساكنة او مفتوحة او مضمومة او مكسورة نحو ميزان وداعوة ورضيو
ورضي(؟) ... وفي الاول يجعل ياء اي يجعل الواو في موزن ياء لما مر من ان حروف
العلة

٨٨

الحرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء
ما قبلها وفي الواو في الثانية يجعل ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة فصار داعية
[illegible] ولا يعل مثل دول جواب دخل مقدر وتقريره ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو
جمع دولة بفتح الدال وهي الدولة ان تدال احدى الفئتين على الاخرى لان الاسماء
التي ليست بمشتقة من الفعل لا يعل لخفتها الا اذا كان اسم كان به جمع
الاسماء باعتبار ما ذكر او ما سيجيء على وزن الفعل وانما قال ليست بمشتقة لان
الاسماء المشتقة فيها نوع ثقل بدلالتها على النسبة فتعل تخفيفا وهو ليس على وزن
الفعل وفي الثالثة نحو رضيوا اسكن الياء للخفة ثم يحذف لاجتماع الساكنين
احدهما الياء والثاني واو الجمع ولم تحذف الواو لانها علامة ثم ضم الضاد بعد سلب
حركتها للواو اما بضمة الياء المحذوفة او بضمة هي جارية ... فصار رضوا بضم الضاد
وفي الرابعة مثلها لا الاعلال يعني بعل ترميين ... لان الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين والثلثة الاخرى من خمسة عشر وجها اذا كان ما قبلها ساكنا وحروف العلة
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر نحو يخوف ويبيع ويقول
ويعطى حركتين وهي الفتح والكسر والضم الى ما قبلهن في الكل وهو الخاء والباء
والقاف لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح في تحمل الحركات ولكن يجعل
في يخوف الفا لفتحة ما قبلها ولين عريكة الساكن العارض بخلاف الخوف اي لا يعل
الواو في المصدر لكونه اصليا وكذا الياء في نحو البيع فصار يخاف ويبيع ويقول بضم الياء
والواو فيها ولا يعل نحو اعين وادور جواب دخل مقدر وهو ان قولكم اذا كان حروف العلة
متحركة وما قبلها ساكن تعل بنقل حركتها الى ما قبلها منقوض بنحو ادور واعين لانها
لم تعل فيهما مع انها متحركة وما قبلها ساكن وتحقيق الجواب انه انما لم يعل ادور
واعين على وزن افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين حتى لا يلتبس بالافعال
لانه لو اعل لاعل بنقل حركتها الى ما قبلها فتقلب الياء واوا في اعين لسكونها والضم
انضمام ما قبلها فيصير اعون وادور بحذف الواو فيهما فيلتبس الاول بالمتكلم وحده
من مضارع عان والثاني بالمتكلم وحده من مضارع دار والضمير المستتر في لا يلتبس
يرجع الى نحو واعاقام بالاسقاط دون الفعلين لان لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع
ولا يعل نحو صرود وهو الطائر الصغير وهو جواب الشيخ الدخل المذكور حتى لا يبطل

الالحاق

يعني ان جدول ملحق بجعفر ليعامل معاملته في الاحكام اللفظية فيقال جداول وجديول و
جداول كما يقال جعفر وجعيفر وجعافر فلو اعل فات الغرض من الالحاق ولا يعل نحو قوّم تم
بتشديد الواو وفتح لا يلزم الاعلال يعني لو اعل لاعل بنقل حركة الواو الثانية الى الواو
الاولى وقلبها الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها وقلبت الاولى الفا ايضا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فيلزم اجتماع الاعلالين وهو بط لاستلزامه حذف احدى الالفين
لالتقاء الساكنين والتزام لازم اجحاف الكلمة كذا قيل ولا يعل نحو الري مصدر
بنقل حركة الياء الى الميم الساكنة قبلها صح لا يلزم وقوع الساكن في آخر الاسم المعرب بالحركة
وتحقيقه انه لو اعل بسكن الياء وبنقل حركتها الى ما قبلها يتوارد الاعراب على ما قبل حرف الساكن
لان الحركة المنقولة اليه هي التي تختلف بحسب العوامل وتكون الياء الساكن تابعة
بحركات ما قبلها يعني تصير في حالة النصب الفا وفي حالة الرفع واوا فيكون الاعراب
في وسط المعرب وهو غير جائز وانما يلزم من وقوع حرف ساكن بالطريق المذكور
في آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب لكن لا على الطريق المذكور صح
لعدم لزوم وقوع الاعراب في وسط المعرب نحو العصا والرحى فافهم كذا حققه المحققون
ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال بكسر الميم اي كثير القول ومخياط مع ان حرف العلة
فيها متحركة وما قبلها ساكن صحيح لانه يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال الاول هما
حرف العلة التي سكنت ونقلت حركتها الى ما قبلها والثاني هما ما بعدها ولا يجوز حذف
احدهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة ويخيط منقوص من المخياط فلا يعل تبعا له فان
قيل لم يعل الاقامة اصلها اقوامة قد مر كيفية اعلاله في هذا الباب مع حصول
اجتماع الساكنين فيها اذا اعللت انت كاعلال اخواتها المراد بالاخوات
الاقامة ما يكون فيه حرف العلة متحركة وما قبلها ساكن مثل تبيان قلنا
اعلت الاقامة تبعا لقام يعني يعل اقام تبعا لقام الذي هو ثلاثي اصلي
اعل الاقامة تبعا لفعله لان المصادر تتبع افعالها في الاعلال كما في قام
قياما وبعد عدة فيكون الاقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقد مر منا هذا
التفصيل والحصل بفصله قصر المسافة فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام
كما يعل الاقامة تبعا له وهو اي والحال ان قام ثلاثي اصلي في الاعلال بالنسبة
الى التقويم

الى التقويم كما يكون اصلا بالنسبة الى الاقامة قلنا انما لا يعل التقويم لانه ابطل قوله
قوله فاعل ابطل وضميره يرجع الى المتكلم المعهود وهو قوله تقويم تقول جواب القول
وقوله استتباع مفعول ابطل وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو قام وذكر مفعوله
متروك وهو التقويم فتقدير الكلام ابطل قوّم الغائب قوم استتباع قام التقويم
في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصليا في الاعلال قوله لتقوية التقويم الاصل مع
التقويم علة لابطل وتحقيق ابطاله انه قد مر ان قوّم لا يعل لئلا يلزم الاعلال
في الاعلال وقد عرفت ان المصدر يتبع فعله في الاعلال وجودا وعدما وان التقويم
مصدر قوّم فثبت ان التقويم الذي مصدر قوّم لا يعل تبعا له المذكور لقوته تبعا لقام
في الاعلال وان كان اصليا فيه لقوة موافقة الفعل مع مصدره لكونه مشتقا منه بالذات
وضعف موافقته مع مصدر غيره وان تلاقيا في الاشتقاق فالمراد من قوله ابطل قوله
قوّم استتباع قام انه ابطل عدم اعلال قوّم استتباع قام التقويم في الاعلال وحاصله
انه اجتمع في التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوّم لكن لما كان
سبب عدم الاعلال في التقويم قويا راجحا على سبب الاعلال ترجح به عدم الاعلال فيه
فلم يعل قوله ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام في الاعلال لانه ليس ثلاثيا اصليا
جواب دخل مقدر وتقديره ذكرتم من ان سبب عدم الاعلال في التقويم قوي
وراجح على سبب الاعلال انما يكون اذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو لم لا يجوز
ان يكون اقام سبب الاعلال مقويا ومرجحا لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سببا
غالبا راجحا على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقيق الجواب انه لا يجوز ان يكون اقام
مقويا ومرجحا لقام لانه ليس بثلاثي اصلي في الاعلال اذ قد مر ان الفعل الثلاثي
المجرد اصل في الاعلال لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها
بخلاف الرباعي واما المزيد فيه فيعل تبعا للثلاثي لانعدام موجبه نحو اقام
رباعي وهذا التفصيل انت رأيته بخطك ليس ثلاثيا اصليا واذا لم يكن اقام
اصلا في الاعلال لم يكن مقويا لقام واذا لم يكن مقويا لم يكن غالبا على سبب
عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله ولا يعل مثل ما اقوله وما اغيلت
المرأة ... معطوف على قوله ولا يعل ... ويجوز
فيكون جواب سؤال مقدر وحاصله لانه لا يعل نحو ما اقوله في فعل
التعجب ولا يعل ايضا بعض من الياءات نحو اغيلت المرأة

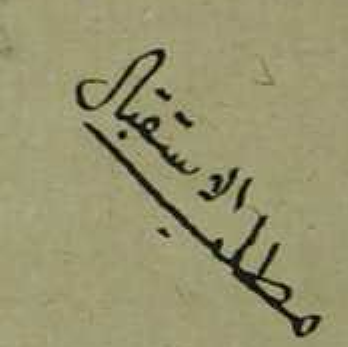
اى سقوط ولدها الغيل تقا يقال اضربت الغيلة بولد فلان اذا اتيت امه وهي
ترضعه والقيل بالفتح يلبهم ذلك العين اغلب التافة واغنيمت انها
ومن الواو والياء نحو استحوذ عليهم الشيطان اى غلبت صحيح بدلا على ان الكل
المعتل من الواو والياء قياس مامر نحو القود والصيد بعيد لا يقال نحو العود
والصيد شيد على ان الاصل ما كتفه من الالفاظ وهي الاسماء ولا يقال ترك الغلبة
لمراة الجدل على ان الاصل ما كتفه اخرى منها وهي الافعال وتخصيص بعض الكلمات
بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وهو هذا النوع مخالفة على
في الفصاحة حيث ما كان استحوذ عليهم الشيطان اى غلب وهذا جاء بالواو وعلى اصله
كما جاء استروح واستصوب وقال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل
تقول العرب على القصاب واستصوب واستحب واستجوب وهو قياس
مطرد عندهم انتهى قال ابن الحاجب في شافية الصرف ولا يعل باب ما افعله
لعدم التصرف وقال بعض شارحيه وانما لم يعلوا افعل للتعجب في اقوم زيد
واقوله وما ابيعه وابيع به لانه لو اعل لكان يحمل على قام وباع مثلا لكنه
لما لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف في الاعلال ولانهم قصدوا
الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل الغير بترك الاعلال في التعجب
كتاب الاعلال في غيره وباب التعجب اولى بالتصحيح لشبهه بالاسم في
عدم التصرف وانت تعلم ان هذين الدليلين يجريان في ذكره المص
فافهم ونفوا في الحاق الضماير بالاجوف الواوي قال قال اى
قالوا قالت قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن
قلت قلنا اصل قال قول بفتح الواو فجعل الواو الفا كما مر وهو اشارة
الى ما نقله ابن جني اسكن الواو اولا للتخفيف ثم قلبت الفا لاستدعاء
الفتحة وليس بحركة الساكن والاصل قلن بضم القاف قولن بفتح
القاف والواو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو القاف
فصار قالن ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين الالف المقلوبة

فصار

فصار قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ضمة يدل الضم على الواو المحذوفة بعد قلبها
الفا وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلت وقلتما وقلتن وقلت وقلنا
وقس على هذا ذلك الاجوف الواوي الذي يجيء من باب فعل يفعل نحو صان وهذا
بالحقيقة منع قولهم اذا اتصل بالاجوف ضمير المتكلم والمخاطب وجمع المؤنث
الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوي الى فعل بضم العين دلالة على
الواو ليضم ما قبل الواو في خفن حتى يدل على الواو المحذوفة كما في قلن لان الاصل
في نقل حركة حرف العلة الى ما قبلها في اعلال الواو ان نقل حركة الواو الى ما قبلها لسهولتها
هذا الضمير يرجع الى نقل حركة الواو ثانية باعتبار المضاف اليه ولو قال لان الاصل
في الاعلال نقل حركة الواو لسهولتها لكان اولى واظهر فلا يمكن هذا
نقل حركة الواو الى ما قبلها في قلن كما يمكن في خفن لانه يلزم فتحة المفتوحة في قلن
لان حركة الواو فتحة ايضا وتحصيل الحاصل ولا يلزم في خفن لان حركة الواو
كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث امكن يراعى هذا الاصل وحيث امتنع يراعى
اصل آخر وهو ضم ما قبلها دلالة عليها ولا يفرق بينه اى يستوى لفظا بين جمع المؤنث
في الماضي وبين جمع المؤنث في الامر من الاجوف الواوي حيث قال فيهما بضم القاف
لانهم لا يعتبرون اشتراك الضمير اى الصوري اللفظي ويكتفون بالفرق
التقديري وتحقيق الفرق التقديري ان اصل قلن على تقدير كونها من الماضي
قولن بفتح القاف والواو وان ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مر واما
على تقدير كونه جمعا من الامر فاصله اقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل
ضمة الواو الى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين
فيكون ضمة القاف ضمة الواو لما يجيء كما يكتفون بالفرق التقديري في بعن
وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا كما هو مشترك بين الامر والماضي فيكون
بعن مشتركا بين ثلثة احدها جمع المؤنث في الامر واصله ابيعن بكسر الهمزة
والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها فاستغنى عن الهمزة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الباء بنقطة كسرة الياء
بنقطتين وثانيها جمع المؤنث من الماضي المعلوم واصله بيعن بفتح الباء
والياء معا وسكون العين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى
الساكنان الالف المقلوبة والعين فحذفت الالف فصار بيعن بعن بفتح الباء

ثم كسرة هي بدل علي اليا المحذوفة كما ضم القاف في قلن لدلالته علي الواو فصار
بعن وثالثها جمع المونث من الماضي المجهول واصله ح بيعن بضم اليا وكسر اليا
والسكون فنقلت كسرة اليا الي ما قبلها بعد سلب حركته فحذفت اليا لالتقاء
الساكنين فصار بعن بكسر البا ايضا فعلم ووقع من عشرة المواضع عطف علي قوله
لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر علي عدم الفرق بين الماضي والامر في مثل
قلن اي لم يفرق بينهما لانه وقع الاشتراك من عشرة المواضع الفرق بالكلية بين ان
المواضع وضع اولا لفظة قلن لجمع المونث في الماضي ثم نقل عن وضعه هذا
لهذا ثم وضع لجمع المونث في الامر ايضا فاتفق الاشتراك عن غير قصد وانت
خبير بان هذا الدليل انما يتم اذا كان الواضع الالفاظ الانسان الذي من شانه
النسيان وفيه كلام بين في موضعه كما وقع الاشتراك في الاثنين والجماعة
بين الامر والماضي في تفعل حيث يقال في تثنية الماضي والامر تفعلا وفي جمعهما تفعلوا
وتفاعل حيث يقال في تثنيتهما تفاعلا وفي جمعهما تفاعلوا وتفعلل حيث يقال
فيهما تفعللا وتفعللوا ولا يفرق بين فعلن بضم العين وبين فعلن بالفتح لفظا
في نحو طلن بضم الطا اصله طولن بضم الواو فقلبت الواو الفا فالتقى ساكنان
فحذفت ثم نقلت ضمتها الي ما قبلها علي ما هو الاصل في الاعلال كما مر ثم نقلت كسرتها
الي ما قبلها في نحو خفن فصار طلن وقلن وانما لم يفرق بينهما لفظا اكتفاء بالفرق
التقديري وذلك لانه اي الشان يعلم من الطويل ان اصل طلن بضم الطا طولن بفتح
الطا وضم العين الواو ولان الفعيل يجي من فعل بضم العين غالبا فعلم ان اصله كذلك
بناء علي هذا الغالب وقد مر ان اصل قلن قولن بفتحتين فافترقا بالفرق التقديري
كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما لانه يعلم من يخاف ان اصل خفن
خوفن بكسر الواو لان باب فعل يفعل بالفتح فيهما لا يجي الا من حروف الحلق اي الا من
الكلمات التي في عينها او لامها حروف الحلق وليس في خاف حرف حلق حتى يحتمل كونه من الباب
الثالث فتعين انه من الباب الرابع لانحصار فتح العين في المضارع فيهما قوله
ويعلم عطف علي قوله يعلم من يخاف اي يعلم من يبيع ان الاصل بعن بيعن بفتحتين
لان الاجوف لا يجي الا من الابواب الثلثة التي سميت دعائم الابواب كما مر فلا يجي
من باب فعل يفعل بالكسر فيهما فتعين انه من الباب الثالث لانحصار كسرة العين
في المضارع فيهما والمستقبل من الاجوف الواوي تقول اي تقولان تقولون

بعض



تقول

تقول تقولان تقلن نقول تقول تقولا تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول
اصله يقول بضم الواو وسكون القاف واعلاله مر في قول الثلثة اذا كان ما قبلها
ساكنا في اجوف في يبيع ويقول وتقطع حركتهما الي ما قبلهما لضعف حروف
العلة وقوة الحرف الصحيح فحذف الواو بعد نقل حركتها الي القاف في يقلن اصله
اصله يقولن لاجتماع الساكنين الواو واللام والامر اي الامر الحاضر قل اي قولا
قولوا قولي قولا قلن اصله اقول بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقلت
حركة الواو الي القاف وحذفت الواو لاجتماع الساكنين الواو واللام ثم حذفت
الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها ولما توجه ان يقال اذا كان موجب
حذف الواو ان يجتمع الساكنان فلم لم يعيدوها في نحو قل الحق بكسر اللام لزوال موجب
الحذف فيه اجاب عنه بقوله ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه ساكنان
لان الحركة اي حركة اللام في قل انما حصلت بالخارجي اي باللام الخارجي وهو لام
التعريف في الحق الذي هو مفعول افلا مفعول لا يلزم الفعل وما حصل باللام الخارجي
الغير اللازم عارض فيكون اي حركة اللام في حكم السكون فتقديرا بخلاف قولا بفتح
لم يحذف الواو وان كانت حركة اللام بسبب الف التثنية لا بالاصالة اذ الاصل
في اللام البناء علي السكون وكذلك في قلن بالحاق النون للتاكيد لان الحركة فيهما
حصلت بالداخلي وهي الف الفاعل في الاول فقد مر ان الضمير المرفوع المتصل
بمنزلة جزء الكلمة ولهذا اسكنوا ما قبلها ونون التاكيد في الثاني وهو اي نون
التاكيد بمنزلة الداخلي ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي جعلوا معه
آخر الفعل المضارع مبنيا مع وجود علة الاعراب في نحو هل يفعلن لتركبه مع الفعل
والاعراب في الوسط كما مر وفي فصل الامر لما توجه ان يقال لو صح ما ذكرتم يلزم
ان لا يحذف الالف في نحو دعتا ويقال دعاتا لحصول حركة التا بالداخلي وهو الف
التثنية اجاب بقوله ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا بفتحات فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الالف وان حصلت الحركة
اي حركة التا بالف الفاعل لان التا ليست من نفس الكلمة لان هذه التا علامة
التانيث وقد مر ان هذه التا حرف التانيث وليست بجزء من الكلمة
ولا الفاعل فكانت الحركة التي قبلها في شي اجنبي من الفعل والفاعل مع انها قد
حصلت بسبب الضمير الذي هو الف التثنية والشي الاجنبي منهما لا يلازم الفعل

بحث الامر

قوله

ليلا ريب

حكما هو حركة ما لا يلازم لا يلازم ايضا فثبت ان حركة التاء في مثل دعتاو
ورمتا عارضة لا اعتبار لها بخلاف اللام في قولا فانه يلازم الفعل لكونه
جزء منه فيلازم حركته ايضا وان كانت بسبب الغير كما في دعتاو وحاصل الفرق
بين قولاو قولن الحق ودعتا ان اللام في قولا جزء من الكلمة فحركت بسبب
الالف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فيكون هذه الحركة كانها
اصلية فكذلك لم يحذف فيه الواو واما اللام وقل الحق وان كانت جزء من
الكلمة الا ان لام التعريف التي بسببها حركة لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة
في اللزوم فيكون حركة اللام عارضة فلذا حذفت فيه الواو واما التاء
في دعتا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وان كانت فاصلة بسبب ما هو
كجزء من الكلمة لا تلازم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه ايضا وتقول في الامر
الى حاضر في نون التاكيد اي عند الحاق نون التاكيد المشدد قولن قولان قولن
بضم اللام قولن بكسر اللام قولان قلنان وبالخفيفة اي وبالنون الخفيفة
المؤكدة قولن بفتح اللام للمفرد المذكر قولن بضم اللام للجمع المذكر قولن
بكسر اللام للمفرد المؤنث اسم الفاعل من الاجوف قائل الخ اي قائلان قائلون
قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول بكسر الواو فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في كساء بكسر الكاف اصله كساو من الكسوة
وجعل الواو الفا في كساء لوقوعها في الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين
اذ لا اعتبار بالالف لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان
هما الالفان ولم يمكن حذف احدهما لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر
ثم جعل الالف المقلوبة من الواو همزة بالتحريك لدفع التقاء الساكنين
فصار كساء ولا اعتبار بالف الفاعل في مثل قاول كما في قاول وكساء
لانها ليست بحاجزة حصينة كما فيه فاجتمع الفان الف الفاعل والف
المقلوبة من الواو ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لانه يلتبس اسم
الفاعل بالماضي في حقيقة الحروف وهو ظ وكذلك يلتبس اسم الفاعل
بالماضي لو اسقطت الالف الثانية في الصورة لا في الحقيقة اذ الف الماضي
مقلوبة من عين الكلمة والف الفاعل علم لتقدير حذف الثانية وهي الالف
الزائدة للفاعل ولما لم يمكن حذف احدهما وجب تحريك احدهما

اسم الفاعل

ضرورة

ضرورة امتناع اجتماع الساكنين فحركت الالف الآخرة المنقلبة من الواو
فصارت همزة لان الالف اذا تحركت تهمزت وانما حركت الاخيرة لانها
جزء من الكلمة ومتحرك في الاصل دون الاولى لانها زيدت ساكنة فتحريك
المتحرك في الاصل اولى ولان الثانية عين الكلمة وهي متحركة في نظايرها
من الصحيح نحو ناصر وضارب ومما يجب ان يعلم انه اذا اعل فعل اعل فاعله
نحو قال وقائل وباع وبائع واذا لم يعل لم يعل فاعله نحو عور وعاور وسود و
ساود وكذا حقق ويجيء في البعض بالحذف اي ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف
يحذف حرف العلة منه نحو هاع ولاع الاصل هايع ولايع على وزن الضارب
يعني قد يحذف الالف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين
وان التبس بالماضي في الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياسي مطرد
بل مقصور على السماع الهايع يجوز ان يكون واويا من هاع اصله
هوع اي قاء ويجوز ان يكون يائيا من هاع اصله هيع اي جبن و
اللايع واوي من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده اي احترق من الشوق
يقال رجل هاع لاع اي جبان جزوع ومنه اي ومن البعض الذي جاء
بالحذف قوله تعالى اسس بنيانه على شفا جرف هار اي هاير
فحذفت الياء لما مر فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده فال وهذا ما في
في الصحاح حيث قال جرف هار خففوه في موضع الرفع واراد هاير
وهو مقلوب من الثلاثي الى الرباعي كما قلبوا شائك السلاح اي شاكي السلاح
فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولا في الكشاف حيث قال هار وهاب
وزنه فعل قصر عن فاعل كخلق من خالق ونظيره شاك وصات في شائك
و[illegible] وصائت والفه ليست بالف الفاعل انما هي عينه واصله
هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب فتدبر ولعل اختلاف
هذه الاقوال مبني على اختلاف ائمة اللغة اذ كل من هؤلاء القائلين ممن
يعتمد فلا ينسبون الى الخبط والسهو ويجيء بالقلب اي ويجيء اسم الفاعل في بعض
الاجوف بالقلب المكاني تخفيفا على خلاف القياس ايضا نحو شاك اصله شائك
من الشوك وهي الشدة في البأس ومنه شاك السلاح فقلبت اي الكاف
اي قدم الكاف التي هي لام الكلمة الى موضع العين واخر الياء الى موضع

اللام فصارت شاكو فاعل كاعلال قاض فصارت شاك فوزنه قبل القلب فاعلو وبعد
القلب فالع وبعد الاعلال فال وانت تعلم ان ما ذكره المص غير ما ذكر في الكشاف
من فعل الفاعل الفاعلية واعلم انه قد جوز ابن الحاجب في شاك القلب المكاني
والحذف ايضا اي حذف الالف المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة لالتقاء
الساكنين كما في هاع ولاع وحاد اصله واحد فقلبت الكلمة اي اخرت الواو
اخر الكلمة فوقع الالف في الاول فامتنع الابتداء فقدم الحاء عليها فصار
حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادي فاعل كاعلال
قاض فوزنه قبل القلب فاعلو وبعد الاعلال فال وانت خبير بان ذكر هذا المثال
استطرادي لانه ليس اسم الفاعل من الاجوف الذي نحن فيه بل من المثال ولما كان
في القلب المكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد لمخالفته القياس اراد ان يزيل ذلك
ذلك الاستبعاد بايراد نظايره فقال ويجوز القلب المكاني في كلامهم في قسي
بكسرتين اصله قووس بضمتين فقدم السين التي هي لام الكلمة على الواو التي
هي عين الكلمة فصار قسوو نحو عصو بضمتين على وزن فعلو ثم جعل قسي
يعني قلبت الواو المشددة ياء لوقوع هذا بين الواوين في الطرف وتخفيفه
قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها في الطرف فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها وهو
السين لاجل الياء ثم كسر القاف ايضا اتباعا لما بعدها وهو السين فصار قسي
بوزن فلعو بكسرتين كما جعل الواو ياء وكسر ما قبلها للياء وما قبلها اتباعا له في عصي
وهي جمع العصا واصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها
فاجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت
الياء في الياء ثم كسر الصاد لاجل الياء ثم كسر العين اتباعا فصار عصي بكسرتين لكن ضم
العين لغة فيه ومنه اي ومن بعض الذي جاء بقلب المكان انيق بضم النون
وهو جمع ناقة اصله انوق فاستثقلوا الضمة على الواو ثم قدم الواو على النون
دفعا لذلك الثقل فصار اونق بسكون الواو وضم النون ثم جعل الواو ياء
على غير قياس فوزنه قبل القلب افعل وبعده اعفل اسم المفعول من الاجوف مقول اه
اي مقول لان مفعولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول اصله مقوول على وزن
منصور

منصور فاعل كاعلال يقول يعني نقلت ضمة الواو الى القاف فاجتمع الساكنان
هي الواوان ولا يمكن تحريك احديهما لئلا يلزم الثقل او كون البناء
مجهولا فوجب حذف احديهما لامتناع التلفظ بهما ساكنين فحذفت
الواو الثانية الزايدة الحاصلة من اشباع ضمة الواو الاولى عند سيبويه لان
الحذف للزايد اولى من الحذف للاصلية وحذف الواو الاصلية اولى عند ابي الحسن الاخفش
لان الواو الزايد علامة المفعول والعلامة لا تحذف وهذا التعليل لا يطابق
لما نقله ابن الحاجب عن الاخفش ايضا حيث قال واحتجة الاخفش في حذف
العين دون واو مفعول فهو ان واو المفعول وان كانت زايدة فقد جاءت لمعنى
وهو ليس العين لم يات لمعنى وابقاء الحرف الذي جاء لمعنى اولى كما تقول مررت
بقاض فتحذف الياء لانها لم يات لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الحرف
ثم قال وشيء آخر يدل على صحة مذهبه هو ان العين قد اعتلت في قال وقيل
ولما اعتلت بالاسكان والقلب في اصل مقول كذلك اعتلت ايضا بالحذف واو مفعول
الذي هو العين لان اعلال الاسم فرع اعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازاني
عن الاخفش ايضا قال سيبويه في جوابه اي في جواب قول الاخفش العلامة
لا تحذف اذا لم توجد علامة لا تحذف اخرى واما اذا وجدت فقد جاء حذفها اكتفاء
بالباقية وفيه اي والحال في المفعول توجد علامة اخرى وهي الميم ودل هذا الكلام
على ان الميم علامة والواو علامة اخرى عند سيبويه وهي غير مطابق لما نقله صاحب
النجاح عن سيبويه ايضا حيث قال وحجة سيبويه يعني على ان المحذوف هو الواو الزايد
ان علامة اسم المفعول الميم دون الواو الا يرى ان المستمر رجوع الميم في الثلاثيات
وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من اشباع ضمة ما قبلها لرفضهم مفعلا في كلامهم
الا مكرما ومعونا وللتوفيق بينهما ان هذا الكلام الذي بناء على ان الميم والواو علا
متان عند الاخفش فيكون وزنه عنده اي وزن اسم المفعول عند سيبويه مفعلا بفتح
الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش مفولا وكذلك مبيع اصله مبيوع بوزن منصور
يعني اعل كاعلال بيع يعني اعل بنقل حركة الياء الى ما قبلها وهو الباء فصار مبيوع
بضم الباء وسكون الياء والواو جميعا فاجتمع ساكنان هما الواو والياء فحذفت
الواو عند سيبويه لما مر من انه زايد والزايد اولى بالحذف فصار مبيع بضم الباء
وسكون الياء ثم كسرت الباء بنقطة تحته لتسلم الياء بنقطتين عن انقلابها واو

اذ لو لم يكسر لتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيلتبس اليائي بالواوي وعند
الاخفش حذف الياء لاجتماع الساكنين لما مر ان الواو علامة والعلامة
لا تحذف فاعطي الكسر لما قبلها ليدل على الياء المحذوفة وايضا لو لم يكسر لالتبس
اليائي بالواوي كما في بعث اصله بيعث بفتحتين فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والعين فحذفت الالف فبقي
بعث بفتح الباء ثم ليدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ليدل على
الواو المحذوفة فصار مبوع بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو ثم جعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان فيكون وزنه مفعل بكسر الفاء وسكون العين
عند سيبويه وعند الاخفش مفيل لان العين محذوف عنده فقال المازني فعلا القولين
حسن وقول الاخفش اقيس والموضع من قال يقول مقال اصله مقول بسكون القاف وفتح
الواو فاعل بنقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبها الفا كما في يخاف اصله يخوف بسكون
الخاء وفتح الواو وكذلك المبيع اصله مبيع بكسر الباء وسكون ما قبلها فاعل بنقل كسرتها
الى ما قبلها كما اعل به في مبيع عام فصار مبيع بكسر الباء ومدابناء كما كان كذلك في اسم
المفعول واكتفي بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول وان اتحد لفظا
وبيانه ان مبيعا ان كان اسم موضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي
عين الكلمة وان كان اسم المفعول كانت كسرته من خارج اذ حركت عين الكلمة
ضمة محذوفة وهو اي الفرق التقديري مقبول عندهم كما اعتبر في الفلك بضم الفاء
وسكون اللام وهو واحد وجمع يذكر ويؤنث اذا قدرت سكونه اي سكون اللام
شبه سكون السين في قرطاس حكونه واكتفي بالفرق بين الهمزة وسكون السين
جمع للمد شبيهين الاهمال الساكن فيه تكون علامة الجمع فاعتبر السكون في فلك
علامة للجمع نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة في جرين ضمير
الى الفلك فلو لم يكن جمعا لما صح رجوعه اليه واذا قدرت سكونه كسكون قرب
يكون واحدا لان هذا السكون ليس علامة للجمع نحو قوله تعالى في الفلك المشحون
ولو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات المجهول
من الماضي قيل اه اي قيلا قيلوا قيلت قيلنا قلن قلت قلتما قلتم قلت
قلن اصله قول بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فاسكن الواو
للخفة فصار قول بضم القاف وسكون الواو فبقي على هذه في بعض اللغة وهي لغة
صعيفة

ضعيفة لنقل الضمة التي في القاف والواو بعدها وفي لغة اخرى اعطي كسرة
الواو لما قبلها وهو القاف بعد سلب ضمتها فصار قول بكسر القاف وسكون
الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها فصار قيل وهذا افصح اللغات
الثلث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة يشم
حتى يعلم ان اصل ما قبلها مضموم في الاصل والاشمام تهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ما قبل الواو وكذا ذكره
ابن الحاجب في بيان هذه اللغات الثلثة ومنهم من يشم الفاء الضم لانهم
ارادوا البيان وقد كان في الفاء ضمة فارادوا ان ينقلوا اليها كسرة العين
فلم يمكنهم ان يجعلوا في الفاء الكسرة والضمة فاشموا الكسرة فصارت
الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجابر لانها
بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا ان يتلفظ
حركة بين حركتين ويتبعه ان يتلفظ حرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف
بين الواو والياء لان ما ذكره من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به
السعد التفتازاني حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع
ان تنحي بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء ضم الشفتين
فقط مع كسرة الفاء كسرة الصاد كما في الوقف والاتيان بضمة الخالصة بعد ما
يأتي بما كتبه الى هنا عبارته فظهر من ذلك كله ان ما ذكره غير صحيح وكذلك بيع
في جواز اللغات الثلثة اصله بيع بضم الباء وكسر الياء فاسكن الياء للخفة
فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول وفي لغة اعطيت كسرة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع وهذا افصح اللغات الثلث
وهو الاثبات بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة يشم ليعلم ان ما
قبلها مضموم في الاصل وافتير بضم الهمزة وهو بائي والقيد بالضم ايضا
وهو واوي واعلالهما ظاهر وقس عليهما نظائرهما فمن قال قيل وبيع
بالياء والكسرة لان الضمتين في افتير والقيد بالياء والكسرة الى لغتين ايضا
من الشم وقيل وبيع الشم فيهما ايضا ومن قال قول وبوع قال افتود

والقود انما اجرى هذا الباب مجرى الثلاثي لان اصله اخير بضم الفاء بنقطتين
من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت فلفظ خير من اختير مثل بيع واصل القيد
القود بضم القاف وكسر الواو فلفظ قود من القود مثل قول وقلن اصله
قولن بضم القاف فاسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت
الواو فمن قال قيل بكسر القاف قال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل ابقى
على ضمه فقال قلن بضم القاف وبعن اصله بيعن بكسر الياء فاسكنت
اليا فالتقى الساكنان فحذفت الياء فبقى بعن بضم الباء فمن قال بيع
بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر بل ابقى عليه الضمة ويجوز
الاشمام فيهما ايضا يعني يجوز فيهما ثلث لغات الياء والواو والاشمام ولا
يجوز الاشمام في مثل اقيم واستقيم لعدم ضم ما قبل الياء لان اصلهما
اقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو
الى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما فصار اقيم واستقيم
ولما لم يكن القاف مضموما في الاصل لم يجز الاشمام لان الاشمام انما
هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا ولهذه العلة
ايضا لا يجوز ان يتلفظ بالواو ويقال اقوم واستقوم كما يجوز ان يقال
قول الى هذا اشار بقوله ولا يجوز بالواو ايضا اي كما لا يجوز بالاشمام
لان جواز الواو في قول وبوع انما هو لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل
وهو اي انضمام ما قبلها ليس بموجود في اقيم اذ قد عرفت ان اصل اقيم اقوم بسكون
القاف بخلاف قيل وبيع فان الاصل فيهما قبل الاعلال الضم كما عرفته فلذلك
حسن الواو والاشمام فيهما دون اقيم واستقيم هذا او لو قال المص ولا يجوز
الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الياء لكان اخصر لكنه فصلهما ولم يكتف
الى اجمالهما في الدليل تسهيلا على المبتدي وسوى في مثل قلن بني للمعلوم
والمجهول اكتفاء بالفرق التقديري وتحقيقه ان اصل قلن اذا كان معلوما
قولن بالتحريكين كما مر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى
ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم
القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف واذا كان مجهولا
يكون

يكون اصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فاسكنت فحذفت
لالتقاء الساكنين فبقى قلن بضم القاف على الاول على حاله لاجل الدلالة المذكورة على الثاني
اصلية وقد عرفت ان كسرة القاف لغة في المجهول فلا يلتبس بالمعلوم في ما ذكره
المص من الاستواء على لغة فافهم واصل يقال يقول بضم الياء وسكون القاف
وفتح الواو فاعل كاعلال يخاف بيخ فنقلت فتحة الواو الى القاف الذي قبلها
ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو الى ما
قبلها ثم قلبت الفا في يخاف اصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو وكما مر وقس
عليه يباع وينقاد ويختار **الباب السادس في الناقص** اي في بيان
الناقص قيل هو باستعمال العلماء وهذا النص عبارة عما كان في اخره حرف علة ويرد
عليه اللفيف مقرونا كان او مفروقا مثل طوى ووقى لانه يصح ان يقال ما كان في اخره
حرف علة مع انه لا يقال في اصطلاحهم انه ناقص فالاولى ان يقال ما كان في اخره
حرف علة وكان غير لفيف يقال له اي لما صدق عليه انه ناقص لنقصانه
في الاخر بسقوط حرف العلة من اخره حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وقبل
بسقوط الحركة من اخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى ولا يبعد ان يقال معنى
قوله لنقصانه في الاخر لنقصانه من الحرف الصحيح في الاخر كما يقال في الاجوف نحو
اجوف من الحرف الصحيح يعني انه لما كان حرف العلة نقصان بالنسبة الى الحرف الصحيح
لعدم ثباتها على حالها لانها تارة تحذف بالجزم نحو لم يغز ولم يرم تنزل وجودها
منزلة عدمها فسمي ما كان في اخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت تلك الحروف
او سقطت فان قيل فعلى ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصا يلزم
ان يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من اخره حالة الجزم
وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام الفعل اللفيف حكم
لام الفعل الناقص ولنقصانه عن حرف الصحيح في الاخر اجيب بان تسمية
الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به وهذا معنى قولهم ان وجه التسمية لا يوجب
الاطراد وبهذا الجواب يندفع ايضا ما سيورد على قوله ذو الاربعة لانه يصير
على اربعة احرف في الاخبار عن نفسه على صيغة الماضي نحو رميت من ان ما ذكرتم
يقتضي ان يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الاربعة

وضربت وضربتم
لان ماضيها على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك نحو ضربت وضربت وضربت
التخصيص بالاضافة مامر من الاجوف من ... اي الناقص يجي من جميع الابواب لانه لا يجي
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجي من الخمسة الباقية نحو دعا
دعو درى يدري رعى يرعى رضي يرضى ولم يرو وبسرو ويقول في الحاق الضماير اي في اتصال
الضماير المرفوعة مستكنة او بارزة به رميا رموا اي رمت رمتا رميت رمين رميت
رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا اصله رمي بفتح الياء فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رمى كما في قال بيع فلبث حرف العلة في ماضي الاجوف
الواوي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو قال كذلك قلبت في الناقص الياء الفا لتحركها
والفتاح ما قبلها واصلها رموا رميوا بضم الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع الساكنان هما الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت
الالف لان الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولانه لو حذفت
لم يدل عليها شي وانما بقي فتحة الميم ولم تبدل الى الضمة مع اقتضاء
الواو ضم ما قبلها لمجانستها اياها لان الميم ليست بما قبلها حقيقة
كما مر او افصل لفظا ولتدل على الالف المحذوفة وكذلك رضوا
اصله رضيوا بضم الياء بعد ان قلبت الواو ياء لانه من الواويات
فاسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما اذا كان قبلها كسرة
فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء كما حذفت في رموا دون الواو لانها
علامة فصار رضوا بكسر الضاد ولم تقلب الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها
لانها ضمير والضماير لا تتغير كالا يخرف ثانيه ضم الضاد فيه بعد الحذف
اي بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الضمة التقديرية وعينت الضمة لمجانستها الى الواو وهذا الاعلال
رضوا علم فهم من عبارة المصنف وفيه اعلال اخر وهو نقل حركة الياء الى
الضاد بعد سلب حركة الضاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
واصله رمت رميت بفتح الياء فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها

والفتاح

والفتاح ما قبلها لالتقاء الساكنين كما حذفت في رموا بعد قلبها الفا
لالتقاء الساكنين ولما توجه ان يقال لم حذفت الياء في تثنية رميت
بعد قلبها الفا مع عدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين اجاب
بقوله ويحذف الياء بعد قلبها الفا في رمتا اصله رميتا بفتح الياء وان
لم يجتمع فيه الساكنان لفظا لان التاء التانيث قد تحركت بالف
الفاعل لانه يجتمع الساكنان تقديرا او حكما وتمامه اي تمام بحث الحذف
وجودا وعدما فالمضاف محذوف وقدر في قل وقولا وقولي ودعتا ودعا
يعلم بانه مثل رميتن ورميت الى اخر الصيغة لما مر في قول من ان حرف العلة
اذا سكنت صحت من جنس حركة ما قبلها الا اذا انفتح ما قبلها لخفة الفتحة
والسكون المستقبل يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي
ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي اصله يرمي بضم الياء
فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي بسكون الياء ولا يعل الياء في مثل
ترميان وترميان لان حركته وهي الفتحة خفيفة واصل يرمون يرميون بضم الياء
فاسكنت الياء فاستثقال الضمة عليها اما باسقاطها او بنقلها اي ما قبلها
فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار على لفظ
الذي يرمون بضم الميم وعلى الاول بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكرنا في رضوا
فصار يرمون بضمها وسوى ولم يفرق لفظا بين الرجال والنساء اي بين لفظ
جمع المذكر الغايب وجمع المؤنث الغايبة في مثل يعفون اي في كل فعل مضارع
ناقص واوي على وزن يفعل بضم العين فيقال الرجال يعفون والنساء
يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وهو معتبر عندهم وبيان الفرق التقديري
هو ان الواو في جمع النساء اصلية لكونها لام الفعل والنون ضمير الجمع وعلامة
التانيث والفعل مبني معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن واما الواو في الرجال
فهو ضمير الجمع لان اصله يعفوون على ذلك التقدير يعفوون بضم الواو الاولى فثقلت
الضمة عليها فاسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الاولى لانها
لام الفعل وهو محل التغير ولان الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل
معرب فوزنه يفعون بسكون الفاء وضم العين ومن ثمه اي ومن اجل ان النون في مثل
يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التانيث لا تسقط في جمع المذكر يرضوا

ضمير الجمع وعلامة التأنيث لا تحصط

ان الناصبة في قوله اي الا ان يعفون ضمير الجمع
فان قلت لم يبين في بحث اليائيات اشتراط لفظ الجمع المذكر الغائب
وجمع المؤنث الغائبة في مثل يعفون مع انه من الواويات قلت لمناسبة
مثل يعفون لما قبله ولما بعده اما لما قبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل
يرمون واما لما بعده فلكونه مشتركا مثل ترمين مع ان المصنف لم يذكر في باب
الناقص من الواويات على التفصيل حتى يبينه مثل يعفون فيه بل قاس
الناقص الواوي على الناقص اليائي وقال وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمي في كل الاحكام
واصل ترمين ترميين بكسر الياء الاولى فاسكنت الياء بحذف كسرتها تخفيفا
فالتقى الساكنان هما الياءان ثم حذفت تلك الياء التي حذف كسرتها لانها في الكلمة
وهو محل التغير ولان الثانية ضمير والضمير لا يتغير لاجتماع الساكنين
وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء بعلم يفرق في اللفظ بين
الواحدة المخاطبة وبين الجمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديري فوزن
الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلين باثبات اللام واذا
ادخلت على مضارع الناقص اليائي الحرف الجازم فتسقط الياء منه في المفرد المذكر
والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد للمخاطب وفي صيغتي المتكلم اي وكذا الواو
واذا دخلت الجازم على مضارع ناقص واوي كقوله يغز علامة للجزم لان حرف العلة
في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وذلك لان حرف العلة اشبهت بالحركات من حيث
انها مركبة منها او الحركات ماخوذة منها على الاختلاف فيه وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة فاجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام في ان حذفوها في
حال الجزم وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم
حذف الحركة كذا قيل وقد وقع في بعض النسخ واذا ادخل الجوازم بصيغة
الجمع والمراد واحد لان الجمع المحلى باللام قد يراد به المفرد كما ثبت في موضعه
فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون سقوط الياء بدخول الجوازم ثلث وليس كذلك
ومن ثمه اي ومن اجل ان الياء تسقط من الناقص في حالة الجزم علامة له لتنزيله
منزلة الحركة تسقط في حالة الرفع علامة للفرق في مثل قولهم يرم والليل اذا يسر اصله اذا
يسري لان الاصل في الوقف اسقاط اخر الكلمة فلما تنزل حروف العلة منزلة الحركة

في الناقص

٩٧

في الناقص اسقطت في حالة الرفع للوقف كما تسقط الحركة في حالة الرفع للوقف وتنصب
اي وتنفتح حرف العلة في الفعل الناقص ولم يحذف اذا دخلت عليه النواصب لخفة النصب
اي لخفة الفتحة على حرف العلة نحو لن يرمي ولن يغزو بفتح الياء والواو قوله ولم ينصب
في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة جواب سؤال مقدر تقديره انا قد حكم
وتنصب حرف العلة اذا دخل عليه النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى
اذ حرف العلة فيه ساكنة مع ان الناصب وتحقيق الجواب ان اصل يخشى يخشي بفتح الشين
وضم الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والالف لا يحتمل الحركة اصلا حتى تنصب
مفتوحا فبقيت ساكنة مع ان الناصب ايضا وكذا كل فعل ناقص عيني مضارعه مفتوح
قوله ير ضلا امر ارم اه امر ارميا ارموا اي ارميا ارميي اصله ارمي باثبات الياء
المضمومة لانه لو حذفت من ترمي حرف المضارعة يبقى ما بعده ساكن فاجتلبت الهمزة
المكسورة فصار ارمي فحذفت الياء علامة للجزم اي للوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار
ارم اصل ارموا ارميوا بكسر الميم وضم الياء فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها اما باسقاطها
عنها واما بنقلها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
فصار على الثاني ارموا بضم الميم وعلى الاول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لاجل الواو فصار
ارموا بضم واصل ارمي للواحدة المخاطبة ارميي بياءين والاولى لام الفعل مكسورة
وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة فاسكنت الياء الاولى الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها فالتقى ساكنان هما ياءان ثم حذفت تلك الياء الاولى لالتقاء الساكنين فصار
ارمي وتقول والامر بنون التاكيد الثقيلة ارمين بفتح الياء او زيادة على الماضي
اضربن اضربان ارمن بضم الميم وحذف الواو ارمن بكسر الميم وحذف الياء ارميان
ارمينان وتقول بالنون المخففة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم واسم الفاعل رام اه رام راميان رامون رامية راميتان راميات
ورام اصله رامي بضم الياء فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء فالتقى الساكنان والتنوين ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
واعطي التنوين لما قبلها فصار رام ولا يسكن الياء في حالة النصب لخفة النصب
اي لخفة الفتح فيقال جاءني رام ورايت راميا ومررت برام واصل رامون راميون
بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذف
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو

ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف في اخر الكلمة ح

ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة يعني لو لم يضم الميم للزم ان يجعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز اذ العلامة لا يتغير كما لا يحذف فوجب
ما قبلها لتسلم الواو واذا اضيفت التثنية اي تثنية من الفعل الناقص اليائي
الى نفسك اي ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما في غلامي فقلت رامياي
في حالة الرفع لان اصله في تلك الحالة راميان كما يبقى في النحو بعدم تمام الكلمة
بدون المضاف اليه فيكون بينهما تضاد فاذا اقصد الى احدهما وجب ترك الاخر
فصار رامياي وراميَّ في حالة النصب والجر بادغام علامة النصب والجر الياء في ياء الا
ضافة لان اصله في تلك الحالتين راميين بفتح الياء الاولى الاصلية وسكون
الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
لما ذكر في حالة الرفع فصار راميي بثلث ياآت اولها مفتوح وثانيها ساكنة
وثالثها مفتوحة فوجب ادغام الثانية في الثالثة لانهما متجانسان والا
ولى ساكنة فصار راميَّ بفتح الياء الاولى وتشديد الثانية واعلم
ان في قوله واذا اضيفت التثنية الى نفسك فقلت خزازة لان جزاء الشرط اذا كان
ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء عليه فحق العبارة ان يقال واذا اضيفت قلت
فكان هذا سهوا من الكاتب فح لا بد من تقدير قد ليصح وكذلك الى الذي فيها
بعده في مواضع قوله واذا اضيفت الجمع من كلم الفاعل من الناقص اليائي فقلت راميَّ بكسر
الميم وفتح الياء المشددة في جميع الاحوال اي حالة الرفع والنصب والجر وذلك لان
اصله في حالة الرفع راموي فادغم الواو في جميع الاحوال اي حالة الرفع والنصب والجر وذلك
في الياء بعد قلبها ياء لانه اجتمع الحرفان اللذان من جنس واحد في العلية
اي في كونهما بالسكون علة قبل قلب الواو ياء وفي النزاع بعد قلبها ياء لاجتماعهما وسبق احدهما
بالسكون فصار راميّ بضم الميم ثم كسر لاجل الياء فصار راميّ وفي حالة النصب والجر راميين
بكسر الميم والياء الاولى الاصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر
في الجر فاستثقل الياء لنقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذف الاولى لان الثانية
علامة فصار رامين بياء واحدة ساكنة فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكرنا
فصار راميي بياءين اوليهما ساكنة والثانية مفتوحة وجب ادغام الاولى بالثانية
بالضرورة فصار راميَّ اسم المفعول من رمى يرمي مرمي اه اي مرميان مرميون مرمية
مرميتان مرميات ومرمي اصله مرموي على وزن منصور فادغم الواو في الياء بعد قلبها
ياء

ياء كما ادغم في راميّ واذا اضيفت تثنية اي تثنية اسم المفعول الياء بالاضافة ولو قال
الى ياء المتكلم لكان اظهر فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان فحذفت النون بالاضافة
فصار مرمياي وفي حالة النصب والجر مرمييَّ باربع ياآت لان اصل مرميين بفتح الياء
الاولى وتشديدها وسكون الياء الثانية ففيه ثلث ياآت فلما اضيف الى ياء المتكلم
صارت اربعة وحذفت نون التثنية ثم ادغم ما قبل ياء الاضافة التي هي علامة في ياء الاضافة فله
فصار مرمييَّ بيائين مفتوحتين مشددتين واذا اضيفت الجمع من اسم المفعول الى ياء
المتكلم فقلت مرميّي ايضا اي كما في التثنية باربع ياآت في كل الاحوال لان اصله في حالة
الرفع مرميون فلما اضيفت الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميو فاجتمع الواو
والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار مرميّ
بضم الياء الاولى ثم كسرت لاجل الياء الثانية فصار مرميّ بكسر الياء الاولى المشددة واصله
في حالة النصب والجر مرميين فادغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة لسكون الاولى
وفتح الثانية فصار مرمييَّ بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين فالجمع مثل التثنية
في كون كل منهما باربع ياآت لا في حركاتها والسكنات قوله الموضع من رمى يرمي مرمى بفتح
الميمين اصله مرمي بضم الياء وتنوينها فاستثقلت الضمة على الياء فاسكنت فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبلها فصار مرمى لكنه تكتب بالياء للدلالة
على المحذوف الاصل فيها اي في الموضع ان ياتي على وزن مفعل بكسر العين وذلك لان
الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورا ان ياتي بالكسر تبعا للعين مضارعه الا انهم
قد فروا عن توالي الكسرات لان الياء بمنزلة كسرتان ففتحوا العين في الموضع من الناقص سواء كان
عين مضارعه مكسورا او مفتوحا او مضموما لما ذكره وقد مر ذلك في فصل الموضع الا انه
مرمى مكسر اوله المجهول من الناقص اليائي من الماضي رمي وفي مضارع يرمى اه ارميا
رموا رميت رميتا رمين رميتَ رميتما رميتم رميتِ رميتما رميتن رميتُ رمينا بضم
الراء وكسر الميم في الكل يرمى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون
ترمين ترميان ترمين ارمى نرمى بضم حرف المضارعة وفتح الميم في الجميع لما يعلم من المخففة
الفتح مع ان ما قبلها الياء مفتوحة حتى تقلب الفا واصل يرمى يرمي بضم الياء فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها اما قلبت الفا لما ذكره في رمى ومما بقي احكام الناقص
اليائي احال عليه احكام الناقص الواوي فقال وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمي
في كل الاحوال الا انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت نحو الغزي كما مر بيان

مع ان الباء من احرف الابدال وهو جعل حرف مكان حرف اخرى ويحرك بحركتها
معنى المقصود طلوله عقل سليم ويجري في انواع الثلاثة اما في الاسم فنحو تراث
اصله وراث واما في الفعل فنحو هراق اصله اراق واما في الحرف فنحو لا فعلت اصله
ان لا فعلت اصله ان لا فعلت وطرق معرفة الابدال خمسة احدها انه يعرف بامثلة
اشتقاق كالتاء في تراث والهمزة في اجوه فان امثلة اشتقاقه الاولى ورث وورث
ووارث وموروث وميراث فاذا وجد التاء في تراث علم ان التاء ابدلت من الواو واصله
وراث كما يعلم للميراث وثانيها انه يعرف بقلة الاستعمال كقولهم الثعالي في الثعالب
والاراني لان الثعالي جاء بمعنى الثعالب واستعماله قليل بالنسبة الى الثعالب
فيعلم ان الباء فيه هو الاصل والياء مبدلة عنه وكذا الحال في الاراني والارانب والثالث انه
يعرف بكون البدل في السكون فرعا عن اصل والحرف زائد في الفرع كضويرب تصغير ضارب فانك
لا تشك انه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر فضويرب فرع لضارب والالف فيه زائدة
فعلم ان الواو في ضويرب بدلة من الالف في ضارب لانه الاصل وضويرب فرع ورابعها
انه يعرف بكون البدل في اسم يكون فرعا عن اصل وحرف البدل اصل مكونه تصغيره مويه فانه فرع
عن ماء والهاء فيه اصلي لان اصل ماء ماه بدليل مياه ومويه فالهمزة فيه مبدلة عن
الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وخامسها انه يعرف بانه لو لم يجعل مبدلة
للزم بناء مجهول كاصطبر يعلم بان اصله اصتبر لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون
وزنه افتعل وهو بناء مجهول كذا قرره وحروف القضية يرجع الى الابدال فالاولى
حروف بالتذكير في قولك استنجده يوم صال زط وهي خمسة عشر حرفا بيانه استنجده
فانجده اي استعان به فاعانه ويقال صال عليه اي وثب عليه قبيلة وهو فاعل صال
ويوم ظرف لاستنجده مضاف الى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال احد عشر
حرفا فقال في كتابه حروف الابدال احد عشر حرفا ثمانية احرف من حروف
الزيادة وهي الهمزة والالف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلاثة من
غيرها وهي الطاء والدال والجيم وعند الزمخشري ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم
صال وقال ابن الحاجب حروفه اربعة عشر حرفا يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل وقال ان ما
ذهب اليه الزمخشري وهم منه لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم صراط
وسراط وزقر في سقر وراي السين وليست من حروف الابدال ولا يرد عليه اجمع اصله اجتمع
فابدل السين من التاء ولان مثل هذا يقع في باب الادغام لا من باب الابدال فان قيل

ومن بيانه

تاء في استمع بابدال السين من التاء ورد عليه بنحو اذكر واظلم انه من حروف الابدال وليس
كذلك لان هذا من باب الادغام والمراد من قولهم حروف الابدال ابدال بغير ادغام
اذ كل واحد منها باب على حدة وانت تعلم ان زيادة السين يرد على ما ذكره
المص ايضا وانما سميت بحروف البدل بجعل بعضها في موضع والعلة في ابدال بعضها
ببعض ارادة التشاكل والتسهيل والتحسين في السمع والتوسع في التعبير والفرق
بين حروف الزيادة وحروف البدل ان حروف الزيادة تاتي للمعاني وحروف البدل لا
الفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله الهمزة ابدلت شروع في تفصيل الابدال
وبيان ان اي حرف تبدل من اي حرف فالهمزة تبدل وجوبا مطردا من الالف
اعلم ان ابدالها من حروف اللين وهي الالف والواو والياء على ثلاثة اقسام قسم يجب اطراد
ابدالها وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد فابتداء بالقسم الاول ثم الثاني ثم
الثالث فقال الهمزة ابدلت من الالف وجوبا مطردا في نحو صحراء وذلك لان حمراء الف
في الاصل كالف سكرى يعني ان اصل صحراء صحرى بالف التانيث كسكرى وعطشى الا انه
لما زيدت قبلها الف للبناء والمد ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن
حذفها ايضا لفوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لانها علامة التانيث
ومن ثمه اي ومن اجل ان همزة الف في الاصل لا يجوز جعلها اي جعل همزة صحراء
همزة في نحو صحاري بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء لانهم لما كسروا الراء
للجمع قلبت الالف التي ابدياء لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة الفا ثم
جعلت ياء لانكسار ما قبلها ايضا لان الياء الاولى المنقلبة من الالف ليست حاجزة
حصينة او لان الياء كسرة فاجتمع ياءان فادغمت الاولى في الثاني فقيل صحاري
بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الاولى ثم ابدلت كسرة الراء فتحة
للتخفيف فجعلت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل صحارى بفتح الراء
يعني لو كانت الهمزة في الاصل همزة لا مبدلة من الالف لجاز صحائي على وزن مصابيح
بالهمزة في صورة ما من صور جمعها لانه كما يجوز في خطية خطيئة بالهمزة والتشديد
ولما لم يجز ذلك علم انها ليست بهمزة في الاصل بل هي مبدلة من الالف والهمزة ابدلت
من الواو وجوبا مطردا ايضا سواء وقعت الواو في اول الكلمة او في وسطها او في اخرها
فالاولى نحو اواصل اصله وواصل على وزن فواعل جمع واصلة والثاني نحو جمع ناصر وانا

جب

ابدال الهمزة من الواو هنا فرارا عن اجتماع الواوات فان من الجمع ما فوق الواو وقال ابن
الحاجب اذا جمعت واصل قلت ووا صل على وزن فواعل فاجتمع الواوان اجتماعا لازما
فابدلت الاولى همزة ولو جعلنا على حقيقة وجب جعلها على وجهه حالة العطف لكن
الاولى اقرب لان واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الابدال لاجلها والثاني
في نحو قائل كما ترى من ان الواو في اسم الفاعل من قال قلبت الفا اجتمع الفان ولم يمكن حذف احدها
لئلا يلتبس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة فابدلت الهمزة وان كانت من الالف بالذات
لكنها مبدلة من الواو باعتبار ان الالف واو في الاصل فافهم ونحو ادور لثقل الضمة
على الواو ووجوب الابدال في مثله نظر في الصحاح الدار مؤنثة وجمع القلة ادؤر
بالهمزة وهي مبدلة من واو مضمومة ولك ان لا تهمز وهي جمع الكثرة ديار مثل جبل واجبل
وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة ادؤر بالهمزة وتركه والثالث نحو كساء اصله كساو
من الكسوة فابدلت الهمزة من الواو وجوبا مطردا لوقوع الحركات المختلفة الاعرابية على
الواو الضعيفة على تقدير عدم ابدالها والهمزة ابدلت من الياء وجوبا مطردا ايضا نحو بائع
كما ترى من ان الياء في بايع قلبت الفا اجتمع الفان فحركت الاخيرة فصارت همزة وما وقع
من القسم الاول وهو ما يوجب الاطراد في ابدال الهمزة من حروف اللين شرع في القسم الثاني
وهو ما يجوز اطراد ابدال الهمزة فيه فقال وجوازا مطردا اي ابدلت الهمزة بطريق الجواز
المطرد من الواو المضمومة المطردة الواقعة في اول الكلمة وانما قلنا المطردة
احترازا عن نحو اواصل لوجوب الابدال فيه لتعدد الواو نحو اجوه لثقل الضمة على الواو
اصله وجوه جمع وجه فان شئت همزة الواو وقلت اجوه وان شئت تركتها على حالها فقلت
وجوه وكذا ادور اصله دور جمع دار في الواو الثانية في دوري انها هي منقلبة
عن الواو فلم يجب همزة الاول لان الثانية غير لازمة الا ترى انك اذا بنيت
الفعل للفاعل الذي هو اصل قلت ووارى بخلاف الواو الثانية من ووا صل فانها لازمة فكان
واو ووري واو غير مضمومة في اول كلمة كما في اجوه قوله ومن الواو غير المضمومة شروع
في القسم الثالث وهو ما يمتنع اطراد ابدال الهمزة من حروف اللين والناظم يفيد ههنا بقوله
جوازا غير مطرد لشغفها بالسابقة في اخر الباب من انه والموضع الذي لم يفيد من الصور
المذكورة يكون جوازا غير مطرد وفي عليه ما عداه من الصور انتهى لم يفيد بشيء والواو
الغير المضمومة اما مكسورة نحو اشاح اصله وشاح بكسر الواو وضمها فابدلت الهمزة
ههنا تخفيفا فصار اشاح بكسر الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر اشهر وافصح اعتبره

المصنف

المصنف قال في الصحاح الوشاح شيء ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر
وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال وشاح ووشح ووشاح واشاح
واما مفتوحة نحو احد اصل الالف جاء في الحديث اصله وحد وحد فابدلت الهمزة من
الواو تخفيفا بسبب ورود هذا الحديث ان النبي عليه السلام راى سعد بن وقاص
يشير باصبعيه في التشهد فقال النبي عليه السلام احد احد اي اشر باصبع واحدة
والهمزة ابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه للدعاء عليه اصله يديه
فابدلت الهمزة من الياء لثقل الحركة على الياء ومن الهاء جوازا غير مطرد نحو ماء
اصله ماه واصله موه بالتحريك لانه يجمع على امواه في القلة وعلى مياه في
الكثرة نحو جمل وجمال ثم ان اصل ماء ماه بجيء جمعه مياه بالهاء لا بالهمزة
واصل مواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لان جمع التكسير يرد الاشياء الى
اصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب ابدال الهمزة من الهاء في نحو ماء
شاذ لقلته ولا يزاد ولو لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء وان الهمزة ابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو قول الشاعر هيجت شوق المشتئق بكسر الهمزة اصله مشتوق وهو
اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشتاق كمنقاق
ثم ابدلت الهمزة من الالف فصار مشتئق نعم هذا يكون الابدال باعتبار الاصل من الواو
لا من الالف كما في قائل وكذا ونحوه لكن المصنف لم يلتفت الى هذا الاصل بل نظر الى الظاهر ولان قلب
الواو الفا ههنا واجب من قلبها الى همزة لان ما قبل الواو وهو التاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما و
ما قبل الواو في قائل الف ساكنة وما قبل تلك الالف مفتوح وما كان قبلها ههنا اوجب فكان
كانها الف في الاصل بخلاف الف قائل تدبره وتمام البيت مصراع بركا ديكم البرق بدا
قد هيجت شوق المشتئق ومن ايهم جبينه والدانا ديك فصيح ويكثر وهو الغيم من الرمل بالارض
والمهم تتبع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقه وهي ارض فيها حجارة ورمل وطين مختلطة
وهيجت معناه حركت واظهرت وفي عليه يرجع الى الدار ومفعوله شوق المشتئق وابدلت ايضا
نحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة وهي في الاصل الف اسم الفاعل قال في الكشاف
وقرأ ايوب السختياني ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جأن وهذه
لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين والهمزة ابدلت من العين جوازا غير مطرد
نحو اباب بحر مضاحك زهوق والاصل عباب بالعين المهملة ثم ابدلت منها همزة فصار اباب

المشتئق

المشتئق ومنه قراءة

ثم واجيب انه قلبت الواو الفا والالف همزة فصار ما هو عليه اي ومن اجل

والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه عباب البحر كثر ماؤه وضاحك اي يضحك بالموج فقال
ضحك البحر اذا ماج من علمي والاهوق البعيد اي بعيد القعر قوله لا انعادجج تقس علة لا ابدال
الهمزة من هاء وابدال الهاء من الالف وابدالها من الياء في هذا وضمير جنس يرجع الى الهمزة و
الهاء والمجرور للالف والياء جميعا السين ابدلت من التاء بنقطتين من فوق جوازا غير
مطرد نحو استخذ اصله اتخذ بتاءين عند سيبويه فابدلت السين من التاء الاولى لقربهما في الهمس
ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر ان اصله اتخذ في الصحاح حكى المبرد ان بعض العرب
يقولون استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا كما ابدلوا التاء
مكان السين في قولهم ست ويجوز ان يكون اراد استفعل من تخذ يتخذ فحذف احدى التائين
تخفيفا كما قالوا ظلت من ظللت التاء في كلامه التاء ابدلت من الواو جوازا
غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء ويجوز اسكانها اصله وخمة وفي مختار الصحاح تقول
التخم من الطعام وبلغ الطعام والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها واصل الكلمة
اخو بنتا بين ثم ضم الهمزة لتدل على الواو والياء بل تكتفي لو فرقها بين التشديد بين
بعد الياء وانما قلنا ان اصله اخو بدليل انه جمعه اخوات فابدلت التاء من الواو فيهما
لقرب مخرجهما اي مخرج الواو والتاء او التاء ابدلت من الياء ايضا نحو ثنتان بنقطتين
من فوق بعد النون اصله ثنيان بنقطتين من تحت لانه من ثني الشيء اي عطفه
فالثنتان عدد المذكر وثنتان للمؤنث وسنتوا اصله سنيوا فابدلت التاء من الياء
فيهما حتى لا يقع الحركة على الياء الضعيفة يقال القوم اسنتوا في موضع كذا اذا اجدبوا فيه
ومن السين جوازا غير مطرد ايضا نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو قول الشاعر
يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات اصله شرار الناس ومن الصاد
جوازا غير مطرد ايضا نحو لصت اصله لص وهو سارق وانما ابدلت التاء من
السين والصاد فيهما لتناسبهما اي التاء والسين والصاد في الهمس والتاء
ابدلت من الباء بنقطة نحو الذعالت اصله الذعالب جمع ذعلب وهي الناقة السريعة وقيل
هي النعامة وقيل الذعالب اخلاق من الثياب جمع ذعلوب وذعاليب على وزن مفاعيل لا ذعالب
بوزن المساجد الذي نحن فيه في الصحاح الذعاليب قطع الخرق واحدها ذعلوب النون
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو الصنعاني اصله الصنعاوي وهي قصبة اليمن
اليمن فاذا النسب فالقياس ان يقال صنعاوي وكذا بهراني اصله بهراوي اي
بالمد

بالمد وهي قبيلة من قضاعة فالقياس ان يقال بهراوي لكن النون ابدلت من الواو فيهما فقيل
صنعاني وبهراني لقرب النون من حروف العلة وقد سبق بيان قربه منها قال ابن الحاجب ابدال
النون من الواو في النسب في هذين الصورتين فقط والنون ابدلت من اللام ايضا جوازا غير مطرد
نحو لعن اصله لعل وهو حرف من حروف المشبهة بالفعل فابدلت النون المشددة من اللام المشددة
لقربهما اي لقرب اللام والنون في الجهورية قال بعض المحققين هذا الابدال ضعيف لان
لعن لغة في لعل الجيم ابدلت من الياء المشددة جوازا غير مطرد نحو قول الشاعر خالي عويف و
ابو علج اصله ابو علي آخر البيت المطعمان الشحم بالعشج والاصل بالعشي
فابدلت الجيم المشددة من الياء المشددة في الموضعين حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء
الضعيفة ومن الياء الغير المشددة حملا على المشددة نحو قول الشاعر لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال
شاحج الرواية الصحيحة شاحجي ياتيك بج لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور
من اللهم وشحيج البغال والحمار والغراب صوته والمراد من الشاحج ههنا البغل
المقصورة او الحمار المقصود وكني به عن قدرته على السفر واصل حجتج حجتي وبج
وبي فابدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة الدال ابدلت من
التاء جوازا غير مطرد نحو فزد اصله فزت بوزن قلت على صيغة المتكلم من فاز يفوز اي ظفر
واجدمعوا اصله اجتمعوا فابدلت الدال من التاء فيهما لقرب مخرجهما اي الدال
والتاء والهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت من ارقت الماء واما
من قال اهرقت الماء فليس فيه بدل وانما هي زائدة على خلاف القياس وابدلت
من الالف ايضا جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا اعلم ان حيهلا مركب من حي بمعنى
اقبل او ائت امرين اولهما تعدى بعلى فيقال حي على الصلوة اي اقبل عليها وثانيهما
تعدى بنفسه ومن هلا بمعنى اسرع واستعجل امر لكن المركب اما بمعنى اسرع ايضا فيتعدى
اما بالى او بالباء او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه وكذا ان تستعملها
مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكروها في المطولات وانه اصله انا وهو ضمير المتكلم
فابدلت الهاء من الالف ومن الياء في هذه اصله هذي لمناسبتها اي لمناسبة الهاء
بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل ان الهاء مناسبة بحروف العلة في الخفاء لا يمتنع
الامالة وهي في اللغة مصدر قولك املت الشيء امالة اذا عدلته الى غير الجهة التي هو فيها وفي
الاصطلاح ان تنحى الفتحة نحو الكسرة اي هو عدول الفتحة عن استوائها الى الكسرة
وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة وهي جملة

ان تنحي خ

الاسباب المقتضية للامالة ان يقع الكسرة قبل الفتحة الممالة اما بلا واسطة حرف
نحو عماد او بواسطة حرف ساكن نحو شملال ولا يجوز بواسطة المتحركة نحو عنبا الا
اذا كان الفتحة الممالة على الهاء نحو ان ينزع عيها وذلك لان الهاء خفيفة فكانها
معدومة فكانك قلت ان ينزعا فتميل فتحة العين الى الكسرة لكون ما قبلها مكسورا
ومن هذا القسم ما ذكره المص بقوله ومثل يضربها بفتح الباء ونحو دار لن يضربها فلان اظهر
لكنه تسامح بناء على ظهور المراد في امالة فتحة الهاء فيه بناء على ان الهاء كانها
معدومة فكانك قلت يضربا فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة ويمتنع الامالة
في مثل الكلب عنبا لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وانما امتنعت
الامالة اذا توسط المتحرك دون الساكن لانهم انما قصدوا بالامالة تناسب الاصوات
وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة في طلب المشاكلة ليحسن الصوت
ويخف النطق به فاذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك يمتنع التشاكل
لبعده عنها بخلاف ما اذا توسط ساكن لان الساكن ضعيف فهو حاجز كلا
حاجز اعلم ان الامالة ليست لغة جميع العرب بل هي لغة بعضهم والشد حرصا عليها
بنو تميم كذا حقق والهاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في حالة الوقف في الاسماء المؤنثة
بالتاء نحو طلحة اسم امرأة ورحمة بالهاء فيهما والاصل رحمة وطلحة بالتاء فيهما فابدلت
منها الهاء للفرق بينهما الضمير يرجع الى طلحة ورحمة والمراد للفرق حالة الوقف
بين التاء التي في الاسم وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت هند والتخفيف لكثرة تانيث اوى
وقيل اعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالسكون للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس
بالضمير المنصوب ابي الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا كما في التصغير نحو مفيتيح في تصغير
مفتاح ومن الواو وجوبا مطردا ايضا نحو ميقات اصله موقات وكذلك ميزان اصله موزان
وانما ابدلت الياء منهما لكسرة ما قبلها اما في ميقات فظاهر واما في مفيتيح فلان
لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الالف فوجب قلبها ياء والياء ابدلت من الهمزة ايضا جوازا
غير مطرد نحو ذيب بالياء اصله ذئب بالهمزة ومن احدى حرفي التضعيف ايضا جوازا
غير مطرد نحو تقضي البازي اصله تقضض لما مر في باب المضاعف وايضا ابدلت من النون
ايضا جوازا غير مطرد نحو اناسي بفتح الهمزة وكسر السين وفتح الياء المشددة اصله
اناسين لانه جمع الانسان كمصباح ومصابيح فقلبت السين لانكسار السين للجمع قلبت
الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم ابدلت الياء من النون وادغم الاولى في الثانية فصار

وترتيب نخ

اناسي

اناسي ودينار اصله دنار بتضعيف النون بدليل ان جمعه دنانير فابدلت الياء من
النون الاولى لقرب الياء من النون والياء ابدلت من العين ايضا جوازا غير مطرد
نحو ضفادي في قول الشاعر ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق فابدلت
من العين وضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي ان يقول ولضفادع جمه
لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فابدلت من العين ياء والياء يسكن في موضع الجر فاستوى
فيه وزن الشعر المنهل المورد وهو يجيء ماء يرده الابل في المراعي والحوازق بالحاء المهملة
والزاء المعجمة جمع حازق والحزق الجماعة يعني ان هذا المنهل الصحي جوانب يمنع الماء
بسبط ... والنقانق بفتح النون جمع نقنقة وهي صوت الضفدع والجمة
الكثرة وانما ابدلت الياء من العين لثقل العين بالنسبة الى الياء وكسرة ما قبلها ولا ثقل
في الكسرة مع الياء التي تناسبها والياء ابدلت من التاء ايضا جوازا غير مطرد نحو ايتصل اصله
اتصل بالتضعيف فابدلت الياء من احدى التاءين وانما قلنا ان اصله اتصل لان
اصله اوتصل وقد تقرر ان الواو والياء اذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان
في تاء الافتعال نحو اتعد واتسر فكذلك ههنا اصله اوتصل فقلبت الواو تاء ثم ابدلت
الياء من تلك التاء فصار ايتصل والياء ابدلت من الباء بنقطة واحدة جوازا
غير مطرد نحو الثعالي اصله الثعالب وكذلك الاراني اصله ارانب كما في قول الشاعر
يصف عقابا لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الاشارير
قطع من لحم تدبير وتتمير اللحم تجفيفها والوخز شيء قليل يقول انها تصيد الثعالب
والارانب لفرخها ومن السين ايضا جوازا غير مطرد نحو السادي اصله السادس ومن الثاء
بنقطة ثلاثة جوازا غير مطرد نحو الثالي اصله الثالث كما في قول الشاعر قد مر يومان وهذا
الثالي وانت بالهجر لا تبالي وانما ابدلت الياء من هذه الحروف في هذه الصور لكسرة
ما قبلها اي ما قبل الباء والسين والثاء كما ترى الواو ابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو ضوارب جمع ضارب فلما جمع اجتمع مع الف الجمع الفان
فابدلت الواو من الالف الاولى التي هي الف اسم الفاعل في ضارب لتعذر ... لقرب
الواو والالف في العلة وكونهما حرفي علة واجتماع الساكنين الالفان المذكورة
والواو ايضا ابدلت من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اصله ميقن فابدلت الواو
من الياء لضمة ما قبلها وانما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر

ووخز نخ

من ارانبها نخ

والوخز نخ

في باب الاجوف بقوله ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عن حركة
الساكن واستدعاء ما قبلها نحو ميزان اصله موزان ويوسر اصله ييسر والواو ابدلت من
الهمزة جوازا غير مطرد نحو لوم اصله لؤم بالهمزة كما مر في باب المهموز من استدعاء
ما قبلها وبين حكم تحريك الساكن الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اصله فوه فحذف
فو لما حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم
كلمة متمكنة على حرف فبين الحرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لاتحاد مخرجهما والميم ابدلت
من اللام ايضا جوازا غير مطرد نحو قول النبي عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
اي ليس من البر الصيام في السفر روي ان النمر بن تولب سأل النبي عم فقال امن امبر
امصيام في امسفر اي امن البر الصيام في السفر فاجاب النبي عم بهذا القول فقيل انه
لم يرو عن النبي عم هذا الحديث ومن كمال الفصاحة اخراج الجواب على ما وقع في السؤال
البر الطاعة فابدلت الميم من لام التعريف في الموضعين لقربهما اي الميم واللام في
المجهورية وابدلت الميم من لام التعريف في لغة من طيء والميم ابدلت من النون الساكنة
ايضا جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر ومن المتحرك ايضا نحو قول رؤبة يا هال ذات
المنطق التمتام وكف المخضب البنام ... امرأة والتمتام الذي
فيه تمتمة وهو الذي يتردد في التاء والمخضب مشددة للمبالغة والبنام البنان فابدلت
الميم من النون لقربهما في المجهورية والجيم ابدلت من الياء بنقطة واحدة من تحت
جوازا غير مطرد ايضا نحو ما ولت راجي اصله راعيا فابدلت الجيم من الياء لاتحاد مخرجهما
بيا ارتب ... توبا اي ثبت والنصب فالصاد ابدلت من السين جوازا
غير مطرد واعلم ان الصاد تبدل من السين التي بعدها غين او خاء معجمتين او قاف
او طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع لو ... فارق او ... فيبين بينهما او بين السين
وذلك نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم فابدلت الصاد من السين وصالخ اصله سالخ
تقول سلخت جلدة الشاة اذا نزعته وصقر اصله سقر وهو اسم من اسماء جهنم والنار
والنخل باصقات والاصل باسقات اي طوال وصراط اصله سراط والذي يسوغ هذا
الابدال شدة استعلاء ما ذكرنا من الحروف الاربعة مع السين حرف مهموس فبينهما
منافرة فابدلت الصاد لقرب مخرجها اي مخرج السين والصاد ليوافق ما بعدها من الحروف
الاربعة في الاستعلاء فيتجانس الصوت الالف ابدلت من اختيها وهما الواو والياء وجوبا

مطردا

مطردا اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كما مر نحو قال اصله قول وباع اصله بيع فابدلت الالف
منهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما والالف ابدلت من الهمزة ايضا جوازا مطردا نحو
راس لما مر من باب المهموز من لين الهمزة ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما
قبلها متحركة تبدل الى حرف تناسب حركة ما قبلها للين عن حركة الساكن واستدعاء
ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال اصله اصيلان بوزن فعيلان
بضم الفاء وفتح العين فابدلت اللام من النون ومن الضاد المعجمة جوازا غير مطرد
نحو الطجع اصله اضطجع فابدلت اللام من الضاد لاتحاد مخرجهما اي اللام والنون
والضاد في المجهورية الزاي ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل
ونسدل الثوب ارخاه واعلم ان الزاي تبدل من السين والصاد ايضا بشرطين احدهما
ان تكون ساكنة نفسها والاخر ان يقع بعدها دال مهملة والذي يسوغ ابدال السين
زايا عند وجود هذين الشرطين ان الدال حرف مجهورة والسين حرف مهموس فبينهما
مباينة فقلبوا السين الى الزاي ليوافق السين في المخرج والدال في الجهر فيتجانس
الصوت ويسهل الكلمة على اللسان والزاي ابدلت من الصاد جوازا غير مطرد نحو قول
حاتم الطائي بالحاء المهملة وكان ابن ... هكذا فزدي انه اصله فصدي ان قوله انا كبد
الياء المتكلم فزدي حكي انه كان مشهورا بالكرم ... في الاسر برهة من
الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء ... طرف صاحب الخباء ضيف
فرضيته والنزل وامر بعض خدمه ان يا حاتم ... بعيرا بقصده لاجل الضيف
فلما اتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا انا امرناك بقصده فكيف قدرت
على نحره فقال هكذا فزدي فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الاسير فقال هو حاتم
الطائي فاستوهبه منه فوهبه اياه ثم اطلقه الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب
الافتعال لما مر من ان تاء الافتعال اذا وقعت بعد احد الحروف الاربعة التي هي الحروف
المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة
لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر في الجمع بين المتضادين ثقيل
فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة
في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر اصله اصتبر ونحو اطلب اصله
اطتلب ونحو اضطلع اصله اضتلع وكذا كل الى نحو خبطت اصله خبطت على صيغة المتكلم

بحث اللفيف

قوله لغرض غير صرفي اي غير الثواني اشارة الى ما ذكرناه وموضع الذي لم يحكم فيه بالابدال فيه بشيء من الوجوب المطرد او الجواز المطرد من الصور المذكورة من اول بحث الابدال الى هنا يكون الابدال فيه جائزا غير مطرد اي سماعيا لا يقاس عليه الا مثل موقن فان الواو والياء الابدال فيه واجب مطرد مع انه لم يقيد بعلة ما ذكرنا ثمة فلا يرد ان يقال في هذا الفصل ضبط لان الابدال في مثل موقن واجب مطرد مع انه لم يقيد بشيء الباب السابع من الابواب السبعة المذكورة في اللفيف وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى جئنا بكم لفيفا اي مجتمعين مختلطين ثم نقل ارباب الفن الى هذا الباب وهو ما فيه حرفا علة لاجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثيه هو هذا معنى قوله يقال له لفيف للف حرفي العلة فيه وهو اي اللفيف على ضربين احدهما مفروق والآخر مقرون هذا الحصر عقلي لان حرفي العلة في الكلمة الثلاثية اما ان يتوسط بينهما حرف صحيح او لا فان كان الاول سمي مفروقا لوجود الفارق بينهما وان كان الثاني سمي مقرونا المفروق قدمه لكون فائه حرف علة وهو متقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا الى كثرة ابحاثه بالنسبة الى المفروق ولكل وجهة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون للمفروق اربعة اقسام لان حرف العلة اثنان واو وياء وهو موضعهما اثنان ايضا الفاء واللام والاثنان في الاثنين اربعة لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء الا يدين بمعنى النعمت فلذلك فيها علاه واو والاخر واللام لا يكون الا ياء لانه ليس في كلامهم فعل فاؤه واو ولامه واو فانحصر بالاستقراء في قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء ولا يجيء الا من ثلاثة ابواب بالاستقراء كلامهم نحو علم يعلم وحسب يحسب وضرب يضرب فالاول نحو وجي يوجى والثاني ولي يلي والثالث وقى يقي حكم فائهما اي حكم الماضي والمضارع حكم وعد يعد اي كما لا يعل الفاء في الماضي المثال الواوي في الماضي كذلك لا يعل فاء اللفيف المفروق في الماضي ايضا وكما يعل الفاء في المضارع بالحذف من المثال الواوي اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة كذلك يعل الفاء في المضارع بالحذف من اللفيف المفروق

ظن

ظن اذا كان مكسور العين لوقوعها بين لان اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المص وحكم لاميهما اي لام الماضي والمضارع حكم رمى يرمي اي كما يعل حرف العلة بقلبها الفا في الماضي من الناقص اذا كان مفتوح العين ما قبلها وتحركها والانفتاح ما قبلها كذلك يعل حرف العلة بقلبها الفا في الماضي من اللفيف اذا كان مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء في المضارع من الناقص اذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء كذلك يسكن الياء في المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها كذلك اي حكم الماضي والمضارع حكم اخواتهما من التثنية والجمع ومن الامر واسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة الامر اي الامرين وقي يقي يجيء على حرف واحد للمفرد المذكر وذلك لانك قد عرفت ان اللفيف المفروق مثال فاء وكان الناقص لاما فحذفت الواو من نحو قي كما حذفت من نحو عد فبقي نحو قي ثم حذفت حرف من مضارعه الامر فحذفت الياء ايضا علامة للجزم كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم بقي على حرف واحد وهو القاف المكسورة وكذلك يجب الحاق هاء السكت في آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد فيه قيه فتقول قيا قوا قي قيا قين وتقول في الامر بنون التأكيد المثقلة قين بفتح الياء قيان قن بضم القاف وقن بكسر القاف وحذف الياء قيان قينان وتقول بالخفيفة قين قن بضم القاف قن بكسر القاف اسم الفاعل واق اصله واقي فاعل كاعلال رام واقيان واقون واقية واقيتان واقيات وواق اسم المفعول موقي بكسر القاف وتشديد الياء اصله موقوي فاجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ثم كسرت القاف لاجل الياء كما في مرمي موقيان موقون موقية موقيتان موقيات والموضع موقى بفتح القاف اصله موقي بتنوين الياء فاعل كاعلال مرمى وانما فتحوا العين في الموضع من اللفيف لو كان عين مضارعه مضموما او مكسورا لما مالخفة الفتح بالنسبة الى الكسرة والآلة ميقى اصله موقي بكسر الميم وتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما في ميزان ثم اعل كاعلال مرمى والجمع مواقي في اصلها وما زالت الكسرة من عين المضارع اعيدت الواو المحذوفة كما في جمع المثال مثل المقرون وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح بل اجتمعا مقرونان وكذلك سمي لفيفا مقرونا والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام

المفروق يجيء من ثلثة ابواب باب ثاني وباب رابع وباب سادس

بحث المقرون

قص

لا مرة في للمفروق لكن لم يجئ ما يكون عينه واو ولامه ياء فبقي ثلاثة اقسام ولا يجئ اللفيف المقرون
بكسر العين الا من علم يعلم نحو قوي يقوى ومن ضرب يضرب نحو طوى يطوي ولم يجئ لكنهم التزموا
فتحها فيما يكون الحرفان فيه واو بين كر العين كان نحو فقلبوا فيه الواو الاخيرة ياء دفعا
للثقل نحو قوي اصله قوو واني جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة
في هذا الباب باللام ولهذا لم يعل العين وقلما اي طوى ويطوي كحكم الناقص في الاعلال
عنده وجهه وجه التصحيح عند الشافعي ولا يعل عينهما اي الماضي والمضارع لما مر من يكه
لا يجوز من انه لا يعل طو اي عينه بعد اعلال لامه لكونه محل التغير حتى لا يجتمع فيه الاعلالان الامر
اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين والامر منه بنون التاكيد المشددة اطوين بفتح الياء اطويان
اطون بضم الواو وحذف واو الضمير اطون بكسر الواو وحذف ياء اطويان اطوينان والامر بالخفيفة
اطوين بفتح الياء اطون بضم الواو وحذف الضمير اطون بكسر الواو وحذف الياء وتقول في الامر بنون
التاكيد المشددة من روى الشعر يروي ارو بوزن رض ورويا ايضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع
واذا بنيت من الباب الثاني يكون من روى الحديث يروي برواية وقد ذكرناه في الخطبة ارويان ارون
بضم الواو الثانية وفتح الاولى ارون بكسر الياء ارويان ارو ينان وبالخفيفة ارون بضم الثاني وفتح
الاول وارون بكسر الياء واذا عرفت ان تعرف احكام ما قبل نون التاكيد مشددة كانت او مخففة من
الحذف والاثبات والاعادة ومن الفتح والكسر والضم في الناقص واويا كان او يائيا واللفيف ايضا مقرونا
كان او مفروقا فانظر الى حرف العلة التي قبل نون التاكيد ان كانت اصلية بان كانت لام الكلمة محذوفة
علامة للجزم او للسكون اذكر الحرف المحذوف عند اتصال نون التاكيد بها في الواحد لان حذفها كان للسكون
الحرف الاخير كما يكون في الصحيح بحذف حركة الحرف الاخير في الصحيح فيكون في الناقص بحذف
لوجوب تحرك ما قبل النون في الصحيح الا ان الحرف الاخير الذي فقد حركة الحرف الاخير وهو اي السكون المقدر بقبول النون المؤكدة
الفرق بتحريك الياء فكان كانه ردت الحركة المحذوفة لاجل السكون فوجب رد ما حذف لاجل
السكون في الناقص واللفيف ايضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لئلا يجتمع ساكنان
الحروف المردودة لخفة الفتحة نحو الطوين بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بقبول
النون واغزون بفتح الواو ايضا وارمين بفتح الياء ايضا كما ترد المحذوفة من الواحد وتفتح
في الطويا واغزوا وارميا اي في التثنية هذا اذا كانت حرف العلة التي قبل نون التاكيد
الاصلية

اصلية وان كانت ضميرا انظر الى ما قبلها اي ما قبل حرف العلة التي قبل نون التاكيد هي الضمير
فان كان ما قبلها مضموما حركة ذلك الحرف الذي هو الضمير حركة من جنسه لعطاء حركتها لانها
انما هي لاجتماع الساكنين وخفة حركة ما قبلها وهي الفتحة نحو اغزون بضم الواو التي هي
ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الاولى التي هي عين الكلمة وارمين بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح
الواو كما حركت واو الضمير بحركة من جنسها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم والحركة عليها لانها لاجتماع
الساكنين وخفة فتحة ما قبلها وان كان ما قبلها غير مفتوح بان كان مكسورا او مضموما تحذف
حرف العلة التي هي الضمير لالتقاء الساكنين ولا تحرك وان كانت الحركة عارضة لعدم الخفة فيما قبلها
لانه ليس بمفتوح مع ان الحركة التي قبلها يدل عليها كضمة الواو في نحو اطون لجماعة الذكور وكسرة
في اطون للواحدة والضم والكسر في ارمن لجماعة الذكور وكسرة ارمن للواحدة المخاطبة كما في اغزوا
القوم يعني تحذف حرف العلة التي هي الضمير بعد قبول نون التاكيد لالتقاء الساكنين كما تحذف
عند الاتصال الى الساكن في غير نون التاكيد لالتقاء الساكنين لكن في اللفظ لا في الكتابة
والفرق بينهما من نون التاكيد في حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف
المفعول فانه منفصل في الكلام وكذا الحال في يا امرأة اخشي القوم لكن المثال الاول بنظر الطون
بضم الواو والكن لقوله اطون بالكسر الفاعل من طوى يطوي طاو طاويان طاوون طاوية طاويتان
طاويات وطواء واصله طاوي فاعل كاعلال لامه ولا يعل عينه الذي هو عينه كما لا يعل الواو في طوى
لئلا يجتمع الاعلالان وتقول والصفة المشبهة من الري بالكسر والفتح كما مر وانما علق في الصفة المشبهة
ولم تعل في اسم الفاعل لان الري في افعال الصيغة فلم يجئ منه الا الصفة المشبهة التي ليست على زنة
فعله وذلك [illegible] ريان ريانا بالكسر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى ريان ريانان رواء بكسر الراء ريا ريانان
رواء ايضا اي الجمع المكسر يعني يستوي الجمعان في اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش
عطشى عطشيان عطاش ولا يجعل واوها اي واو الجمعين وهو رواء كما جعل واو الجمع بكسر ما قبلها
ياء في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلبت الواو التي هي عين الفعل ياء في فرق وثانيهما قلبت
الياء التي هي لام الفعل همزة لوقوعها بعد الف زائدة للتكثير فان قلت قد مر ان اعلالين لا يجوز
اذا لم يتوسط بينهما حرف اما اذا توسط جاز كما في بقي اصله يوقي فاعل الواو بالحذف والياء بالاسكان

لتوسط الفاء بينهما وههنا يتوسط الالف الثالث بينهما تبلب الالف الوسط كلا وسطة للزوم
ولانها لبست الصلية والواسطة المعتبرة هي الاصلية وتقول في تثنية المنون في حالة النصب و
اي الجر رسين باربع با آت وهو مثل عطشيين في الوزن لانه بيا ايس واذا اضفته
النصب والجر الى ياء المتكلم فقلت رايت ذاميي ومررت بريسيي بخمس يا آت الاول منقلبة
التي هي عين الكلمة الفعل والثانية لام الفعل الثالثة الف التانيث والرابع علامة
الجر وهذه الاربع هي الاربعة في رسين بترك الاضافة والخامسة ياء الاضافة والنسبة
مطوي مطويان مطويون مطوية مطويتان مطويات واسم الموضع مطوى بالفتح واسم الا
بالكسر المجهول صوي يطوى الامر منهما وحكم لام هذه الاشباه لام الناقص في الاعلال وحكم عينه
عين طوى المعلوم في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالهما اي اعلال عين
واما في الكلمة التي لم يجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلال العين فقد يكون حكمها ايضا اي كالتي اجتمع فيها
اعلالان حكمه عين طوى في عدم الاعلال وان لم يجتمع الاعلالان بتقدير الاعلال للمتابعة له
ونظيره انه لا يعل قوا امانبع لقاوم نحو صو با المعلوم وطوبا المجهول وطويان وكذا رويان والحمد لله
التمام تم الكتاب بعون الله تعالى في سنة احدى وثمانين والف صاحبه و
تاريخ ١٠٨١
بن ابو حسين بن [illegible] دنداب رحم الله لهم ولسائر المؤمنين